



UNIVERSITY *of the*
WESTERN CAPE

جامعة الكيب الغربي

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

رسالة بحثية لنيل درجة الماجستير بعنوان



الخلاف النحوي حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع في النص القرآني

UNIVERSITY *of the*
WESTERN CAPE
(الفصل في إعرابه أو بنائه)

مقدم من الطالب

فخري أبوكنير علي حسن

القيود الدراسي : 3698176

إشراف

د. مصطفى السعيد

2018

Arts Faculty
Foreign Language Department
MA

Title:

**"Grammatical Controversy on the Temporality of
the Imperfect Tense in the Qur'ānic Text"**

Is it *Mu'rab* (Declinable) or *Mabnī* (Indeclinable)?

Al-Khilāf al-Nahwī ḥawla al-Dalālah al-Zamanīyyah lil fi'l al-Mudāri' fī al-Naṣ al-

Qur'āni

Wal Faṣlu fī bināihi awo I'rābih

UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

Submitted by

Name & Surname : Fakhri Hassan
Student Number : 3698176
Supervisor : Dr. Mustapha Saidi
Academic year : 2017

إقرار

أنا الطالب / فخري ابوكثير علي حسن , أقرّ بأن عنوان هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير "الخلاف النحوي حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع في النص القرآني- والفصل في إعرابه وأبنائه " وأن هذا العمل من جهدي الأكاديمي الخاص, وأنه لم يسبق لاي أحد أن قدم هذا البحث تحت نفس العنوان المشار إليه , كما أقرّ كذلك بأن جميع الاقتباسات التي اعتمدها فيه قد أشرت إليها بالتفصيل وتم ضبطها في قائمة المصادر والمرجع

فخري ابوكثير علي حسن



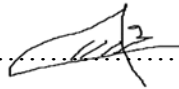
التوقيع :

DECLARATION

I declare that " **Grammatical Controversy on the Temporality of the Imperfect Tense in the Qur'ānic Text**" *Is it Mu'rab (Declinable) or Mabnī (Indeclinable)?*" is my own work, that it has not been submitted before for any degree examination in any other university, and that all the source I have used or quoted have been indicated and acknowledged as complete references.

Fakhri A.A. Hassan

Signature:.....



Date: May 25, 2018



UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾

سورة النساء: 82



UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

الاهداء

إلى مروح أُمى لطلما كانت تدعولى بالتوفيق

إلى أبى العزیز لطلما عاقبنى عندما أخطىء



المحتويات

1.....	الفصل الاول
1.....	مقترح البحث
2.....	1.1 المستلخص
2.....	2-1 كلمات البحث
3.....	3-1 تمهيد
4.....	4-1 أهمية البحث
5.....	5-1 مشكلة البحث
5.....	6-1 أهداف البحث
6.....	7-1 منهجية البحث
6.....	8-1 أسئلة البحث
7.....	9-1 حدود البحث
7.....	10-1 الدراسات السابقة
20.....	11-1 تصميم البحث
22.....	الفصل الثاني
22.....	الخلاف النحوي
23.....	توطئة
24.....	1-2 أسباب الخلاف النحوي :
24.....	أولاً : اختلاف وجهات نظر كلِّ حول اللهجات العربية:
25.....	ثانياً : الأسلوب والطريقة التي تتبعها المدرسة في السماع والقياس والتعليل :
25.....	ثالثاً: التنافس العلمي وإثبات الذات:
26.....	رابعاً: العصبية الإقليمية:
26.....	خامساً: الثقافة وطريقة التفكير:

- 27.....سادسا:الاختلاف في التوجيه الإعرابي.
- 27.....2-2 نشأة الخلاف وظهور المذهبية.
- 29.....3-2 العوامل التي أدت الى توقف التطور النحوي.
- 32.....4-2 الاثار المترتبة على الخلاف النحوي :
- 32.....1-4-2 أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية.
- 34.....2-4-2 الإعراب، والعلامة الإعرابية، وأثرهما في تنوع المعاني:
- 36.....3-4-2 دور الاختلافات في الأوجه الإعرابية في توجيه المعاني في القرآن الكريم:
- 37.....القرينة المعنوية:
- 39.....**الفصل الثالث**
- 39.....دلالات الفعل والفعل المضارع وانحراف زمنه
- 40.....1-3 توطئة
- 44.....3-3 العدول :
- 44.....1-3-3 العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع:
- 44.....النوع الأول:معنى المضارع للدلالة على حدث قد مضى :
- 47.....النوع الثاني:معنى المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.
- 49.....2-3-3 العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي:
- 51.....3-3-3 العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:
- 52.....4-3-3 العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر:
- 52.....5-3-3 العدول عن صيغة الأمر إلى المضارع:
- 53.....6-3-3 العدول عن الأمر إلى الماضي:
- 54.....3-3 دلالة الفعل على الزمن عند النحاة :
- 55.....4-3 التقسيم الزمني للأفعال في العربية :
- 57.....1-4-3 تزمين الفعل المضارع
- 58.....2-4-3 معنى الفعل المضارع
- 62.....5-3 دلالة الإختلاف في صيغة الفعل المضارع :

- 63.....1-5-3 دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر أو المستقبل:
- 64.....2-5-3 دلالة الفعل المضارع على الزمن الماضي :
- 64.....6-3 اسباب إعراب الفعل المضارع عند النحويين :
- 67.....1-6-3 رفع (يفعل) :
- 68.....2-6-3 نصب (يفعل) :
- 68.....3-6-3 جزم (يفعل) :
- 71.....7-3 دلالات الأفعال المضارعة والماضية في النص القرآني :
- 77.....8-3 الدلالات البلاغية لانحراف الفعل المضارع.....
- 78.....1-8-3 التحول عن الفعل الماضي إلى المضارع:
- 85.....2-8-3 وضع المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.....
- 100.....3-8-3 التحول عن المضارع إلى الأمر.....
- 102.....4-8-3 التحول عن الأمر إلى الماضي:
- 103.....5-8-3 التحول عن فعل الأمر إلى المضارع.....
- 105.....**الباب الرابع**.....
- 105.....الدلالات البلاغية لانحراف الفعل المضارع.....
- 105.....(تقعيد المضارع).....
- 106.....1-4 توطئة.....
- 106.....2-4 الفعل المضارع :.....
- 107.....4-3 القواعد الإعرابية المخالفة للآيات القرآنية:.....
- 107.....1-3-4 نصب الفعل المضارع المرفوع :.....
- 110.....2-3-4 رفع الفعل المضارع المنصوب.....
- 112.....3-3-4 رفع الفعل المضارع المجزوم :.....
- 113.....4-3-4 نصب الفعل المضارع المرفوع :.....
- 114.....5-3-4 جزم الفعل المضارع المنصوب :.....
- 114.....6-3-4 رفع الفعل المضارع المجزوم :.....

117	7-3-4	جزم الفعل المضارع المرفوع :
118	8-3-4	نصب الفعل المضارع المرفوع :
119	9-3-4	رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً:
121	4-4	أحكام الجملة المركبة :
122	5-4	إعراب الفعل المضارع الحقيقي والظاهري :
125	6-4	استرجاع الماضي من الفعل المضارع:
125	1-6-4	بعد أدوات النصب :
127	2-6-4	بعد أخوات كان :
129	3-6-4	بعد قد التحقيق:
130	7-4	استرجاع المضارع الى الحال :

131 الباب الخامس

131 الخلاصة

132 الخاتمة

133 نتائج البحث

138 الملاحق

142 المراجع



الفصل الاول

مقترح البحث



1.1 المستخلص

يدرس هذا البحث دلالات الفعل المضارع الزمنية في اللغة العربية من الناحية البنيوية, وتتبع الحركة الإعرابية على آخره وتحديد زمن الفعل الحقيقي, وتأثير أدوات النفي والنهي والتعليل عليه, وتأثير سياق الجملة والمقصد منها , ومن ناحية أخرى يهتم هذا البحث بإيجاد تفسير وتعليل لماذا (أعربه) النحاة ولم يجعلوه (مبنياً) مثل الماضي والمستقبل , لاثبات أنه مبني على الرفع إذا كان مضارعاً حقيقياً .

كما تبحث هذه الدراسة في القضايا الخلافية حول إيجاد تعريف واحد وموحد للفعل المضارع الحقيقي وتميزه عن الفعل المضارع الظاهري , ودور العوامل (الأدوات) التي تسبقه وتغير حركته من الرفع إلى النصب والجزم , وإيجاد سبب وتعليل أن بعد كل أدوات النفي الجزم والتعليل والجحود يأتي الفعل دائماً في صيغة المضارع وهو المصدر الزمني للفعل وحال صدوره , ولم يأتِ على صيغة الماضي والمستقبل دون مراعاة السياق والمقام ومقصد النص , وتطبيق كل ذلك على الأفعال الواردة في الآيات القرآنية والتي تخالف القواعد الإعرابية عند إعرابها .

كما تقوم الدراسة بتوظيف علم الدلالة على الأفعال المضارعة في الآيات القرآنية , ومدى فعالية علم العدول والالتفاف لكي يتم التمييز بين الفعل وبين دلالاته في الجملة القرآنية , لإيجاد الزمن الحقيقي للفعل في نص الآية وإعرابه بالشكل الصحيح , وتعليل وجود الحركة على آخر الفعل المضارع المخالفة لتلك القواعد, بذلك سيفتح أفقاً جديدة في محاولة تصحيح التفسير القرآني لتلك الآيات موضع الخلاف بناءً على الإعراب الصحيح للفعل.

2-1 كلمات البحث

الفعل المضارع - القواعد - النحو - المُعرب والمبني - أدوات النصب والجزم - الدلالات البلاغية- السياق والمقام- التفسير- الخلاف النحوي - العدول - الالتفاف .

كعف الاولون على تععيد كل ما نطق به اللسان العربي خوفا من الزلل والزيغ ودخول اللحن على القرآن - ولكنهم اشتغلوا فرادى، وبدون منهج علمي موحد. فظهرت بما تسمى المدارس اللغوية نتيجة الاختلاف والتناقض بينهم، مثل مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد⁽¹⁾. ومع الفترات الزمنية ظهرت المناهج النحوية المختلفة في الدرس النحوي مثل المنهج المعياري والمنهج الوصفي والمنهج البنيوي والمنهج التوليدي والمنهج التاريخي فنتج الاختلاف والخلاف حول تلك القواعد ووذالك الإعراب في الدرس النحوي وخاصة بعد انتشار علم إعراب وتفسير القرآن والقراءات المتواترة⁽²⁾.

ظهرت مرة ثانية فروق واختلافات كثيرة بين المنهج النحوي للقدماء المؤسسين وبين المتأخرين أصحاب المتون والشروح والحواشي لا في المصطلحات وحدها بل في تطوير مادة النحو تطويراً آلياً. والتي طبقت فيه القواعد المنطقية والآراء الفلسفية على مادة النحو⁽³⁾.

من هنا كان فهم النص القرآني مبعثاً للخلاف النحوي بين النحويين أنفسهم وبين المفسرين، واستمر الخلاف النحوي على العديد من المسائل خاصة في إعراب الآيات القرآنية التي تختلف حكمها حسب الرواية⁽⁴⁾، مما أحدث إشكالا في إيجاد مخرج وتعليل حول أسباب ذلك الخلاف أو الخروج عن القاعدة المتعارف عليها.

فالاختلافات النحوية لم تكن مقنعة لسياق الآيات القرآنية في المعنى والمفهوم والمدلول والذي كان سببها جعل الفعل المضارع معرباً بخلاف الماضي والمستقبل وإنما في دلالاته أيضاً. ولأن أزمنة الجملة تلعب دوراً أساسياً في طرح أرضية مشتركة للنقاش والإعراب والتفسير بين المختصين ليستقيم السياق والمعنى، والتفريق بين الحدث والزمن والإخبار في الفعل، وليس استقطاعه من الجملة وإعرابه منعزلاً كما جرت عليه الدراسات القديمة.

فقد وضع النحاة البصريون والكوفيين الأوائل تصنيفاً لأنواع الأزمنة، فأصبحت قاعدة ثابتة لم يعترها التطوير، رغم تناقضها التام بين التسمية والمدلول لأزمنة الأفعال.

1 - فاطمة حامد. ترجيح الخلاف النحوي. ص9. جامعة أم القرى 2012.

2 - علي جابر المنصوري. الدلالة الزمنية في الجملة العربية. ص 16-الدار العلمية الدولية. عمان 2003

3 - ابي العباس نعلب. اختلاف النحويين. تحقيق لمحمد بن إسحاق النديم. ص 110 دار المعرفة. بيروت 1999

4 - ياقوت الحموي. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلام. 1993. ص 3/436

استمر ذلك التصنيف حتى هذه اللحظة, على رغم الخلاف بين الكوفيين والبصريين عليه وعدم اتفاقهم, ومازال الخلاف قائماً في ايجاد دلالات مقعنة لأزمنة الفعل بصفة عامة والفعل المضارع بصفة خاصة وحالات إعرابه, فكلما وضعوا قواعد وواضبوها في تحسينها وجدها آخرون أنها تتناقض مع القرآن ظاهراً ودلالة⁽¹⁾.

4-1 أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تفتح آفاقاً جديدة في مناهج وكتب والدراسات حول مشكل إعراب القرآن في ترمين الفعل المضارع خاصة, ومحاولة لتجديد قواعد نحوية بناءً على اشتقاق أزمنة إضافية للتعبير الدقيق على الزمن الحقيقي للجملة في الآيات القرآنية والتي كانت محل نزاع حول القراءات والتفاسير, وتوجيه الذين حاولوا تصحيح القواعد بالقرآن الى حقيقة الزمن والحدث, أو الذين حاولوا إيجاد مخرج لتلك القواعد التي لا تنطبق عليها .

إن البحث يضع رابطاً وعلاقة بين الفعل في حدثه وتزمينه , وإيجاد علاقة بينهما, لكونه مجالاً في دراسة تطبيقية على استعمال اللغة للعنصر الزمني في بعض الآيات القرآنية وتميزها عن الجمل الفعلية الغير معبرة عن الزمن , وهذا الاستعمال اللغوي له قيمة من خلال دراسة إعراب الآيات قرآنية التي هي محل الجدل .

ومن أهمية البحث أيضاً أنه يفتح باباً لتصحيح اشتقاق الأحكام الفقهية بناءً على فهم الآيات والنصوص القرآنية وذلك لاختلاف أصحاب المذاهب في فهم النصوص والآيات القرآنية وتفسيرها وإدارك معانيها وطرائق تركيبها , لذا فإن كثيراً من مسائل الخلاف نشأت بسبب اختلاف النحاة في تقدير الوظيفة النحوية للتركيب أو الأداء. من هنا كان فهم النص القرآني مبعثاً للخلاف النحوي بين النحويين والمفسرين .

وتتركز مساهمة هذا البحث في إبراز الدلالات الزمنية للفعل المضارع في اللغة العربية وحالته من الإعراب والبناء . وبذلك يقوم هذا البحث بخدمة المجال اللغوي؛ النحوي والصرفي من اللغة, والخذ بظاهرة السياق والمقام في الإعراب, والاهتمام بالمعنى بدل اللفظ واستقطاعه من الجملة.

وبذلك يفتح أبواباً لاشتقاق أنواع أخرى من صيغ الفعل المضارع, لتتسع رقعة الفهم الزمني للفعل في الآيات القرآنية وإيضاح علتها وقوعها في الزمن المضارع .

1 - الانباري . الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . مسألة 74: القول في رفع الفعل المضارع. الجزء 2 ص448(مرجع سابق).

5-1 مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمثل في اختلاف الدلالات الزمنية للفعل المضارع ، حيث أن النحاة اختلفوا في الدلالة الزمنية الأصلية للفعل المضارع، هل هي للحال والاستقبال معاً، أم هي للحال فقط ، فقد قاموا بوضع القواعد لتقعيد اللغة وحمايتها من الزيغ ، ولكنهم أهملوا ذلك في مجال دراسة المصطلح الزمني للفعل، واهتموا بالشكل فقط ، وأغفلوا المعنى، واهتموا بالزمن الصرفي، وانشغلوا عن الزمن النحوي السياقي⁽¹⁾، ومن ثمّ نجد عندهم نقصاً في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل . فمصطلحات النحاة لم تتعدّى في الغالب: الماضي، والمضارع، والأمر، وفي أقل الحالات يستخدم مصطلح والمستقبل، والحال . أما الزمن فلديهم زمان ماضٍ ومضارع ، بينما الأمر ليس بزمن أصلاً .

ونتج عن تلك المشكلة مشاكل عدة ، منها تغير حركة إعراب (الفعل المضارع) وثبات حركة الفعل الماضي على الفتح ، والمستقبل على السكون، ولم يجد النحاة حلاً لهذه المشكلة ، بل إلتفوا حولها ، واعتبروها ليست مشكلة أصلاً ، وهي تغير حالات المضارع⁽²⁾ . وإنما هو معرب يتأثر بدخول العامل الذي قبله . ومنها تهربوا عن إيجاد حل لتغير حالات الفعل المضارع . وتعبيراً آخر يمكن القول أنها (مشكلة إعراب وبناء المضارع).



16-أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى لفت انظار النحاة والقواعديين للتركيز على السياق والمقام في الجملة وخاصة في الأفعال الخاصة بالآيات القرآنية ، وعدم استقطاع الفعل بمنأى عن عوامله اللاحقة والسابقة ، أي أن زمن الفعل يحدده السياق وليست الصيغة . وللبحث هدفان أساسيان :

الهدف الأول : فض النزاع بين النحاة حول دلالة الفعل المضارع والرجوع به إلى أصله . أي بمعنى : تحديد ومن الفعل المضارع بدقة ، ودراسة الحركة على آخره وتأثير دخول أدوات النفي والنهي والتعليل والحجود. لاثبات أنه مبني على الرفع وليس معرباً .

1 - عادل بن معتوق العيثاني . صيغة الفعل: دلالتها الصرفية والنحوية عند اللغويين المعاصرين . ص 47
2 - مهدي المخزومي . في النحو العربي . دارالرائد العربي . ص 15 (مرجع سابق) .

أما الهدف الثاني : فهو تبيان الدلالات اللغوية والبلاغية للفعل المضارع في الآيات القرآنية موضع اختلاف النحاة في إعرابها .ومحاولة تصحيح إعرابها .

7-1 منهجية البحث

نتيجة لطبيعة المتن المدروسة في إعراب الفعل في الآيات القرآنية والتي خالفت القواعد ومنطق النحاة ، يتبع الباحث منهجية تحليلية موضوعية معتمداً على السياق النحوي للقرآن و تتبع أزمنة الفعل في اللغة العربية من خلال دراسة مناهج النحو على خلاف المناهج الأخرى في دراسة هذه المواضيع كالمناهج المعيارية والوصفية والبنوي والتوليدي والتاريخي , إلا أنه اتّبع المنهج التحليلي في دراسته لاستعمال المضارع كأداة للتعبير عن الزمن والحدث معا من خلال تبيان الآيات القرآنية وسياقها في المعنى الكلي للآية ودراسة مناسبات نزولها وإعرابها والتفاسير التي ذكرت حولها.



8-1 أسئلة البحث

حاول هذا البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

- 1- كيف قسم النحويون الفعل من حيث الزمن , والتميز بين الزمن والحدث ؟
- 2- ما مدى اهتمام النحاة المؤسسين والمحدثين في دراسة دلالات الفعل الزمنية ؟ والاستفادة منها كمادة أولية في تفسير القرآن ؟
- 3- ما العوامل والأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تحديد أزمنة الفعل أو دلالاته ؟
- 4- كيفية الخروج بإعراب مقنع للآيات المخالفة للقواعد خاصة الآيات موضع خلاف النحاة عليها ؟

9-1 حدود البحث

تتناول هذه الدراسة مفهوم الفعل المضارع ودراسة الخلاف حوله من حيث البناء والإعراب، ودلالته الزمنية، وكذلك علم دلالة الأفعال وما يتفرع منها من علم العدول والالتفاف وانحراف معنى الأفعال من أزمنة إلى أخرى، وفي هذا تكون الدراسة مطبقة على استعمال الفعل المضارع في الآيات القرآنية المخالفة لقواعد الإعراب، لايجاد مخرج حول اختلاف النحاة في إعراب الآية القرآنية ،

10-1 الدراسات السابقة

لانجاز هذه الدراسة اطلع الباحث على عدة كتب ودراسات بحثية ورسائل علمية من عدة جامعات تتعلق بهذه الدراسة. فوجد أن هناك كتباً نحوية متوافرة تتناول الفعل وأقسامه، غير أن الباحث لم يجد بحثاً منفرداً متخصصاً يتحدث عن دلالات زمنية للفعل المضارع أو بناء الفعل المضارع، وإنما يناقش هذا الموضوع في أجزاء متفرقة من الكتب والدراسات .

ومن خلال الخلاف النحوي في دلالة الفعل المضارع في النص القرآني وأزمته عند النحويين في ضوء السياق والمقام، توجب دراسة الفعل المضارع في الدرس النحوي ووكيفية اشتقاقه وأسباب تسميته ودراسة دلالاته الزمنية في النص القرآني وأسباب الخلاف الذي تولدت عندما أعربه النحاة .

تم الاطلاع على تصنيف جامعة "أم القرى" على سبيل المثال على موقعها في الانترنت حول الخلاف النحوي فوصل الى أكثر من ثلاثمائة مصنف حول الخلاف النحوي فقط ما بين كتب وتحقيقات ودراسات علمية. وهذا يثبت أن موضوع الخلاف لازال قائماً ولم يتم حله جذرياً باعتماد أساس علمي موحد .

والدراسات الموجودة في هذا الموضوع تتناول المسائل مسألة مسألة تناولا جزئياً غير مرتبط بمنهج عام تبحث من خلاله، وفيها تُعرض آراء العلماء وأدلتهم، دون تقويم للأساس الذي بني عليه الرأي، ومدى تنوعه في مسائل الخلاف عامة، أو في نظائر الموضوع المختلف فيه، وإذا كانت هناك أصول عامة لكل من البصريين والكوفيين وغيرهم، فكثيراً ما يُلاحظ خروج عن هذه الأصول، من جماعات أو أفراد من هؤلاء وهؤلاء، ويأخذ بعض البصريين برأي الكوفيين أو العكس، ويرد لاحق على سابق، وكثيراً ما يضطرب عزو الآراء، فينسب إلى هذا في موضع أو كتاب

ما نسب إلى غيره في آخر. وهكذا يبدو الأمر وكأنه اختيار غير محكوم بمنهج مطرد وقواعد ثابتة، وكأنه متوقف على الرواية في كثير من الحالات، فيروي فلان عن فلان كذا، ويروي غيره عنه خلاف ذلك، وكثيراً ما اختلف النحاة في آراء سيبويه فهُمَّاءً وعزواً، وقد كان لذلك أثره في كثرة الآراء النحوية وعرضها في كتب المتأخرين متناثرة متفرقة دون الكشف عن المنهج الذي سار عليه هذا الفريق أو ذلك، أو هذا النحوي أو ذلك، وهو ما يعطي للدراسة العلمية خصوصيتها.

ويمكن تصنيف هذه الدراسات التي لها علاقة بدراسة الفعل والفعل المضارع بشكل خاص حسب سياقها التاريخي :

من أوائل كتب النحو العربي (الكتاب) لسيبويه :

يجدر أن نذكر أن سيبويه (ت 180 هـ) من النحويين القدامى الذين ذكروا معنى الزمن في العربية؛ وذلك بطريقة غير مباشرة، إذ يقول في حدث الفعل: "هو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى (فذهب وسمع ومكث وحمد). وأما ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: (يقتل ويذهب ويضرب و يقتل ويضرب). وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"⁽¹⁾. ويتضح من هذا التعريف أنه يقسم الفعل إلى ثلاثة أزمنة: (ماض) بنيت لما مضى، (ومستقبل) ولما يكون ولم يقع، (وحال) وما هو كائن لم ينقض.

وكذلك نجده عند (الزجاجي) ت 337 هـ : إذ قال: "الأفعال ثلاثة، فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه أمس، نحو: قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك. والمستقبل ما حسن فيه غد، كقولك: أقوم ويقوم وما أشبه ذلك أما الفعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن ويقوم غداً. وزاد على ذلك "فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف"⁽²⁾.

1 - سيبويه، الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3 1988م.
2 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. ص 52-53، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، 1986 م.

ويتبين لنا من هذا القول أن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أزمنة أساسي هي: زمن ماض، وزمن مستقبل، وزمن حال. ولكننا نجد أن هؤلاء القدماء لم يعطوا إيضاحات كافية عن حدود هذا الزمن ولم يتناولوا مسألة الدلالة الزمنية للفعل بشكل دقيق. ويلاحظ مما سبق أن دلالة الفعل على الزمن إنما تتقيد بصيغ الأفعال.

ولعل ما تناوله السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه (مع الهوامع) أنه أكثر دقة مما وجدناه عند القدماء الآخرين، إذ قام بتقديم أقوال العلماء في زمن المضارع؛ منهم من يقول أنه صالح للحال، ومنهم من يقول أنه يصلح للمستقبل، وغيرهم يقول أنه يصلح لهما، ثم ذكر المؤلف حالات المضارع الأربع المتعلقة بزمنه، إذ ذكر الظروف اللغوية في تعيين زمن المضارع للحال والاستقبال وانصراف معناه إلى الماضي⁽¹⁾.

ومن ذلك يرى الباحث قلة التزمين الصرفي للأفعال عند سيبويه والزمجاني والسيوطي حيث أصبحت كتبهم مرجعا للقواعد اللغوية، فظهرت على أثرها كتباً حول الخلاف النحوي كـالخلاف بين أراء البصريين والكوفيين.

ومن المراجع الأخرى في تناول قضايا الخلاف النحوي عامة والخلاف حول الفعل المضارع خاصة :

كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري :

تعرض الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل خلاف) إلى أكثر من (121) مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين والتي لم يتفق بشأنها أغلب النحاة والقواعديون مما يثبت أنهم اعتمدوا على تقعيد قواعدهم بوجهات نظر وآراء دون أسس علمية أو أرضية مشتركة.

كما تعرض في المسألة (39) بشأن الفعل والمصدر وأيهما مشتق من صاحبه حيث ذكر: "أن الكوفيين ذهبوا إلى إن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه واحتجوا بان قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لان المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله , الا ترى أن تقول " قاوم قواما " فيصح المصدر لصحة الفعل, وتقول " قام قياما " فيعتدل لاعتلاله لذلك دل على إنه فرع عليه ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على إن المصدر فرع على الفعل ان الفعل يعمل في المصدر , الا ترى انك تقول : ضربتُ ضرباً, فتنصب ((ضرب)) ب ((ضربت)) فوجب أن يكون فرعاً له لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

1 - السيوطي، مع الهوامع، ص 76 (ج1) - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1327. (مرجع سابق).

وتفيد مسألة الخلاف هذه إلى أن التسميات في المصطلحات يجب تعديلها وتغييرها بما يناسب مدلولها حسب وجهة نظر الباحث من حيث : جذر الفعل ومصدر الفعل والاسم المشتق . وهنا لم ينتبه الباحثون ولا النحاة ولا القواعديون إلى مسألة هامة في علم الكلام وهي : ((أيهما أسبق في الولادة اللفظية الفعل أم الاسم)) , أي أيهما أسبق كلمة (الحب) أو فعل (يحب) وأيهما جاء أولاً فعل (ضرب) أم كلمة (الضرب) . فكانت نتيجة كتب المصادر أنها لم تجب على هذه التساؤلات إلا ما نذر .

وتعرض أيضاً في المسألة (75) حول فعل (الأمر) بدون (لام) هل هو معرب أو مبني؟ فذهب إلى رأي الكوفيين حيث قالوا : "إن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة - نحو إفعال - معرب مجزوم , وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون . أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : إنما قلنا أنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو " افعل " لتفعل , كقولهم في الأمر الغائب " ليفعل " , وعلى ذلك قوله تعالى ((بذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون)) يونس : 58 . فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام , نحو : لتفعل . كالأمر للغائب" . إلا أن كثرة استعمال الأمر للمواجه في كلامهم .

وكذلك ذكر : "منعكم إعمال حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم أيضاً على الأصل , فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع وهي : الأمر , النهي , الدعاء , والاستفهام , والتمني , والعرض . فكانت كلها تقديرية"⁽¹⁾ .

وذكر أيضاً: إن منع إعمال سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم على الأصل, فإنكم تذهبون إلى إنَّ (أنَّ) المصدرية تعمل مع الحذف بعد (الفاء) , إذا كانت جواباً للسته الأشياء التي جوزتم فيها إعمال إنَّ الخفيفة الشرطية مع الحذف .

ويطرد في سرده حول ما احتج عليه البصريون, قالوا : "إنما قلنا أنه مبني على السكون- ويقصدون فعل الأمر- لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية , والأصل في البناء أن يكون على السكون , وإنما عرب ما أعرب من الأفعال , أو بني منها على الفتح لمشاهاة ما بالاسماء , ولا مشاهة ما بين فعل الأمر والأسماء , فكان باقياً على أصله في البناء" .

وهذه النظرية يبطلها عمل اسم الفعل مثل : نزال , متاع , حذار , نظار , لأنها اسم فعل أمر , وليست مبنية على السكون . مما يبطل ما قاله البصريون في الاستثناء حول إعراب الفعل أو تغيير حالته من الأمر إلى المضارع .

1 - مرجع سابق , ص 34

وبذلك يكون الانباري قد تطرق لموضوع الخلاف حول أصل الفعل بكونه معرباً او مبنيًا حسب وجهة نظر البصريين والكوفيين دون أن يوضح اسباب الصحة والخطأ لكل منهما, وأيهما أقرب للنص القرآني – فترك المجال مفتوحاً دون حل نهائي .

كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي:

يشكل كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي . حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق , ويوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة , ويقينا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وهو ذلك سابق لابن الانباري (577هـ) في انصافه, وللعكبري (616هـ) في مسائله الخلافية , وتم وضعه على أساس لإنتقاء للأجود والانتخاب للأصوب , فلم يحش الزجاجي كتابه بكل قول , ولم يذكر فيه كل علة بل نشر الاجوبة بين يديه, ثم عجم حججها فاختر أقواها وأمثها .

وأكد على ما جاء به البصريون : " إن الأصل هو البناء في الحروف والأفعال أما المستحق للإعراب من الكلام هي الاسماء, وعرض لبعض الاسماء علة منعها من الإعراب فبنيت , وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما اوجب لها الإعراب فأعربت , وتلك العلة مضارعة الاسماء . فكل فعل رأته مبنيًا فهو على أصله, وكل فعل رأته معرباً فقد خرج عن أصله , موضحة أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة, فقالوا إن هذه المعاني موجودة في الاسماء دون الأفعال والحروف , فوجب أن يكون أصل الإعراب للاسماء, وأصل البناء للأفعال والحروف . بينما ذكر أن الكوفيين قالوا : أصل الإعراب للاسماء والأفعال, وأصل البناء للحروف فكل شي زال عن الإعراب من الاسماء والأفعال فعلته ازالته عن الأصل ."

ومن هذا يُفهم أن الخلل حول إعراب الأفعال وبنائها قائم ولم يتفق بشأنه, لان العلة تكمن في تغير الفعل المضارع حسب موقعه والعوامل التي تسبقه , فلم يتم تصنيفه كوناً معرباً أو مبنيًا لاختلال القاعدة .

كذلك لم يصل الزجاجي إلى حل نهائي بين خلاف البصريين والكوفيين ولم يقدم رأياً مستقلاً حول خلافهم .

وكان النحو في البصرة يختلف عن النحو في الكوفة, لاختلاف وجهات النظر بين نحاة البلديتين في تناول المسائل, فكل فريق يرى صحة مذهبه, ورجاحته على المذهب الآخر, فيرد على صاحبه, ويأتي بالدليل الذي يناهض دليله.

وكان من أثر اختلاف نحاة البلديتين في بعض المسائل النحوية، ظهور المناظرات العلمية التي يغلب عليها العصبية وحب النيل من المنافس ، ومن أشهرها تلك المناظرة التي وقعت بين الكسائي وسيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد .

وانتقلت الخلافات النحوية من الرواية إلى التدوين، فكانت كتب النحو لا تكاد تخلو من خلاف نحوي والرد عليه، ثم أصبحت الخلافات النحوية في كتب مستقلة، تعرض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، مع تأييد أحد المذهبين وترجيحه، والكتب التي تناولت الخلاف النحوي كثيرة منها:

- (اختلاف النحويين) لأبي العباس ثعلب المتوفى سنة 291 هـ.
- (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة 338 هـ.
- (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني المتوفى سنة 384 هـ.
- (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس المتوفى سنة 395 هـ.
- (مسائل الخلاف في النحو) لحسين بن إياس معاصر العكبري المتوفى سنة 681 هـ.

ومن الكتب الحديثة المعاصرة في شأن الفعل المضارع ودلالته والخلاف حوله:



كتاب " الفعل؛ زمانه وأبنتيه " د. فاضل السامرائي :

من الكتب الحديثة للمعاصرين النحاة التي أسهمت في فهم الباحث لموضوع البحث هو كتاب (الفعل زمانه وأبنتيه) للسامرائي؛ إذ تناول المؤلف في كتابه مادة الفعل في العربية نظرا لأهميته في كلام العرب . فبدأ حديثه عن الفعل وأقسامه مقدما تعريفات الفعل عند القدماء، ومنهم: سيبويه والزجاجي والزمخشري وابن يعيش . حيث نقد هؤلاء النحاة القدماء بأنهم لم يهتموا بالجانب الأكثر أهمية في دراسة اللغة وهو جانب الدلالة الزمنية للفعل. ثم انتقل السامرائي بحديثه إلى أقسام الفعل من حيث الزمن، وقدم آراء من البصريين والكوفيين ووجوه الاتفاق والاختلاف بينهما. موضحا بما أكده الزجاجي عما أتى به سيبويه والأنباري حول تسمية الأفعال ولم يستزد عليها، وكذلك أكد بأن المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده، بينما اعترض عليهم بقوله : ليس الأمر كما ذهبت إليه ، ولسنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال مطلقا ، بل نقول إن الاسم قبل فعله الذي يفعله".

من هنا بذل المؤلف جهداً مقدراً في دراسته للفعل من حيث دلالاته الزمنية، عندما قدم لنا موضوعاً في الفعل والزمن؛ يلمس فيه بعض الدلالات الزمنية للماضي والمضارع مع الأمثلة من كلام العرب، ويستشهد ببعض الآيات القرآنية في ذلك. ولكنه لم يطل حديثه في هذين الفعلين عندما عرض لنا تلك الدلالات. وإنما يطيل كلامه عن أبنية "الفعل المضارع". ومع ذلك فقد استفاد الباحث من مناقشته الموضوع الذي كتب فيه.

ورأى السامرائي أن النحاة السابقين اهتموا بمسألة الفعل في مباحثهم كما اهتم بها المحدثون، غير أنهم اهتموا به من حيث أنه صاحب العمل وأبنيته أكثر من اهتمامهم على طرق استعماله ودقائق الزمن له، وهم في ذلك لم يعطوا مسألة الدلالة الزمنية حقها. وأما المحدثون فإنهم مهتمون بالفعل من أنه حدث يجري على أزمنة مختلفة في الماضي كما تختلف في الحال والاستقبال⁽¹⁾.

ومن ثم وجد الباحث أن بعض اللغويين المحدثين قد حاولوا وضع كتاباً أو مبحثاً علمياً يتضمن فيه الحديث عن زمن الأفعال العربية الثلاثة، إلى جانب حديثهم عن عملها وأحوالها في البناء والإعراب.



كتاب "النحو العربي نقد وتوجيه" د. المهدي المخزومي:

وأما الدراسة الحديثة الثانية التي اطلع عليها الباحث فهي كتاب ((النحو العربي: نقد وتوجيه)) للمخزومي . حيث شرع المؤلف يتحدث عن الفعل من جوانب شتى في الموضوع السادس من الموضوعات في كتابه؛ إذ بدأ حديثه بتعريف الفعل لدى القدماء وانتقل إلى مناقشة مصدر الاشتقاق مقدماً آراء البصريين والكوفيين في ذلك. والموضوع الذي يليه هو أقسام الفعل في العربية عند سيبويه والكوفيين.

ذكر المؤلف: " أن النحاة قسموا الفعل ثلاثة أقسام هي ماضٍ؛ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع؛ وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل، وفي تقسيمهم هذا انطلقوا من أن الأزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، يقول سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". فالنحاة

1- فاضل السامرائي. الفعل: زمانه وأبنيته. ص15. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1986 م.

قسموا الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفي، وهو الماضي والحاضر والمستقبل، وخصوا كل زمن بصيغة معينة، هو معناها في حالة الأفراد والتساوق على السواء".

ثم بدأ يتحدث عن الأفعال العربية في الاستعمال. ووجد الباحث أن المؤلف يراقب استعمالها من حيث دلالتها على الزمن، إذ قال: "هناك ثلاثة أبنية اقترنت بالدلالة على الزمن، هي بناء (فعل) وبناء (يفعل) وبناء (فاعل)، وهي أبنية الأفعال العربية"⁽¹⁾ رأى المؤلف -كما رأى السامرائي- أن القدماء من النحاة واللغويين يتناولون الفعل بالقدر الذي يمس جانب التأثير المزعوم المتصور فيه، ولا يمس في كثير أو قليل مترلة الفعل في الجملة وما يؤديه من دلالات ووظائف⁽²⁾ وهو يعني بذلك أن اهتمامهم كان منصباً على الفعل بكونه يؤثر ويعمل في غيره وهو أقوى العوامل. ووجد الباحث أيضاً أن المخزومي قام بتحليل تعريف الفعل وتقسيمه موضحاً جوانب دلالاته الزمنية.

ويبدو أن الدراسة التي قام بها المخزومي تتجه نحو تطوير منهج النحو العربي التي يمكن الاستفادة منها، وفي رأي الباحث، يعد هذا الكتاب من أهم المراجع في كتابة بحثه لما وجد فيه من معلومات متوافرة متعلقة بموضوع البحث.



أما كتاب " أقسام الكلام العربي " لفاضل الساقى :

فقد انتقد بعض الباحثين المعاصرين النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمال السياق الذي وردت فيه، لذلك يرى فاضل الساقى في كتابه أقسام الكلام: " أنه كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما ، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين، وأن السياق أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه، وعليه فقد قسم هؤلاء الباحثون الزمن على نوعين هما⁽³⁾ :

أولاً: الزمن الصرفي وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغة المفردة خارج السياق.

ثانياً: الزمن النحوي، أو يسمى الزمن السياقي التركيبي ، وهو الذي تُحدِّده القرينة اللفظية أو الحالية، أي:

هو معنى الفعل في السياق".

1 - مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 12. دارالرائد العربي، بيروت. الطبعة الثانية، 1986.

2- المرجع السابق، ص 142.

3 - فاضل الساقى . أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 56. جامعة بغداد- 1977.

وللمقارنة بين الزمن النحوي والزمن الصرفي يمكن القول: إن "مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي إلا الصيغة منفردة خارج السياق.

كتاب "الزمن واللغة" مالك المطلي:

يرى مالك المطلي في كتابه الزمن واللغة: "أن الصيغ في اللغة العربية تخلو من الدلالة على زمن في المستوى الصرفي. وأن وقوع الصيغ المتغيرة في مستوى تركيب واحد يعني تفرغ صيغة ما، دون غيرها من الزمن حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة، ومن هنا يكون من الخطأ إسناد الزمن إلى مثل هذه الصيغ بوصفها "شكلاً زمنياً"؛ لأن الزمن يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية.

وهنا يرى الباحث أن دلالة السياق على الزمن النحوي لا تنفصل عن دلالة المفردة للصيغة الصرفية، فهما متعالتان، وأن الصيغة الصرفية لا تخلو من دلالة زمنية، غير أن السياق يضيف دلالة إضافية للدلالة الصرفية المفردة يحددها السياق نفسه، فيُجمع بين الدالتين، ولا تلغي إحدى الدالتين الأخرى، أو تفرغها من محتواها. بذلك يضيف مالك على الدرس النحوي منرج السياق لدراسة الزمن والأفعال.

ولا يزال الخلاف النحوي قائم، فهو موضوع خصب للدراسات العليا في الجامعات وموضع نقاش علمي في المؤتمرات العلمية واللغوية ولعل من أبرز الدراسات الجامعية هي:

"الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة":

أطروحة دكتوراة في فلسفة اللغة من جامعة بغداد 2012، مقدمة من شيماء رشيد محمد زنكنة. وهي دراسة في رحاب بنية النص القرآني والخلاف النحوي الحاصل فيه في ضوء الدراسات القرآنية؛ خلصت الباحثة فيها إلى أن من أسباب الخلاف النحوي هو اختلاف النحويين والمفسرين في فهم معاني النص القرآني وإدراكه، وأسرار تراكيبه. كما أظهرت أن تعريفات النص جاءت متنوعة بتنوع التخصصات العلمية، والاتجاهات والمدارس المختلفة. كما كشفت أن مصطلح النص في الدراسات النحوية القديمة لا يوجد له صدى لدى النحويين، ولم يُعرف بمُسَمَّاه الاصطلاحي المعاصر، وأن دلالة الأدوات على الزمن ترتبط بالسياق الذي ترد

فيه، وفي الأخير: بيّنت الباحثة أنه لا يمكن دراسة الخلاف النحوي من دون الاعتماد على المعنى، والسياق، والمقام، والمخاطب، وأسباب النزول.

تتطرق الباحثة إلى طبيعة الخلاف لدى القدماء وموقف النحويين من النص قديماً وحديثاً وكذلك الخلاف النحوي في بنية النص القرآني وازمنته عند النحويين في ضوء الدراسات الحديثة وآثاره في ضوء محاولات التيسير، وذلك بشكل مفصل إذ احتوت الدراسة على أكثر من 500 صفحة .

وما يهمنا ما تطرقت إليه الباحثة هو توضيح الخلاف ووضع قاعدة علمية اعتماداً على السياق والمقام وهذا يؤدي إلى تفسير جديد في فهم النص القرآني بخلاف ما فهمه الأولون .

أفضت الباحثة باباً بعنوان (الخلاف في مكونات الجملة الفعلية) وركزت على مجي الفعل الماضي حالاً بعد اعتبار أن الفعل المضارع حالاً . لكنها لم تتعرض حول خلاف بناء الفعل المضارع وإعرابه وتعليل أسباب تناقض بعض الآيات القرآنية في مخالفتها لقواعد الإعراب .

رسالة " دلالات الفعل المضارع الزمنية في سورتي يوسف والنحل " :

اطلع الباحث على دراسة الماجستير بعنوان ((دلالات الفعل المضارع الزمنية في سورتي يوسف والنحل)) من إعداد لبنى عبد الرحمن من الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا 2004 م . حيث استهدت الباحثة للشروع في البحث عن مادة الفعل في العربية بعرض آراء السابقين والمحدثين في ذلك، وتتركز الدراسة على الفعل المضارع من عدة جوانب، منها: علاماته في البناء والإعراب، ودلالاته الزمنية، قامت الباحثة بتحليل وجوه استعمال المضارع لكشف أغلب استعمال زمنه بأبعاده الثلاثة الأساسية الحال والمستقبل، والماضي (في سورة يوسف) وتناولت الباحثة دلالات المضارع الزمنية و أقوال في زمن المضارع و دلالاته على الحال والاستقبال و على الماضي وكذلك استعمال المضارع للتعبير عن الماضي والدلالة على غير الأزمنة السابقة .

غير أنها لم تكشف حقيقة الفعل الماضي الذي جاء في نقل الرؤية لسيدنا يوسف ومجيها في صيغة المضارع لتعزيز مصروصاحبي السجن ، مما لفت نظر الباحث حول قصور هذه الدراسة في نتائجها وتعليلها في اختلاف صيغ ودلالات الفعل .

أطروحة بعنوان " الأفعال الكلامية في القرآن الكريم " :

اطلع الباحث على الأطروحة المقدمة من محمد مدور بعنوان " الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، من جامعة الحاج لخضر بالجزائر لسنة 2014 لنيل درجة الدكتوراة في علوم اللسان العربي ،

تنطلق هذه الأطروحة من إشكالية مفادها امكانية الكشف في الخطاب القرآني خلال نظرية الأفعال الكلامية، حيث استفاد الباحث من هذه الأطروحة للاطلاع على مدى كفاية المنهج التداولي لدراسة الأسلوب القرآني . والى أي مدى يمكن استثمار نظرية مدلولات الأفعال عامة والأفعال الكلامية خاصة في الكشف عن الآليات التعبيرية المستعملة في الخطاب القرآني . ولا ترمي هذه الأطروحة الى دراسة معاني القرآن من خلال النص- وهو نفس ما يهدف اليه الباحث – بل إلى توظيف فهم المفسرين لمعاني الأفعال المتضمنة في القول وهو ما يقصد به السياق والمقام الذي نوه عن الباحث ، ويضيف : أن المفسرين يراعون كثيرا قواعد اللغة والإعراب والبلاغة ، والتي من شأنها أن تكشف عن المعاني القرآنية . وهنا يضيف الباحث في حال كون هذه القواعد صحيحة لا يخلوها شك في الفهم ولا التعقيد .

أما بالنسبة الى الدراسات المنشورة في صحف محكمة فصلية أو من مواقع الشبكة الدولية (الانترنت) فكانت أهمها بالنسبة لمجال دراسة الباحث هي :

" دلالة العدول في صيغ الأفعال " غيات بابو :

من الدراسات البحثية المنشورة في مجلة "دراسات في اللغة العربية وأدائها"، مجلة فصلية محكمة، العدد الثاني عشر، شتاء 1391 هـ / 2013 م " دلالة العدول في صيغ الأفعال " دراسة نظرية تطبيقية مقدمة من الدكتور غيات بابو.

تشير الدراسة أن : "الدراسات النحوية واللغوية ركزت على استنباط القواعد التي تتعلق بأقسام الكلام، وما يتعلّق بالجملة من مباحث، ومن ثمّ تطبيقها على الكلام الفصيح من قرآن وشعر ونثر؛ في حين تجاوز علماء المعاني هذه الشكليات، وهذه القواعد المثالية إلى فهم أعمق وأدق للمعنى، فحاولوا الغوص في أغوار المعنى، كاشفين أسرارها، فانبثقت عنهم مصطلحات عدة مثل: الالتفات والعدول والحذف والتعريف والتنكير وغيرها، وما يهم هنا

التركيز على بحث العدول النحوي في التركيب الفعلي , فلقد ارتبط مصطلح العدول ارتباطاً وثيقاً بظواهر لغوية لا تزال ميدانَ بحث في الدراسات البلاغية والأسلوبية المعاصرة، وخير ما يمثل مصطلح العدول في التراث اللغوي العربي مقولة البلاغيين: إجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر، فهي الحجر الأساس الذي تركز عليه نظرية العدول اللغوي".

كما أكدت الدراسة والتي وافقت منهج الباحث وجزء من أهدافه في: "إنّ الأفعال في السياق اللغوي قد تتبادل أزمنتها، فعلى سبيل المثال الفعل الماضي الذي يدلّ على الزمن الماضي، قد يعدل عن زمنه الماضي في السياق اللغوي إلى الزمن المستقبل، إذا دلّ على الدعاء أو ركّب مع إنْ الشرطية، ويصبح زمن المضارع المركّب مع لم الجازمة دالاً على الماضي، والأمثلة كثيرة في التراث اللغوي، وقد ذكر ابن الأثير أنّ الأفعال تتبادل أزمنتها كالرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر.⁽¹⁾"

إذ إنّ السياق يعيّن على تحديد زمن الفعل لأنّ الأفعال خارج السياق لا دلالة زمنية لها ، كما للسياق دورٌ مهم في تعيين المقصود من الدلالة الزمنية للأفعال، ولهذا انتقد د.فاضل الساقى النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمالهم السياق الذي ورد فيه، فكان على النحاة أن يدركوا أنّ الأفعال مجرد صيغ، وألفاظ تدلّ على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة، وأن السياق أو الظروف المقولية بقرائنها الحالية والمقالية، هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية المقصودة من الفعل، وترشحها لزمنٍ بعينه⁽²⁾. فالزمن في الصيغة المفردة لا قيمة له خارج السياق، أما في حال التركيب مع الفعل في الكلام، فيصبح له زمن، يسمى بالزمن السياقي التركيبي، تحدده القرائن اللفظية أو الحالية. فيظن في التركيب.

"حركة الفعل ودلالة الزمن " كمال عبد الرزاق صالح:

تطرق كمال صالح في دراسته " حركة الفعل ودلالة الزمن " في مجلة كلية التربية الإسلامية، العدد التاسع والخمسون لسنة 2009 الجامعة المستنصرية، حيث أسهب في دراسته: "إن الصلة الوثقى بين الفعل والزمن تحيلنا منهجياً الى تحديد مفاهيم العنصرين المنتجين لهذه الصلة، وهما في طبيعة الحال : الفعل والزمن ، فالفعل هو حدث مقترن بزمن ، هذا مع الالتزام بالتفريق الذي وضعه الدكتور تمام حسان بين الزمن الصرفي

1 - ضياء الدين بن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ص 213(مرجع سابق).

2 - فاضل الساقى. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. ص 22(مرجع سابق).

والزمن النحوي ولعل من أهم ما يسوغ هذا الالتزام هو الحرص على تجنب تفرعات الزمن وتقسيماته التي تنأى بعيدا عن وجهته الحقيقية , فالحدثية الكامنة (بمعنى الحدث) في الفعل على الرغم من اقترانها بالزمن ليس بإمكانها أن تمثل الاستيعاب الكامل للزمن بكل توصيفاته وحيثياته , فليس ثمة حدث بدون زمن و في المقابل لا يمثل كل حدث زمنه, وذلك لأن الفعل يتسم بالتغير والتحول بين التجرد والزيادة والتمام والنقصان والتصرف والجمود فضلا على بنائه للمعلوم والمجهول ."

لذلك ركّز المؤلف في دراسته حول الاكتفاء بالزمن الصرفي للفعل وهو ما يؤخذ من الفعل لدلالته على زمان الحدث, وأشار دون أن يعلل السبب: "أن أزمنة الفعل المتعدد, فالزمن الماضي مثلا يدخل ضمنه المضارع المسبوق بـ (لم) التي تفيذ النفي والجزم والقلب , أي أنها تقلب زمن الفعل المضارع من دلالاته على زمني الحال والاستقبال إلى الدلالة على الزمن الماضي . في حين تفيذ (لن) في تخصيص دلالة الفعل المضارع على زمن الاستقبال المنفي , وبعكسها تفيذ حروف الاستقبال (السين و سوف) باقترانها بالفعل المضارع تخصيصه بالاستقبال المثبت حصراً . أما بالنسبة للفعل الماضي نجد أنه ينصرف عن زمنه الأصلي إلى الاستقبال إذا كان مسبقا بشرط حيث أكد أن الزمن هنا في طبيعة الحال ليس زمنا افتراضيا بل حقيقياً ."

ثم تطرق في دراسته حول الزمن موضحاً بأنه الوجه الآخر الملازم للفعل وليس ثمة ما يحدده إجمالاً – وهو إخفاق النحاة والقواعديون – إذ أنه عنصر تداخلت فيه الفلسفة الوجودية والمنطق .

وتعد دراسة الفعل في هذا الاتجاه جانباً من جوانب التحليل الأسلوبي للبنى التركيبية المكونة للنصوص , وهي بُنى متعددة ومتنوعة, تأخذ أشكالاً وصياغات متباينة وفقاً لتباين الأساليب النحوية واللغوية, التي يزرعها النص. ويؤكد هذا تمظهر الفعل بحركيته وتغيره عبر الأزمنة والتصاريح بوصفه ملمحاً أسلوبياً يولد ملامح أسلوبية تسهم في إغناء النص بالتراكيب , وفي الوقت نفسه تفتح فيه النص على قراءات متعددة ومتجددة وفقاً لما يحكمها من عوامل الزمن ووعي المتلقي وإداركه مكونات النص واحتمالات القراءة وبلاغات التأويل .

"الفعل المساعد في اللغة العربية" أحمد محمد عبد المنعم عطية⁽¹⁾ :

هذا البحث نُشر على منتدى مجمع بحوث اللغة العربية على شبكة الانترنت , حيث تناول "الفعل المساعد في اللغة العربية", وهو موضوع غريب في كُنهه - كما يقول صاحب البحث ؛ إذ لم يظهر هذا الفعل بشكلٍ مُطرد في بنائيات الجملة العربية؛ مما يؤكّد وجوده، ولكنني حاولت أن أتلمّس أثر وجوده في التركيب البنائي للجملة في اللغة العربيّة، من خلال نصوص علمائنا الأجلّاء.

ويتضمّن البحث تفسير المبرّد للجملة المنفيّة، وكان الزائدة، وتعريف الفعل من حيث الحدث والزمن، والدلالات الزمنيّة لحروف نفي الفعل، وانتقال أثر الفعل المساعد لحروف نفي الفعل، انتقال أثر الفعل المساعد للفعل الأصلي.

لذا يتعبّر هذ البحث دراسة مقارنة ومقارنة بين القواعد في اللغة العربية لتزمين الفعل وبين قواعد اللغة الانجليزية المقررة لتعليم الغير الناطقين بها والتي تحتوي على اثني عشر زمناً . وهي مناظرة حدائية لمحاولة تطوير القواعد إسوة بما طرأ على اللغات الأخرى من تطوير، وهذه الدراسة تفيد عند ترجمة القرآن إلى اللغة الانجليزية ومقارنة زمن الفعل في القرآن بما يناظره في الانجليزية ليستقيم المعنى وتكتمل الترجمة .



11-1 تصميم البحث

لكي يتم انجاز هذا البحث بالصورة المثلى مستوفيا جميع جوانبه ,كاشفا للقضايا التي طرحها الباحث، وإيجاد حل على أساس علمي، استوجب تقسيم البحث إلى خمسة فصول :

الفصل الأول:

حيث يناقش (مقترح البحث)؛ ويشمل التمهيد ومستخلص البحث وأهميته وأهدافه وحدوده ومنهجيته والدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة في البحث.

1 - موقع مجمع اللغة العربية على الانترنت. <http://www.m-a-arabia.com/vb/>

الفصل الثاني:

وهو بعنوان الخلاف النحوي (بانوراما تاريخية)، ويشمل الاسباب التي أدت إلى ظهور الخلاف في قضايا تععيد النحو بشكل عام والخلاف في تزمين ودلالة الفعل المضارع والخلاف في تسمياته لدى البصريين والكوفيين ويتضمن المراجع التي ذكرت كتب الخلاف والمسائل التي لم يتفق بشأنها حتى ظهرت مذاهب وفرق وتفسيرات مختلفة تبعا لذلك الخلاف النحوي، ويدلل الباحث رائه في شان ذلك الاختلاف بأدلة قطعية من الآيات القرآنية .

الفصل الثالث:

دلالات الإختلاف في صيغ الفعل المضارع وانحراف زمنه , ويتضمن هذا الفصل إقتباسات من كتب النحاة بمختلف مراحل تطوير النحو العربي, عندما وجدوا أن دلالاته غير حقيقية للزمن المضارع فأوجدوا تسميات ومناهج جديدة مثل العدول والالتفاف ودلالة إنحراف الفعل .

الفصل الرابع:

الدلالات البلاغية لانحراف الفعل المضارع وتععيد المضارع , وفي هذا الفصل سيتم طرح إنحرافات الفعل والفعل المضارع ومحاولة لإعداد قواعد تصحيحة للفعل المضارع وتقسيماته ودور أدوات النفي والإثبات . وإعراب الفعل المضارع في الآيات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية .

الفصل الخامس

(الخلاصة) و(النتائج) ,وهي الاستنتاجات وما خلص إليه الباحث من بحثه حول بناء الفعل المضارع وتصحيح قواعده النحوية وعلاقة ذلك بالتفسير القرآني .

الفصل الثاني

الخلافا النحوي

(بانوراما تاريخية)



UNIVERSITY *of the*
WESTERN CAPE

تاريخياً نشأ النحو في العراق، لأن الحاجة إليه في العراق كانت أشد، وذلك لاختلاط العرب بغيرهم، وأول لحن سمع بالعراق في جملة " هذه عصاتي " ، كان ذلك عند انتشار الاسلام وتوسيع الامبراطورية العباسية من بلاد السند شرقا حتى الاندلس غربا وانتشرت اللغة العربية بمحاذاة انتشار القرآن وتعاليمه ولا شك ان البلدان حديثة العهد بالاسلام هي الأحوج لكتب النحو واللغة بالاضافة إلى السكان الأصليين الذين كانوا يتحدثون العربية بشكل غير صحيح قبيل انتشار الاسلام في شمال إفريقيا والمغرب العربي وبلاد فارس والسند⁽¹⁾ .

إن مبادئ علوم النحو ظهرت أيضا في البصرة وهي التي مهدت سبيله، وحددت معالمه ، واتخذت لها أسلوبا صارما للحفاظ على اللغة العربية نقية سليمة من الاضطراب، ثم شاركتها الكوفة ، واتخذت لها منهجا مختلفا سارت عليه، يختلف في تناوله ودراسته، وقد ساعد ذلك على ظهور الخلاف النحوي. كانت البصرة تقع على طرف البادية، وعلى مقربة منها وادي نجد والبحرين، وقد ساعد ذلك على رحلة العلماء إلى البادية، كما ساعد إعراب البادية على قدومهم للبصرة. وكانت البصرة تضم أكثر القبائل العربية التي بقيت محافظة على نقاء وسلامة لغتها، وكانت لغات هذه القبائل مجالا خصبا للنحاة، يستشهدون بكلامهم، ويحتجون بأشعارهم⁽²⁾ .

وفي البصرة سوق المربد وهي سوق مشهورة، وكان الوافدون من وسط الجزيرة يفدون إليها، ويؤمها الشعراء والفصحاء، يقول القلقشندي: وبالْبصرة محلّة يقال لها المربد. وهي محلّة عظيمة من جهة البرية، كانت العرب تجتمع فيها من الأقطار، ويتناشدون الأشعار، ويبيعون ويشترون.

فالكوفة كانت لا تفصلها إلا بضعة أميال عن الحيرة موطن اللخميّين، الذين كانوا تحت السيطرة الفارسية، وسكانها يتألفون من العرب الذين أسسوها، ومن غير العرب الذين وفدوا إليها من بلاد النبط والفرس والأهواز وخراسان، وقد كان من تأثير امتزاج العرب بغيرهم من غير العرب بالمصاهرة أن ظهر جيل جديد، عرف بجيل المولدين، ولهذا الجيل ميزات خاصة سواء في لغته، أو في بنيته الجسمية والعقلية⁽³⁾ .

1. ابن السكيت. إصلاح المنطق تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. ص 297 ، دار المعارف. القاهرة، الطبعة الرابعة. 2010.

2 . محمد طنطاوي . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص56، الطبعة الثانية 1389- 1996.

3. سعيد الأفغاني . أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص34. دار الفكر ، بيروت - القاهرة. ط 3 . 1394 هـ.

واشتهرت الكوفة بكثرة القراء، وظهر فيها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي إمام نحاة الكوفة، لذلك يحتفل الكوفيون كثيراً بالسماع والرواية، ويكثر عندهم القياس على المسموع.

وفي الكوفة سوق الكناساة وهي تحاكي مريد البصرة، ولكنها ليست في شهرتها ولا مكانتها. قال عنها سعيد الأفغاني: " كان للكوفة سوق أرادوا بها أن تحاكي مريد البصرة، وهي سوق كناساة، لكن لم يكن لها ذلك الشأن، وهي إلى أن تكون داعية إفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملاً في صيانتها، لأن الإعراب الذين يؤمنونها غير سليمي السلائق تلك هي البيئة اللغوية التي نشأ فيها النحو، والتي ظهر فيها الخلاف شيئاً فشيئاً على يدي سيبويه والكسائي بعد اجتماعهما في بغداد، واتضح معاملته بحق بين المبرد وثلعب، وظهر التعصب لنحاة البلدين بين تلاميذهما" (1).

1-2 أسباب الخلاف النحوي :

قبل البدء في دراسة الخلاف حول الفعل المضارع استوجب دراسة أسباب الخلاف النحوي خاصة بين البصريين والكوفيين وحتى مع غيرهم، لنتمكن من وضع أرضية حول تاريخ الخلاف والبدء في إيجاد طرق فض نزاعه، والسعى في اشتقاق قواعد منطقية تستند على أسس علمية ثابتة حول حقيقة الفعل المضارع. لوضع نهاية منهج الخلاف القائم بين النحاة . فمن أهم هذه الاسباب :

أولاً : اختلاف وجهات النظر حول اللهجات العربية:

بذل علماء اللغة في القرن الثاني الهجري جهوداً كبيرة في جمع المادة اللغوية من القبائل العربية، حتى يتسنى لهم إقامة قواعد النحو والتصريف على ضوء ما جمعوا، ولكن كثيراً من هذا المسموع لم يكن يسير على نمط واحد في النطق بسبب تباعد جغرافية هذه القبائل عن بعضها، ولعل تعدد اللهجات في قراءة القرآن يعد واحداً من الأمثلة على تباعد لهجات قبائل العرب عن بعضها، فهي متفرقة من نجد وتهامة والحجاز وما يحيط بها، وحين جمع العلماء لهجات هذه القبائل لم ينسبوا كثيراً منها إلى قبيلة بعينها، وجاء هذا التحديد عن طريق علماء القرن الرابع وما تبعه من قرون، أي بعد وضع قواعد النحو والتصريف بنهاية القرن الثاني على يد الخليل وسيبويه، ويبرز من

1- سعيد الأفغاني .أصول النحو . ص 199 ، المكتب الإسلامي 1978.

هؤلاء العلماء مثل الفارابي، وابن خلدون، والسيوطي . فقد اضطرب عدد من القبائل المعتمدة في التقعيد عندهم، فما يراه الفارابي غير ما يراه ابن خلدون وما يراه السيوطي غير ما يراه كل منهم.

ثانيا : الأسلوب والطريقة التي تتبعها المدرسة في السماع والقياس والتعليل :

يحدد البصريين السماع والقياس ، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل الشاذ، وقد توسع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القراءات التي خالفت القاعدة النحوية عندهم، ثم شاع ذلك على بقية المدارس النحوية. وربما يعود ذلك إلى أنَّ البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية، وهذا بدوره جعل البصريين يتحرّون الدقة في السماع اللغوي عن العرب بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة⁽¹⁾.

أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي في وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة، ويضاف إلى ذلك أنَّ انشغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبقون ذلك على النحو، فدعاهم إلى التوسع في السماع والقياس⁽²⁾.



ثالثا: التنافس العلمي وإثبات الذات:

وهذا أمر غريزي في جيلة الناس، كلٌّ يحب أن يجد لنفسه المكانة والقدمة، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، وقد أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين لعبوا دورًا هامًا في تفضيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة، وقد دونت المؤلفات الكثير من هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت، وبين المبرد وثعلب، ومن نحاة بغداد بين الزجاجي وابن كيسان⁽³⁾. وقد

1- خديجة أحمد مفتي . نحو القراء الكوفيين، ص56 . المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1419

2 - أبي البقاء العكبري. مسائل خلافية في النحو، تحقيق د.محمد خير الحلواني، ص233. دارالشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م

3 - عبد النبي جعفر. اختلاف النحاة ثماره واثاره في الدرس النحوي ص47. كلية اللغة العربية .جامعة ام درمان السودان.2010

أفرد السيوطي لذلك باباً في كتابه "الأشباه والنظائر"⁽¹⁾ سمّاه "فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات" ، كما ألف الزجاجي كتاب أسماه "مجالس العلماء"⁽²⁾ تحدث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النحاة.

رابعاً: العصبية الإقليمية:

وهي نزعة انسانية جغرافية والصراع حول البقاء للافضل ، ومن الجدير بالقول: إنّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة من زمن الخلافة الراشدة، حيث بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وتولي علي- كرم الله وجهه- الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عرفت البصرة بأنها عثمانية الولاء، ويدل على ذلك أنّ عائشة رضي الله عنه، والزيبر وطلحة رضي الله عنهما حين خرجوا من مكة توجهوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان، بينما توجه علي رضي الله عنه إلى الكوفة، وبعد ذلك كانت وقعة الجمل حيث تمت المواجهة بين علي والكوفيين، وعائشة والبصريين، فظاهر المواجهة بين البصرة والكوفة⁽³⁾.

خامساً: الثقافة وطريقة التفكير:

وتفصيل ذلك أنّ حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين، ويدل على ذلك ما قام به ماسرجويه، وابن المقفع من ترجمات، ويضاف إلى ذلك أنّ فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق، وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين، ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين، والحقيقة أنّ هذه التراكمات ظلت ترافق جميع النشاطات الأخرى.

أمّا نتائج الخلاف فتلخصت بكثرة المؤلفات التي صنفت في مجال الدراسات النحوية، وكما نضوجه، وظهور المدارس النحوية بهذه المسميات، إلا أنّه حين قيل "اختلاف العلماء رحمة". ترى الدراسة أنّ اختلاف النحاة نقمة على النحو العربي الذي أدى إلى تضخم المؤلفات بعقل، وتقديرات وفلسفة عقلية كان النحو بغنى عنها كل الغنى، فعلى سبيل المثال المؤلفات التي صنفت في اختلاف البصريين، والكوفيين أكثر من أن تحصى، ومن أهمها "اختلاف النحويين" لثعلب، و"المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"،

1- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. الأشباه والنظائر: ص112، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م
2- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. مجالس العلماء، ص65، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1999 - 1420
3- إسماعيل بن عمر ابن كثير. البداية والنهاية. الجزء الأول. ص. 248 . مكتبة المعارف بيروت. 1410 - 1990

و"المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين" لابن النحاس، و"الرد على ثعلب في اختلاف النحويين"، لابن درستويه، و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لابن الأنباري، و"التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" للعكبري، وغير ذلك⁽¹⁾.

سادسا:الاختلاف في التوجيه الإعرابي.

أرسى الخليل بن أحمد نظرية العامل، وأرسى قواعد النحو على ما جمع بين يديه من لغة العرب، فجاء عمله نقلة في التفكير في ذلك العصر، فتجمعت هذه الآراء كاملة في كتاب تلميذه سيويه، وكان تصنيفها وتبويبها، بكيفية معينة محددة تأتي فيه المرفوعات في مسرب معين، والمنصوبات في مسرب خاص، وكذلك التوابع والمجرورات، وظلّ هذا المنهج هو السائد رغم اختلاف بعض العلماء في تصنيف بعض الأبواب في الأطر الكلية الكبرى، فقد ظلّ النحاة يعتمدون منهجاً واحداً، وهو نظرية الخليل التي اعتمدت في النحو وأبوابه عند كل من ألف في النحو بعده، ولم يحاول أحد أن يأتي بما هو بديل ناجح، غير المحاولة التي جاءت عند ابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة في القرن السادس، فوقفت نظرية الخليل ثابتة على مر تاريخ الحضارة الإسلامية إلى عصرنا الحاضر. وليت العلماء ساروا على ما جاء عند الخليل في منهجه الوصفي وتلميذه سيويه بتبسيط العبارة وشرحها، بل نجد أنهم قد انجرفوا وراء تيار التعليقات النحوية التي أسرفت في تقديرات كثير من المواضع لعدد من الأبواب النحوية التي نطق بها العربي السليقي ولم يكن في نفسه هذه التعليقات الغريبة إنما هدفه هو الإفهام والتعبير عما في نفسه⁽²⁾.

2-2 نشأة الخلاف وظهور المذهبية.

برز الخلاف في لغة قبائل العرب منذ القدم في صورة خلاف الكلمات والحركات والاستعمالات، وتعدد المترادفات، والذي قد يعظم ويشتد حتى يصبح نهجاً ينعى وسمة تخص، وبسببه اختلفت القراءات ونزل القرآن على سبعة أحرف ، وتبعاً لذلك تباينت قدرات العلماء في التعرض لمنايع قصائدهم الطوال وتباينت فصاحة القبائل اللغة وتحديد غثها وسمينها وصوابها وخطئها، وما يقعد منها وما هو شاذ⁽³⁾.

1. انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة 1 / 33، بعنوان: اختلاف النحاة.

2. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص36، المحقق: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، سنة النشر: 1427 - 2006

3 - المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي: من خلال معاني القرآن للفراء، ص41-42، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1991

المرحلة الأولى: بداية الخلاف.

ظهر الخلاف في الرأي بشكله البسيط القائم على مخالفة اللاحق للسابق من العلماء والطلاب، لاعتماد كل منهم على طبعه ونظره الشخصي، أو ما يعرف فقهيًا بالاجتهاد. ثم انتقل إلى مرحلة أخرى حيث أصبح كل عالم يجيب بما يحلل، وبما يرى من دون أن يرى حرجاً فيما صنع لخروجه على غيره، أو على الإجماع. وما سبق من أشكال الخلاف كان محصوراً بين علماء البصرة، لعدم وجود مذاهب أخرى تقوم على تعمد المخالفة. مثاله مخالفة عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء في مسألة إجازة أبي عمرو "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع وبيان ذلك بلهجتى تميم التي ترفع والحجاز التي تنصب، فاقتنع عيسى ابن عمر.. ومثاله أيضاً تفرد يونس بن حبيب بأقيسته، ومخالفة الأخفش الأوسط للخليل وسيبويه⁽¹⁾.

المرحلة الثانية: ظهور التمدد بنشأة أصول المدرسة الكوفية.

ظهر التمدد وعُرف مع أبي جعفر الرّؤاسي، ومعاذ الرّاء، مؤسسي المدرسة الكوفية في النحو والصرف، وإن يرى البعض بأن الكسائي والفراء هما المؤسسان، حيث رجلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها من الطبقة الرابعة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء⁽²⁾. وقال السيوطي عن الرّؤاسي: "وأبو جعفر هذا هو أستاذ الكسائي وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، وقيل: إن كل ما في كتاب سيبويه، وقال الكوفي كذا، إنما عني به الرواسي⁽³⁾،

من هنا بدأ التمدد، حيث الجواب في كل مدرسة مناقضاً للأخرى، وتؤكد ذلك مع ما قام به الكسائي والفراء في إرساء مبادئ المدرسة الكوفية في النحو⁽⁴⁾.

1 - انظر: المفيد في المدارس النحوية 47

2 - انظر: المفيد في المدارس النحوية 49.

3 - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص 2/343 المحقق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ 1998 م

4 - انظر: المفيد في المدارس النحوية 47-49.

المرحلة الثالثة : المخالفة الصريحة بين المذهبيين .

لقد كان للمناظرات التي كانت تعقد بين علماء المدرستين، والرغبة في التقرب إلى قصور مع سيبويه نستطيع أن نتحدث عن خلاف بصري، كوفي. بعد أن نضجت آراء الخلفاء الرؤاسي والهرابي⁽¹⁾ على يد الكسائي والفراء⁽²⁾. وكان للمسألة الزنبورية⁽³⁾ بينه وبين الكسائي أثر في تسليط الأضواء على الخلاف، وخاصة بخروج الكسائي إلى البادية اقتداءً بأستاذه الخليل ومراجعته لمبادئ الرؤاسي والهرابي، فجسد الخلاف عبر تحديه لسيبويه متخذاً في ذلك منهجاً خاصاً به⁽⁴⁾.

ويعتبر المخزومي أن البصريين انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتلمذة له، فقد بهر به الجميع، فصار محور نشاطها ومادة علمها. ولم يكن الكوفيون أقل شأناً في الاهتمام "بالكتاب" ودراسته وبلورة آرائهم سراً أو جهراً أو بدافع العصبية⁽⁵⁾.



3-2 العوامل التي أدت الى توقف التطور النحوي.

لقد تضافرت عوامل كثيرة لا يمكن إغفالها فأثرت على التطور النحوي، واتساع رقعة الخلاف، وحفظته في بطون الكتب. أولاً؛ لم يأخذ سبيله الى الدارسين بشكل طبيعياً، وثانياً؛ ثم لم يحط بالتفات الجيل إليه. وهذه الدوافع كثيرة سارت مؤجل النقاش فيها، ومحاولة في التوفيق بين الخلافين واعتماد الاصح، فهناك عدة عوامل كما ذكر منها علي جابر المنصوري في نقاط أهمها⁽⁶⁾ :

- 1- اعتماد النحو في مادته الدراسية – عادة مادة القرآن – سواء كانت شعراً أو نثراً على فترة زمنية (وهو تصنيف الادباء والعلماء والنحاة أنفسهم)، هي التي بدأت ببداية العصر الجاهلي وانتهت عند العصر العباسي الاول 232هـ - 847م، وآخر ثلاث شعراء في هذه الحقبة كان يستشهد بشعرهم هم: ابراهيم

1 -الرؤاسي والهرابي هما استادا الكسائي والفراء مؤسسي مدرسة الكوفة .

2 - زبير رويته. الزمن في القرآن الكريم بين الصيغة الصرفية والسياق النحوي من خلال نماذج قرآنية. ص 67. جامعة محمد خيضر. 2016.

3 - قصة مشهورة انظر الإنصاف 706-702/2.

4 -انظر : المفيد في المدارس النحوية ص 50.

5 - مهدي المخزومي .، في النحو العربي: نقد وتوجيه. ص 56 . دار الرائد العربي، بيروت . الطبعة الثانية. 1986.

6 - علي جابر المنصوري. الدلالة الزمنية في النحو العربي. ص 19-23 دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع 2002 .

بن هرمة(178هـ) وأبو عطاء السندي (180هـ) والهيثم بن الربيع (183هـ)، كما تم حرمان الاستشهاد بالأحاديث النبوية إلا ما ندر على أيدي الفراء .

2- اعتماد النحاة على لهجات قبائل معينة في وضع التقعيد والضوابط النحوية حيث استقرئيت القواعد على أساس لغة قريش، أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق. والذين نقلت عنهم اللغة العربية من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم أي لم يؤخذ من حضري قط ولا من سكان البراري ممن كانوا يسكن اطراف بلادهم⁽¹⁾.

3- الاعتماد على القياس الذي خرج بالنحو من الى التعليلي والتأويل والحمل والاستدلال . وحمل اللغة وموضوعاتها وظواهرها بزخم من المنطق والفلسفة منذ ان بدأت الدراسات تاخذ طريقها وتستوي على سوقها عند المتقدمين، وكان عبدالله بن أبي اسحاق أول من بعج النحو ، ومد القياس وسار بالتوسع حتى بلغ ببعض النحاة. أن قال أخطي في مسألة استعناالية واحدة، ولا أخطى في مائة مسألة قياسية⁽²⁾.

4- عدم اتخاذ النص القرآني أساساً لضوابط التقعيد، على الرغم من أن القرآن كان الباعث المحفز لدراسة النحو ، وبدلاً من أن يكون نصاً أساسياً للتقعيد كما كان حافظاً، أصبح استشهاداً على التقعيد المبني على اللهجات المحصورة الضيقة، التي كانت تمثل جزءاً من لغة العرب ، وهكذا فقد القياس واللهجات في نظر النحويين أولاً ثم القرآن والاستشهاد به ثانياً .

5- اعتماد الدراسات النحوية في القديم والحديث على المباني ولم تقصد إلى المعاني إلا بإشارات عابرة ، لا تسد حاجة الدارس والمتتبع، كما أنها اهتمت بالناحية التحليلية لهذه المباني التي لا تتعدى الأثر والمؤثر (نظرية العامل) المعتمدين على الحركات الإعرابية .

6- الاعتماد في تدريس النحو على تراث الفترة المظلمة المشحونة بالشروح والتعليقات والحواشي ، وكان على الدارسين وواضعي مناهج الدراسات النحوية بأن ينتموا أنّ هناك أصولاً سهلةً شاملةً يمكن أن ندفع بها في ميادين الدراسة – إذا لم نقم وزنا لكل الأبحاث والدرسات الحديثة المطورة .

1- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التيسير، ص 13. مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404 هـ - 1984 م .
2- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أخبار النحويين البصريين ص 25، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى الباني الحلبي، الطبعة 1373 هـ - 1966 م .

7- الاعتماد على الدراسات التاريخية وإهمال الدراسات الوصفية , ومعنى ذلك أن الدراسة النحوية بنيت على الاجتهادات المتوارثة التي استنبطها النحاة بعضها عن البعض الآخر, وأضاف إليها آخرون آراء جديدة حتى بلغت حداً من الكثرة والتضارب يتيه به الدراس, فتبدو له بعض القضايا أن لا ضابط لها وأنها صحيحة كيفما نطقت بها .

8- الاعتماد في بعض الاحيان على الشعر المصنوع الذي لا يُعرف قائله, حتى بات جزءاً من القاعدة في الاستشهاد به, دون مراعاة تطور البيئة والزمان واللغة نفسها .

9- الاعتماد على الامثلة الجافة المتكررة التي ملتها الاسماع وضافت بها كتب النحو , وكأنّ النحو لم يوفق دارسوه لايجاد أمثلة أخرى تُعوض عن القديمة, وتسدّ حاجة الابواب النحوية , وتُربي القابلية النحوية التي ترقى الى العصر الحاضر, في الوقت الذي تنمى فيه الذوق والعواطف , لأنها تؤثر في شخصية الدراس على مر السنين . بل ويقتصر بالامثلة التي لا يجدون لها أشعاراً أو نثراً على القليل من الآيات القرآنية .

10- التوسع في النظريات والقواعد الجديدة المعقدة التي لا تزيد الدارس أي فائدة علمية, وبالكاد ترى أثرها في الحياة العلمية وفي التفسير والشروح, وترجيح كفة الخلاف حول الرأي الصائب وحذف الرأي المخطيء.

11- افتقار النحو العربي إلى وضع كتاب واحد يتحلى بأكمل ما يتطلبه العصر من دقة وتهذيب واتقان في المادة والتبويب والترتيب والشمول والتحليل وإعطاء الضوابط التعديدية على أسس و دون تحيز لمذهب أو لهجة .

12- افتقار النشئ الجديد الى التربية اللغوية, خاصة بعض تتداخل اللغات و انتشار الترجمة من وإلى اللغات الاخرى وسط الاعلام الفضائي والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والدردشة , فإذا أردنا تقدم النحو علينا بتربية النشئ لغوياً ليسمو ذوقه ويتحسس مواطن الجمال في لغته⁽¹⁾ .

من خلال ذلك اتسعت الهوة في الخلاف حول قضايا نحوية فاقت الثلاثمائة مسالة من البسيطة إلى المعقدة, ولم يتم التوصل إلى فض ذلك الخلاف استناداً على القرآن , وحافظ كل اتجاه على آرائه, لكي لا

1 - علي جابر المنصوري, الدلالة الزمنية في الجملة العربية, ص17-19, الدار العلمية الدولية ودار الثقافة, الطبعة 1, السنة : 2002 م .

تسقط قواعده. بل إن كل البحوث والدراسات الحديثة ما انفكت تبحث عن مسائل الخلاف وعرضها وتبويبها دون عرض حل لها أو ترجيح اتجاه على الآخر ومسألة على الأخرى وتأكيد الأصح على غيره، أو تقديم البديل الصحيح .

إنّ ما يهمننا في مسائل الخلاف والتي باتت مصدراً للاختلاف خاصة في إيجاد دلالات ومعاني مختلفة للنص القرآني الواحد، والذي يتمثل خطورة كبيرة في اشتقاق عدة أحكام مختلفة ومتباينة للنص، بل ومتناقضة للمسألة الواحدة، الأمر الذي أحدث ربكة للمسلم البسيط، بل وتولدت مذاهب فقهية متناحرة على أحجية الحكم وأصحية آرائها. تحت مقولة (اختلاف العلماء رحمة)، ونراهم على النقيض في مواضع اخرى يتحججون بمقوله (علمها إجماع العلماء) .

4-2 الآثار المترتبة على الخلاف النحوي :

اطلع الباحث على معظم الدراسات والبحوث اللغوية، وخاصة الحديثة والمعنية بالخلاف ودقق فيها من حيث المنهج الاستقرائي، فوجد أنها تكاد تقترب إلى السرد التاريخي لعلوم الخلاف، وعلوم منشأ النحو والمدارس والمذاهب النحوية، بل لم تقدم حلاً لذلك الخلاف، أو تقدم منهجاً بديلاً لازالة الخلاف أو محاولة تطوير ما بدء به الأوائل الذين أسسوا الخلاف لعدة دوافع، سرعان ما انتفتت تلك الأسباب ، بل وأهملت كافة المدارس الحديثة الأخرى من شمال إفريقيا ومصر والمغرب العربي وبلاد اليمن والشام في خضم هذه الدراسات التي تركزت في البصرة والكوفة .

1-4-2 أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية.

يُقصد من الدور النحوي الخاص بالعلوم الفقهية ههنا أن يكون منطلقاً لدراسة القواعد اللغوية في الإفصاح عن معاني العديد من أي الذكر الحكيم، باشماله على القضايا الدلالية والصوتية والنظمية والأسلوبية والاصطلاحية والفكرية، التي تتعلق باللغة وأوجه استخدامها؛ والنص ومحاولة استيعاب رسالته، وما يندرج في ذلك من المسائل الفقهية والعقدية، المستنبطة من الآيات القرآنية، والمبنية على القضايا النحوية والدلالات اللغوية، المستفادة من المفردات والتراكيب والأدوات والصيغ وقواعد الاستنباط والاستدلال من الخطاب.

وقد حصر ابن رشد القرطبيّ الأسباب المؤدّية إلى الاختلاف بين الفقهاء، في تحديد معاني الألفاظ التي بنى عليها الأحكام في سنّة، السبب الثالث منها: «اختلاف الإعراب»⁽¹⁾ وذلك لأهمّيته في التمييز بين المعاني التركيبية، وقد ذكر الغزاليّ أن أعظم علوم الاجتهاد، تشتمل على ثلاثة فنون: «الحديث واللغة وأصول الفقه»⁽²⁾، وكان الفراء يرى أنّ النظر الصحيح في اللغة العربية يساعد على فهم أكثر العلوم، ويروى أن أبا عمر الجرمي مكث ثلاثين سنة يُفتي النَّاس في الفقه من كتاب سيبويه⁽³⁾.

ومن ذلك كلّهُ يتّضح أنّ معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية وبعض توجيهات الآيات القرآنية قائم على أساس نحوي، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري، في قوله: "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من التحوين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مأخذ النصوص بأقوالهم، والتشبيث بأهداب تأويلهم، وهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم"⁽⁴⁾؛ ممّا يدعو للرجوع إلى اللغة رجوعاً كلياً في توجيه قصد الإنسان لإصدار الحكم الفقهي على تصرفه⁽⁵⁾، ويوضّح مدى التلازم أو التآخي بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية عامّة، وعلوم القرآن خاصّة، حتّى غدى كلّ واحدٍ لا يتمّ إلا بالآخر، وهذه لحمّة أكندها افتقار كلٍّ إلى الآخر؛ إذ لا يستطيع دارس علوم القرآن أن يفيد منها-كما ينبغي- إلا بعد دراسة العربية وعلومها المختلفة، في حين لو تخلّت علوم العربية عن القرآن أو نأت لتحولت جثة هامدة، ولفقدت روحها الفاعلة وما فيها من مقومات أسلوبية وبيان ناصع.

وعليه فالتخلي عن الإعراب-كما يقول الدكتور مازن المبارك- في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: "هدم لها وإماتة لمرونتها، وإنّ في ترك حركات الإعراب لباساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض. إنّ كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياح الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، فيفهم مثل قوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)) فاطر: 28"،

- 1 - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 1. دار الحديث، القاهرة، 2004 م.
- 2- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستصفي، ج1ص24، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- 3 -جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدرّي في تخرّج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، ص17 المحقق: عبد الرزاق السعدي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، سنة النشر: 1404 - 1984.
- 4 . محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص13، المحقق: فخر صالح قدارة، دار عمار، دمشق، سنة النشر: 1425 هـ - 2004 م.
5. الكوكب الدرّي في تخرّج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، ص10.

يتّضح لنا شدّة ارتباط النحو بالدلالة، والإعراب بالمعنى، وهذا ما سنسعى إلى تأكيده، من خلال الوقوف على بعض الآيات القرآنية التي تتعدّد معانيها وتنوّع دلالاتها بتعدّد إعرابها، وتنوّع وجوهها النحويّة، إذ إنّ اختلاف النحويّين في إعراب آية ما يؤدّي -من غير شك- إلى اختلاف في معناها؛ ولعلّ في ذلك أكبر دليل على أنّ النحو مفتاح المعنى، وأنّ الإعراب سبيل الفهم، وأنّ آية دعوة لإلغائهما أو إلغاء أحدهما تؤثر بشكل فعّال في إغلاق الأفهام عن تدبّر معاني القرآن، وتسير بالنحو إلى المكان الذي لا يريد، وتلغي غاية وضعه الأولى، وهي حفظ القرآن الكريم من اللحن والضّياع.

2-4-2 الإعراب، والعلامة الإعرابية، وأثرهما في تنوّع المعاني:

من الواضح لدى المهتمّين بعلم النحو أنّ الإعراب في حقيقته، عبارة عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديدّه. ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: "ألا ترى أنّ موضوع الإعراب- على مخالفة بعضه من حيث كان- إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"⁽¹⁾. ومعنى هذا أنّ الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة من قيمة نحويّة، أو معنى إعرابي، وهذا الفهم السليم للإعراب الذي يتلاءم مع طبيعّة الدرس اللغويّ، وأسرار التأليف، كان ينبغي له أن يسود، ليبطل أنّ يكون الإعراب أثراً للعامل في المفعول، وما يترتب على هذا كلّّه. ومن هنا كانت علامات الإعراب تقوم على تغيير المعنى في أثناء الكلام، وقد وضعتُ للفظ المفرد؛ لتكون دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرآنيّة لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربيّة؛ لأنّها في حقيقته ضرب من ضروب الإيجاز، فقد تكون الإبانة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتنوين أو حذفه.

أما النصوص التي دلت على العلاقة بين العلامات الإعرابيّة والمعاني فكثيرة، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح؛ فقد ربط الزّجاجي بين الإعراب والمعنى، حين قال: "والإعراب إنّما دخل الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يعبّر الأسماء من المعاني"⁽²⁾. والإعراب عند ابن جني: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت "أكرم سعيد أباه"، و"شكر سعيداً أبوه"، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً، لاستهيم أحدهما من صاحبه:

1 - الخصائص، ص 175 (مرجع سابق).

2 - مرجع سابق، ص 46

"وهو عند السكّاني مرتبط في جميع جزئياته بالمعنى؛ إذ به توجه المعاني وتعرف الدلالات، وذلك بقوله: «إنَّ كلَّ واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو»¹.

وهذا يؤكّد أنّ العلاقة بين الحركات والمعنى، كانت من قبيل المسلّمات، أليسوا قد ذكروا أنّ أبا الأسود سمع إعرابياً يقرأ: ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ)) بالجرّ، فقال: معاذَ الله أن يكونَ اللهُ بريئاً من رَسولِهِ، اقرأ: ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))، فالكلام واحد، ولم يتغيّر فيه، إلا حركة اللام؛ فإذا حُرّكت بالجرّ أدّى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وإذا حُرّكت بالرفع أدّى إلى معنى مستقيم لا لبس فيه ولا إنكار؛ فهل كانوا يرون ذلك، وهم يظنّون أنّ حركات الإعراب لا تدلّ على معنى، ولا أثر لها في تصوير المفهوم؟

ومن هنا كان إعراب النصوص مدخلاً طبيعياً وأساساً لفهم المضامين، ولذلك تضمّ المكتبة اللغوية عدداً كبيراً من هذه النصوص المعربة، من جملتها: "إعراب الحديث" للعكبري، و"إعراب لامية العرب الموسوم بأعجب العجب" للزمخشري، و"شرح لامية العجم" للشيخ المكي البطاوي. كما أفرد إعراب القرآن بالتأليف عدد لا بأس به من العلماء، من أمثال: الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وأبي حيان، وكتبهم مطبوعة متداولة، وقد كانت مقدّمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر، ومنها مقدمة القيسي التي يقول فيها: "ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الزاغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكته؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطّلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهّماً لما أراد الله- تبارك وتعالى- به من عبادته؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد"⁽²⁾.

وما ذلك إلا لأنّه بالإعراب تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلّمين، ومن هنا كان لا بدّ أن يراعى المعنى في فهم حقيقة المراد من التّركيب أو الجملة أو العبارة أو المفردة قبل إعرابها، فإنّه فرع المعنى، يقول ابن هشام معبراً عن ذلك أدقّ تعبير: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة، متى بُنيَ فيها ظاهر اللفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى، حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، أحدها قوله تعالى: ((أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ

1- الخصائص ص 177 (مرجع سابق).

2 - مرجع سابق ص 143

مَا يَغْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ)) ، فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الدَّهْنِ عَطْفَ "أَنْ نَفْعَلَ" ، عَلَى "أَنْ نَتْرَكَ" ،
وذلك باطل: لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على "ما"، فهو مفعول للترك،
والمعنى "أَنْ نَتْرَكَ أَنْ نَفْعَلَ..."، وموجب الوهم المذكور أَنَّ المعرب يرى "أَنْ" والفعل مرتين، وبينهما حرف
العطف، وقد ذكر ابن هشام أنه من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أَنْ يراعي ما
يقتضيه ظاهر الصنعة، ولا يراعي المعنى، إذ كثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك؛ وذلك لأنَّ الخطأ والتَّحريف في
الحركات، كالخطأ والفساد في المتحرَّكات، كما يقرّر السِّيرافي⁽¹⁾.

ويذهب العلويّ إلى أَنَّ المعاني التي تدلُّ عليها الحركات الإعرابيّة هي معاني مطلقّة، بقوله: "فالنَّظَرُ في علم
الإعراب، إنّما هو نظَرٌ في حصول مطلق المعنى، وكيفيّة اقتباسه من اللفظ المركّب فلا بدّ من الإحاطة بصحّة
التّركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها"⁽²⁾. بمعنى أَنَّ الإعراب في المرحلة الأولى يحدّد المعاني التي
يؤدّيها التّركيب بعيداً عن أي غرض جزئيّ، ثم يفهم الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، إذ إنّ هذه المعاني الثلاثة
تنحصر فيها كلّ المعاني، ومنها تؤخذ جميع الدّلالات، وعليه فمعرفة مقدّمة على غيرها؛ ومن هنا كان الاتكال
على العلامة الإعرابيّة، باعتبارها كبرى الدّوالّ على المعنى، وعليه فمن الواجب أَنْ ندرّسها، ونبحث-في أثناء
الكلام- عمّا تشير إليه كل علامة منها، ونعلّم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة،
وصلتها بما معناها من الكلمات.

2-4-3 دور الاختلافات في الأوجه الإعرابيّة في توجيه المعاني في القرآن الكريم:

يتبيّن لنا أنّ إنتفاات النحويين وتوجّههم-بعد أن صاغوا هيكلية هذا العلم -إلى تفسير القرآن كان إنتفااتاً
طبيعياً، وتوجّهاً بدهياً؛ لأنّهم لم ينسوا أنّ الغاية من وضعهم للنحو هي خدمة معاني هذا الكتاب الخالد
وتحليلها واستنباط الأحكام منها، كما أنّ دراسة النحو لأسلوب القرآن الكريم في جميع روآياته، فيها دفاع عن
النحو، تعضد قواعده، وتدعم شواهد.

1 - ابن هشام الأنصاري مغنى اللبيب - ج 2 - ص 523. (مرجع سابق).

2 - سامي عوض - ياسر محمّد مطر ح. أثر تعدّد الآراء النحويّة في تفسير الآيات القرآنيّة. ص 34 - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية .
سلسلة الآداب والعلوم الإنسانيّة المجلد (29) العدد (1) 2007 .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الناظر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير، يلحظ كثرة اختلاف النحويّين في إعراب القرآن، وتعدّد المعاني الناتجة عن تلك الاختلافات وتنوعها، وقد أرجع الأستاذ عضيمة ذلك إلى أمرين:

1- أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يحيط بكلّ مراميّه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه.

2- يحتفظ النحويّون لأنفسهم بحريّة الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد، مهما علت منزلته، وهذا يعني أنّ اختلاف النحويّين في إعراب آية ما، ينعكس على اختلاف في فهم معناها واكتشافه ومن ثم إدراكه، ممّا يستوجب توفر القدرة اللغويّة لدى المفسّر في هذا الحقل من علوم اللغة، ولا سيّما أنّ مساحة هذا المجال في القرآن الكريم واسعة وذات أثر مهمّ.

ومن الملحّ ذكره في هذا المقام، أنّ هذه المعاني التي تتعدّد وجوهها الدلاليّة بتعدّد وجوهها الإعرابيّة، تتمخّض عنها وجوه متعدّدة في فهم الآية القرآنيّة الواحدة؛ فمنها ما يؤدي إلى قوة أو ضعف في إظهار الدلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدي إلى اختلاف في الأحكام الفقهيّة للدين التي سنّها الله تعالى للخلق في كتابه الكريم، وذلك يعود إلى أسباب عديدة لا يمكن حصرها جميعها في هذا البحث، وسأتناول منها ما يلي:

UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

القرينة المعنويّة:

ولعلّ خير شاهد نستدل به على فضل مكانة الإعراب في هذا الجانب، قوله تعالى: ((كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ))، فقد بدا بالإعراب فاعليّة العلماء، ومفعوليّة لفظ الجلالة، وكشفت عن ذلك القرينة المعنويّة؛ فقوله "كذلك" فيه وجهان، أظهرهما أنّه متعلّق بما قبله؛ أي مختلفٌ اختلافاً مثل الاختلاف في الثمرات والجُدَد، والوقف على "كذلك"، والآخر أنّه متعلّق بما بعده؛ أي مثل ذلك المطر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى، واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء، وإلى هذا نحا ابن عطية، وهو فاسد عند أبي حيّان، من حيث إنّ ما بعد "إنّما" مانع من العمل فيما قبلها، وعليه فمن الواضح أنّ الوقف عند "كذلك" كان لعلّة نحوية أشار إليها علماء الإعراب، ممّا يؤدي إلى وضوح في المعنى، وإتقان في التأويل، ثمّ يأتي الاستئناف في قوله: «إنّما يخشى الله من عباده العلماء».

وكان لصالح اللغة العربية أن اتسعت دائرة الخلافات خاصة في النحو بعد ظهور المذاهب النحوية واصبح كل مذهب يدل على ما هداه إليه تفكيره من نظريته إلى المسائل المختلف فيها ، ويأتي بالأدلة التي توافق العقل فيها، وبالشعور وكلام العرب ،ومن القرآن الكريم أحياناً⁽¹⁾. ومع ظهور العلوم الشرعية والأصول الفقهية في أوائل القرن الأول الهجري ظهرت بعض الخلافات في التفسير، وكان بعضهم يعتمد في خلافه على علوم اللغة وخاصة النحو ، لذلك كان لعلم النحو أثره الواضح في بعض العلوم والتي كانت مدخلا لاستخراج الاحكام الفقهية حيث ركزوا فيها على فهم النصوص وتفسيرها وأشهرها كتاب "الكوكب الدرّي" فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية " لابن الحسن الأسنوي⁽²⁾ .

إن العلاقة بين التفسير وتوجيه آيات القرآن توجيهاً نحويًا لا يمكن فصلها ، فتوجيه الآيات يعد جزءًا من تفسيرها ، فلا بد للمعرب أن يستعين بالمفسر : للوصول إلى إعراب صحيح ، كما لا بد للمفسر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح ، فالعلاقة بينهما تبادلية.



1- عبد النبي محمد جعفر، اختلاف النحاة ثماره وأثاره في الدرس النحوي، ص30، جامعة أم درمان الإسلامية كلية اللغة العربية ، السودان ، 2010 .

2- عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية المحقق: محمد حسن عواد، الناشر: دارعمار – عمان، سنة النشر: 1405 - 1985

الفصل الثالث

دلالات الفعل والفعل المضارع وانحراف زمنه



اعتبر القواعديون أن كل فعل يبدأ بالياء هو فعل مضارع مذكر، وكل فعل يبدأ بالتاء هو مضارع مؤنث إذا اشتق من المصدر للفعل الماضي، واتفقوا أيضاً عندما وجدوا تغيّر الحركة على آخره من جملة إلى أخرى وخاصة إذا دخلت على الجملة أدوات عاملة مثل أدوات النفي والنهي والتعليل فقالوا عنه معرب ومتغير، واطلقوا عليه مضارع لأنه يضارع الاسم في الحكم فيأتي مضموماً ومفتوحاً ومسكوناً . فأفلحوا في إيجاد تخريجات وأحكام منها : مجزوم ومنصوب ومرفوع تبعاً للحركة الظاهرة على آخر الفعل .

وعندما انحرف معنى الجملة على ظاهرها، حاولوا جاهدين ابتكار مسميات وقواعد وأضافوها إلى مناهج اللغة دون مراعاة نتائجها على الفهم العام وتطبيقاتها على كافة المفردات القرآنية . فانقسمت اللغة تبعاً لتلك التقسيمات القاصرة من نحو وقواعد وصرف وبلاغة .

اختلف النحويون القدماء والمحدثون في آليات التعبير عن الزمن والحديث يطول عن هذه المسألة، وهي إحدى الجوانب التي اعتمد عليها بعض الباحثون المستشرقون منهم (موسكاتي) وعدد من الباحثين غير المنصفين في الطعن بالنحو العربي واتهامه بقلّة صيغته المعبرة عن الزمن أو عدم امتالكها صيغاً زمنية وغير ذلك من المغالطات في هذا الجانب، يقول موسكاتي: "وللغات السامية ومنها العربية نظام في تصريف الفعل يختلف عن اللغات الهندية والأوربية اختلافاً تاماً، فليس فيها إطلاق صيغ زمنية بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل"⁽¹⁾.

فالنحاة قسموا الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفي، وهو الماضي والحاضر والمستقبل، وخصوصاً كل زمن بصيغة معينة، هو معناها في حالة الأفراد والتساوق على السواء. بينما القواعديون قسموه على أساس ظاهر زمن الفعل : ماضٍ ومضارع وأمر، وقد انتقد بعض الباحثين المعاصرين النحاة لتكيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمال السياق الذي وردت فيه، فيرى فاضل الساقى⁽²⁾ : "أنه كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين، وأن

1 - سبتينو موسكاتي . الحضارات السامية القديمة، ص 23 ، ترجمة : د. السيد يعقوب بكر: 46
2 - فاضل مصطفى السناني. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 56. مكتبة الخانجي القاهرة 1977م

السياق أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه."وعليه فقد قسم هؤلاء الباحثون الزمن على نوعين هما:

أولاً: الزمن الصرفي وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغة المفردة خارج السياق.

ثانياً: الزمن النحوي، أو يسمى "الزمن السياقي التركيبي". وهو الذي تُحدِّده القرينة اللفظية أو الحالية، أي: هو معنى الفعل في السياق للمقارنة بين الزمن النحوي والزمن الصرفي⁽¹⁾.

يمكن القول: إن "مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي إلا الصيغة منفردة خارج السياق يرى مالك المطليبي: "أن الصيغ في اللغة العربية تخلو من الدلالة على زمن في المستوى الصرفي. وأن وقوع الصيغ المتغايرة في مستوى تركيب واحد يعني تفرغ صيغة ما، دون غيرها من الزمن حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة، ومن هنا يكون من الخطأ إسناد الزمن إلى مثل هذه الصيغ بوصفها "شكلاً زمنياً"؛ لأن الزمن يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية.

ويرى الباحث أن دلالة السياق على الزمن النحوي لا تنفصل عن دلالة المفردة للصيغة الصرفية، فهما متعالتان، وأن الصيغة الصرفية لا تخلو من دلالة زمنية، غير أن السياق يضفي دلالة إضافية للدلالة الصرفية المفردة يحددها السياق نفسه، فيُجمع بين الدالتين، ولا تلغي إحدى الدالتين الأخرى، أو تفرغها من محتواها⁽²⁾.

تتركّب الجملة العربية وفق قواعد وقوانين منصوص عليها في كتب اللغويين، وقد ينحرف التركيب اللغوي عما هو معتاد ومألوف، بسبب سياقي ما، فيأخذ التركيب معنى آخر هو الأساس غير المعنى الظاهر، فيتجاوزه إلى دلالات أخرى، ذات وظيفة بلاغية، لاتفهم إلا من خلال القرائن الحالية، والسياقية فالدراسات النحوية واللغوية ركّزت على استنباط القواعد التي تتعلّق بأقسام الكلام، وما يتعلّق بالجملة من مباحث، ومن ثمّ تطبيقها على الكلام الفصيح من قرآن وشعر ونثر؛ في حين تجاوز علماء المعاني هذه الشكلية، وهذه القواعد المثالية إلى فهم أعمق وأدق للمعنى، فحاولوا الغوص في أغوار المعنى، كاشفين أسراره، فانبثقت

1 - أرشيف ملتقى أهل التفسير. موقع انترنت: <http://islamport.com/k/mjl/6405/1.htm>

2 - مالك المطليبي، الزمن واللغة، ص. 54 . الهيئة المصرية العامة للترجمة والتأليف والنشر، القاهرة 1989 .

عنهم مصطلحات عدة مثل : الالتفات والعدول والحذف والتعريف والتنكير وغيرها، وما يهمننا هنا التركيز على بحث العدول النحوي في التركيب الفعلي، عسانا نقدم دراسة علمية جادة لما فيها خير اللغة التي نتكلم بها، لقد ارتبط مصطلح العدول ارتباطاً وثيقاً بظواهر لغوية لا تزال ميدانَ بحث في الدراسات البلاغية والأسلوبية المعاصرة، وخير ما يمثل مصطلح العدول في التراث اللغوي العربي مقولة البلاغيين: إجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر، فهي الحجر الأساس الذي ترتكز عليه نظرية العدول اللغوي، وقد ذكر السكاكي أنّ "الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر، وكذلك الخبر، فيذكر أحدهما في موضع الآخر، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت⁽¹⁾ ما يرمي إليه السكاكي هو أنّ العدول عن التركيب اللغوي إلى تركيب آخر، له قيمة بلاغية، لا تعرف إلا من خلال الخروج عن المألوف، ومخالفة الكلام لمقتضى الظاهر، والغوص في المعنى العميق للفظة.

وقد حظي هذا المصطلح بعناية اللغويين القدماء، ولُقّب بشجاعة العربية، فصرحوا به كثيراً في أثناء تحليلهم للظاهرة اللغوية حيث يقع العدول على المستوى الاستبدالي، كالعدول عن صيغة فعل إلى صيغة فعل آخر يحلّ محلّه، على خلاف القواعد الموضوعية في العرف اللغوي ولا يخفى هذا الأمر لدى الزمخشري، إذ ذكر كتابه الكشاف، هذه الظاهرة الأسلوبية، البلاغية، فقد أدرك أنّ ما في هذه المغايرات من انحراف عن القواعد المثالية عند النحاة جاءت لغايات جمالية قصدية، فنبه إلى كثرة انتشارها، وبين مواضعها في الكتاب العزيز، وخير مثال على ذكره هذا المصطلح أي العدول وقوفه عند قوله تعالى: ((إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)) هود: 54، يقول لقومه: كونوا شهداء على أي لا أفعله، فإن قلت: إني أشهد الله، وأشهدكم، قلت: لأنّ إشهد الله على البراءة من الشرك إشهد صحيح ثابت في معنى تثبت التوحيد، وشد معاقده، وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بدينهم، ودلالة على قلّة المبالاة بهم فحسب، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وحيء به على لفظ الأمر بالشهادة تهكماً به، واستهانة بحاله⁽²⁾.

تقتضي القواعد النحوية كون: اشهدوا، فعلاً مضارعاً ليصح العطف على الفعل الخبري: أشهد، والدلالة السياقية تقتضي خلاف ذلك، فعدل به عن معنى المضارع إلى معنى الأمر.

1- يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي . مفتاح العلوم تحقيق نعيم زرزور، ص 323. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الثانية 1987 م

2 - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ص72. دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثالثة 1407 هـ

إنّ الأفعال في السياق اللغوي قد تتبادل أزمنتها، فعلى سبيل المثال الفعل الماضي الذي يدلّ على الزمن الماضي، قد يعدل عن زمنه الماضي في السياق اللغوي إلى الزمن المستقبل، إذا دلّ على الدعاء أو ركّب مع إنّ، الشرطية، ويصبح زمن المضارع المركّب مع لم الجازمة دالاً على الماضي، والأمثلة كثيرة في التراث اللغوي، وقد ذكر ابن الأثير أنّ الأفعال تتبادل أزمنتها كالرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر⁽¹⁾.

إذ إنّ السياق يعين على تحديد زمن الفعل لأنّ الأفعال خارج السياق لا دلالة زمنية لها، كما للسياق دور مهم في تعيين المقصود من الدلالة الزمنية للأفعال، ولهذا انتقد د. فاضل السامرائي النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمالهم السياق الذي ورد فيه، فكان على النحاة أن يدركوا أنّ الأفعال مجرد صيغ، وألفاظ تدلّ على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة، وأنّ السياق أو الظروف المقولية بقرائنها الحالية والمقالية، هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية المقصودة من الفعل، وترشحها لزمن بعينه⁽²⁾.

فالزمن في الصيغة المفردة لا قيمة له خارج السياق، أما في حال التركيب مع الفعل في الكلام، فيصبح له زمن، يسمى بالزمن السياقي التركيبي، تحدده القرائن اللفظية أو الحالية، فيظن في التركيب الشكلي، اللفظي، أنّ الفعل ماضٍ، وتكون حاله كذلك، غير أنّ معناه يكون مخالفاً للفظ، وهذا هو الفعل السياقي. يقوم السياق بدور رئيس في تأسيس جماليات التركيب اللغوي من خلال تلك التنوعات اللغوية، واللعب بأدوار الكلمات التي يحدثها الخطاب اللغوي عبر البنى السطحية والعميقة، والمعول في فهم جماليات التركيب اللغوي، فهم الزمن السياقي لا النحوي؛ لأنّ الزمن الصرفي دلالة الكلمة المفردة خارج السياق، في حين يختص الزمن النحوي السياقي بالتركيب، ويمكن أن نطلق عليه: الزمن المركّب، " فالزمن في النحو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل، لأنّ الفعل الذي على صيغة:فَعَلَ، قد يدلّ في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع، قد يدلّ فيه على الماضي. الزمن السياقي في النحو جزء من الظواهر الموقعية السياقية، لأنّ دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق⁽³⁾.

1- ضياء الدين بن الأثير، المتل السائر في أدب الكاتب والشاعر 2/13 (مرجع سابق).

2- فاضل السائي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 22 (مرجع سابق).

3- تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 104 (مرجع سابق).

3-3 العدول :

العدول هو الانزياح من خلال مخالفة البنية التركيبية السطحية للكلام، والمعنى الدلالي العميق، وتحميل الكلمة طاقة دلالية مغايرة لمقتضى الظاهر وفق قرائن سياقية وحالية. ربما كان مصطلح العدول من أقوى المصطلحات القديمة تعبيراً عن مفهوم الانزياح⁽¹⁾.

1-3-3 العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع:

كثيراً ما يعدل عن الفعل الماضي إلى المضارع، ويكون هذا العدول على نوعين: نوع يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث قد مضى وانقضى، ونوع آخر يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال⁽²⁾.

النوع الأول: مجئ المضارع للدلالة على حدث قد مضى :

فقد قرر علماء البلاغة أنّ المضارع في هذه الحالة يقصد به استحضار صورة حدث في الماضي، وكأنه أمر مشاهد بارز للعيان، وهذا من البلاغة، فيكون التعبير بالفعل المضارع أبلغ من الماضي. يقول ابن الأثير: "واعلم أنّ الفعل المستقبل إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل، كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأنّ الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة حتى كأنّ السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي⁽³⁾."

وهذا ما أطلق عليه الزمخشري مصطلح: حكاية الحال، عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَمِيَّةٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ فاطر:9.

"فإن قلت لم جاء: (فتثير) ، على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية"⁽⁴⁾. وذكر ابن هشام: " أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، ورأى أنّ

1 - أحمد محمد ويس، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، ص 37 (مرجع سابق).

2 - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 21/194 (مرجع سابق).

3 - نفس المصدر 21/194

4 - محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، 301/3 (مرجع سابق).

المقصود بقوله: فتثير، إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركماً⁽¹⁾.

وكما أنّ العدول في صورة الفعل: تثير سيق لحكاية الحال التي تدل على الدهشة والانبهار والإعجاز، فكذلك له دلالة زائدة على الدلالة الأولى، هي استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة⁽²⁾.

فالسباق هو الذي أضفى على الفعل المضارع في هذه الحالة دلالة زمنية معينة، وذلك من عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي، إذ يقتضي السياق بموجب المطابقة الزمنية أن تجري الأفعال الواردة فيه على نسق واحد، يقول السيوطي: "وما عطف على حال أو مستقبل أو ماضٍ أو عطف عليه ذلك فهو مثله؛ لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين"⁽³⁾.

فمجيء الفعل المضارع في هذه الحالة خارجاً عن النسق العام للسياق؛ - حسب رؤية النحاة - يؤدي إلى توليد دالتين بارزتين في السياق، دلالة نحوية متمثلة في الفعل المضارع الدال على الزمن الحاضر أو المستقبل، ودلالة سياقية متمثلة في الإشارة إلى الزمن الماضي، وذلك بالعطف على الماضي، أو مجيئه بعده، فالدلالة السياقية تقتضي مضيئه، والدلالة النحوية للصيغة تقتضي استحضاره، فيجمع بين الدالتين ليقال: إنه الماضي الحاضر، أو بعبارة: المضارع التاريخي، وذلك "استعمال شائع في الحكاية حيث يسمى بالحاضر التاريخي، وفيه يجد المثقفون سحراً خاصاً، يقولون بأنّ الحاضر أكثر تعبيراً أو أبلغ، حتى يجعل المنظر يحيا من جديد أمام عيني القاريء، ويرجع بفكرنا إلى اللحظة التي دار فيها الحديث.

ويقول ابن الأثير " فإن قيل : إنّ الفعل الماضي أيضاً يتخيل منه السامع ما يتخيله من المستقبل، قلت في الجواب: إن التخيل يقع في الفعلين معاً، لكنه في أحدهما، وهو المستقبل، أوكد وأشد تخيلاً؛ لأنه يستحضر صورة الفعل، حتى كأنّ السامع ينظر إلى فاعلها في حال وجود الفعل منه، وهذا لا يوجد في الفعل الماضي؛ لأنه لا يتخيل السامع منه إلا فعلاً قد مضى من غير إحضار للصورة في حالة سماع الكلام الدال عليه، وهذا لا خلاف فيه"⁽⁴⁾.
وعد السكاكي هذا النوع من العدول أصلاً بلاغياً ثابتاً، إذا اقتضى السياق اللجوء إليه، فقال " إنه - أي الانتقال من التعبير بالماضي إلى المضارع - طريق للبلغاء، لا يتحولون عنه، إذا اقتضى المقام (سلوكه)".

1 - ابن هشام الأنصاري جمال الدين مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: مازن المبارك - حمد علي حمد الله، ص 905-906. دار الفكر بدمشق 1368 - 1964

2 - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص 195 (مرجع سابق).

3 - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 33/1 (مرجع سابق).

4 - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص 196/2 (مرجع سابق).

ويرد هذا النوع من العدول بكثرة في الكتاب العزيز، ويعد من روائع البيان فيه، إذ عمد القرآن الكريم إلى صورة مغرقة في القدم فاستدعاها من الماضي السحيق إلى الزمن الحاضر: لتصبح كأنها ((لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَارْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يُقْتُلُونَ)) المائدة: 70، ((أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ)) البقرة: 87، من ذلك قوله تعالى مخاطباً اليهود: مشاهدة ماثلة للعيان، ففي هذا السياق حصل عدول عن الفعل الماضي: (قتلتم)، إلى الفعل المضارع: (تقتلون)، وكان مقتضى السياق يوجب المطابقة الزمنية بين الأفعال على النحو الآتي: ففريقاً كذبتهم، وفريقاً قتلتم. لا سيما أنه يتحدث عن أمر حدث في الزمن الماضي، من تكذيب اليهود للأنبياء وقتلهم إياهم، لكن السياق تحول عن الماضي إلى المضارع؛ لأنّ قتل الأنبياء أمر فطبيع، فأراد استحضاره في النفوس وتصويره في (القلوب).

فللفعل الماضي زمانان: زمن حدوث ووقوع، وزمن إخبار عنه، وهو ما أشار إليه الزجاجي بقوله: "الفعل الماضي ما تقضى، وأتى عليه زمانان، لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه"⁽¹⁾.

فإذا أخذنا بدلالة الماضي، كانت دلالة الفعل: تقتلون، تفيد استحضار الصورة لحدث مضى في الزمان، وإذا أخذنا بما توحىه الحادثة من استحالة حصول الفعل، وتحققه بالنسبة إلى هذا النبي، كانت دلالة الفعل: تقتلون، تفيد تجدد محاولة الفعل منهم والاستمرار، والجمع بينهما نوع من الانفتاح الدلالي للنص القرآني. وهذا يعد من بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم، فقد تمّ توظيف القيمة الزمنية في صياغة الفعل للحصول على فروع تتعدد فيها دلالات الفعل وتتسع.

ويعدل عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي، فيفيد الفعل المضارع في هذه الحالة تأكيد النفي، وليس استحضار الصورة: كما هو الحال مع المضارع المثبت، وهذا ما ذهب إليه ابن جني إذ قال: "ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع، وإن كان معناه الماضي؛ وذلك أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أنّ أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثمّ توجد في ما بعد، فالمضارع معدوم باعتبار أنه لم يقع بعد، أما الماضي فقد وقع وانتهى، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع"⁽²⁾.

1 - المبروك أحمد بلحاج، دلالة الزمن في التراكيب العربية كلية اللغات ص 217 - جامعة طرابلس، 2013.
2 - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 87 (مرجع سابق).

وفي هذا النفي نوع من التوكيد، فالتعبير بالمضارع المنفي بدلاً من الماضي لا يفيد عند ابن جني استحضر الصورة، كما يفيد التعبير بالمضارع بصفة عامة، ولكنه يأتي لإرادة التوكيد وبناء على ما تقدم، يمكننا فهم سر العدول في سياق قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاَهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ المؤمنون: 76. فالمتوقع من سياق الأفعال في هذه الآية أن تكون على النحو التالي: فما استكانوا لربهم، وما تضرعوا، لكن السياق القرآني تحول عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي، وقد يكون السبب في ذلك أنّ حالة التضرع هي مرتبة أعلى في الخضوع من الاستكانة نفسها، إذ التضرع ضرب من الإمعان في الإبتهال، والخشوع واللجوء إلى الله تعالى، على سبيل التجدد والاستمرار، فنفي ما هو أدنى يستلزم من باب أولى التأكيد في نفي ما هو أعلى رتبة، فإذا انتفت الاستكانة منهم، فمن باب أولى ينتفي حصول أدنى تضرع منهم، لذا تحول السياق في النفي عن الماضي إلى المضارع؛ فنفي المضارع أشد تأكيداً من نفي الماضي، فوافق المقال مقتضى الحال، وعبر في التضرع بالمضارع ليفيد الدوام والاستمرار، غير أنّ المراد دوام النفي، ولو جرى السياق على النمط المتوقع، فجاء: فما استكانوا لربهم وما تضرعوا، لكان المقصود: وما تضرعوا التضرع المطلوب لرفع البلاء، وكشف العذاب، وإنما جاء: وما يتضرعون، لنفي حصول أدنى شيء من التضرع أصلاً. وقد يكون العدول عن الماضي إلى المضارع لحكاية الحال الماضية؛ إذ إنّ حكاية الحال لا تقتصر على المضارع، بل تتعداه إلى الماضي.



النوع الثاني: مجئ المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.

يقرّ البلاغيون أنّ مجيء المضارع للدلالة على الحال والاستقبال (وهو ما رفضه الباحث شكلاً ومضموناً)؛ يفيد التجدد والحدوث، وأنّ هذا الحدث مستمر الوجود، ولم يمض، يقول ابن الأثير: "وعطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين: أحدهما بلاغي، وهو إخبار عن ماضٍ بمستقبل، والآخر غير بلاغي؛ وليس إخباراً بمستقبل عن ماضٍ، وإنما هو مستقبل دلّ على معنى مستقبل غير ماضٍ، ويراد به أنّ ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمضٍ"⁽¹⁾. فهم من كلام ابن الأثير أنّ هذا النوع من العدول ليس ضرباً من ضروب البلاغة، بل إنّ ابن الأثير نفسه عند تحليله لنماذج قرآنية من هذا النمط، أشار إلى وجه البلاغة والبيان فيها، مما يوحي بالتضارب لديه.

ويشير هذا النوع من العدول في السياق اللغوي إلى دلالات عدة منها: الدلالة على تجدد الحدث واستمراره، والدلالة على إطالة مشهد الحدث، والتركيز على نتيجة الحدث. فمن السياقات التي يدل هذا العدول فيها على

1- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 1/196 (مرجع سابق).

التجدد والاستمرار وقوله تعالى ((الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ)) الرعد:28 عدل عن الماضي إلى المضارع : تطمئن ، لدلالته على تجدد الاطمئنان، واستمراره؛ وأنه لا يتخلله شك ولا تردد، ولو جرى السياق على نمط ماضي واحد:الذين آمنوا واطمأنت قلوبهم، لما أفاد معنى التجدد والاستمرار الذي نجده في زمن المضارع الذي أضفى دلالة الزمن المفتوح في الماضي والحاضر والمستقبل، فقلوبهم قد اطمأنت بذكر الله منذ الزمن الماضي، وما تزال تطمئن في الحال والمستقبل، في حين ورد ذكر الإيمان بصيغة الماضي: آمنوا، لإفادة معنى الحصول والتحقق، فهو ثابت متحقق كتحقق الماضي.

ومن الآيات التي فيها دلالة على إطالة مشهد الحدث، قوله تعالى ((وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ)) الحج:31

عدل عن الماضي :خطفته اي هوت، إلى المضارع : تخطفه، تهوي، لأن الفعل الماضي يدل على تحقق الوقوع والحصول، فبدأ بفعل الخورور للدلالة على سرعة وقوعه وحصوله من قبل الله تعالى على المشرك، ثم عدل إلى المضارع فقال: فتخطفه، أو تهوي: لاستحضار صورة خطف الطير إياه، وهوي الريح به (1). فكان العدول إلى المضارع لاستحضار المشهد وإطالته، وأمعن في إطالة مشهد الهوي أيضاً مجيء الحرف (في) الذي أفاد هنا الإمعان في تصوير التسفل والسقوط، وكأن المكان السحيق قد أصبح ظرفاً ووعاءً له لا ينتهي فيه إلى قرار. ولو قال :هوت إلى مكان سحيق، لأفاد انتهاء الهوي به إلى منطقة معينة، لأن: إلى لانتهاه الغاية، و(في) للظرفية المكانية والوعاء، وذلك يوحي بالتهديد الشديد والوعيد لمن كانت هذه حاله.ولو جرى التركيب القرآني على النمط نفسه فبدأ بالماضي وانتهى بالماضي، لكان الحدث عادياً ليس فيه أي لفت للانتباه، وبالعدول أصبح للتركيب جماليته ، فنقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر أنشط للإصغاء، وأعظم شوقاً للسامع إلى سماعه، وأكثر تحريكاً للداعية إلى قبوله من أن يكون على أسلوب واحد (2).

ومن أمثلة التركيز على نتيجة الحدث قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ الحج:63.

1- نفس المرجع ص133.

2 - يحيى بن حمزة العلوي، الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز، من العلوم البيانية والأسرار القرآنية، ص 435(مرجع سابق).

ففي الآية السابقة نجد أنه عدل عن الماضي: فأصبحت، إلى المضارع: فتصبح، واختيرت صيغة الماضي في: أنزل من السماء، وذلك لأنّ الرؤية الباعثة على التأمل والاعتبار لا تتعلق بتلك الأحداث بذاتها، بل بنتائجها أو آثارها المترتبة عليها⁽¹⁾.

فمحلّ التأمل في الآية ليس فعل الإنزال، إنزال الماء نفسه فقط، إنما مظاهر هذا الفعل وآثاره، بجعل الأرض مكسوة ثوباً من الاخضرار.

في حين جاء العدول إلى المضارع: فتصبح، " لتثبت المشهد عند نقطة مهمة، ينبغي للمتلقى أن يقف عندها ويستحضرها دائماً أمام عينيه . وفيه دلالة على " بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، فإنزال الماء . مضى وجوده، واخضرار الأرض باقٍ لم يمضِ ومنظر الخضرة في الأرض يشيع البهجة في النفس، ويطمئن النفوس على أرزاقها، لذا جاء التعقيب بقوله تعالى: إنّ الله لطيف خبير، فهو لطيف بعباده، خبير بما يصلح أحوالهم.

3-2-3 العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي:

يرد هذا النوع من العدول في تراكيب كثيرة، إلا أنّ النحويين قد اختلفوا في هذه المسألة، فمنهم من أجاز العطف، عطف الماضي على المضارع، كالزمخشري والرضي، في حين نجد آخرين كالفراء وأبي حيان وغيرهما قد منعوا العطف، فلجأوا إلى تأويل الماضي بالمضارع؛ لينسجم السياق لديهم، وليتفق مع قواعدهم اللغوية ومقاييسها⁽²⁾. ومما استدلّ به كشاهد على هذه المسألة، قوله تعالى:

﴿إِنْ نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ الشعراء: 4.

فظلّت: فعل ماضٍ في اللفظ، مقرون بالفاء، مستقبل في المعنى، وهو معطوف على الجواب: نزلّ، مجزوم مثله في المحل، ومن منع أول ذلك بالمضارع ليصح العطف، فيصبح التركيب: نزلّ، فتظلّ. وذكر يحيى بن حمزة العلوي أنّ مثل هذا العدول يدلّ على مبالغة في الثوابت والاستقرار.

يوحى كلام العلوي أنّ العدول عن المضارع إلى الماضي في مثل هذه الحالة يدلّ على الاستقرار والثبات، إلا أنّ هذه الدلالة غير ثابتة، فهناك دلالات كثيرة تفهم من قرائن السياق، كقوله تعالى:

﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ الممتحنة: 4.

1 - حسن طبل . أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص 97 الناشر: دار الفكر العربي. 1998.

2-الفراء، معاني القرآن. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ص 213، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قار يونس، 1978.

فعدل عن الفعل المضارع : يودوا، إلى الفعل الماضي : ودوا، الذي حقّه أن يكون فعلاً مضارعاً معطوفاً على جواب الشرط : يكونوا، ويبسطوا. ذكر الزمخشري في الآية السابقة أن العدول عن المضارع إلى الماضي فيه نكتة، وهي تنبّه إلى الزمن، فالماضي أسبق في الحصول من المضارع، على خلاف قول ابن جني السابق، بقوله: "فإن قلت: كيف أورد جواب الشرط مضارعاً مثله، ثم قال: وودوا، بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي، وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فإنّ فيه نكتة، كأنه قيل: ودوا قبل كلّ شيءٍ كفر كم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً، أسبق المضار عندهم لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم، لأنكم بدّالون لها، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد شيء عند صاحبه.

وذهب السكاكي إلى أن صيغة الماضي ههنا : تدل على تحقق الحدث وحصوله لا محالة فترك: يود، إلى لفظ الماضي، إذ لم تكن تحتل ودادا لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها قوم، أي: يتقفوهم أعداء لهم، وباسطي الأيدي، والألسنة إليهم للقتل والشتم⁽¹⁾.

ابن جني فقد بين: أن وقوع الماضي في جواب الشرط موقع المضارع يدلّ على تحقق الوقوع، لأن المضارع مشكوك في حصوله، فإذا أردت أن تجعل الشيء غير الواقع بمثابة الواقع، عدلت عن المضارع إلى الماضي لتوهم بأنه قد وقع وحصل، كقولهم: إن قمت قمّت، فيجيء بلفظ الماضي، والمعنى معنى المضارع، وذلك لأنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي، المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقّع مترقّب⁽²⁾.

فالإنسان إذا أحب شيئاً أو تعلق وكثرة دورانه في خلد، وفي نفسه يظن أنّ هذا الشيء قد تحقق فيعبر عنه بالفعل الماضي، ظناً منه أنه تحقق لأنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته، واحتاطت له. وقد يكون العدول عن المضارع بقرينة لفظية للدلالة على توقّع حدوثه أو الثقة بوقوعه.

فدلالة العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي تفهم من السياق نفسه، مقارنة بين الفعلين، الفعل الأصلي المعدول عنه، والفعل المعدول إليه، والدلالات التي يحتملها كلّ فعل⁽³⁾.

1 - السكاكي . مفتاح العلوم . ص 135(مرجع سابق).

2 - غيات بابو . دلالة العدول في صيغ الأفعال . دراسة نظرية تطبيقية.ص25 مجلة دراسات في اللغة العربية وأدائها، فصلية محكمة، العدد الثاني عشر، 2013

3 - مرجع سابق ص 28

3-3-3 العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:

يبين لنا التراث اللغوي كثيراً من الظواهر اللغوية التي خالفت المقاييس النحوية. فمن المعهود أنّ الجملة الخبرية تعطف على مثلتها، وكذلك الإنشائية تعطف على الإنشائية، فإذا جاء التركيب مخالفاً لهذه القاعدة عد خروجاً عن الأصل، ولا يكون ذلك إلا لتحقيق أغراض بلاغية يعيننا على معرفتها والعلم بها السياق، ف"أسلوبية الانزياح مكونة من طبيعتين: خرق للمعيار النحوي من جهة، وتقييد لهذا المعيار بالاستعانة بقواعد إضافية من جهة ثانية. وقد يعدل عن ذكر الفعل الماضي، ويحول إلى الأمر للدلالة على السرعة والامتثال، وكيفية وقوع الحدث، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ البقرة: 243 عدل إلى الأمر: موتوا، للدلالة على أنّ الحدث قد وقع بسرعة، وأنّ الأمر المخوف من هو الموت لا يكون إلا من عند الله، فشمّل جميع الناس، قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى قوله: فقال له الله موتوا؟ قلت: معناه: فأمام، وإنما جيء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله ومشيتته، وتلك ميتة خارجة عن العادة، كأنهم أمروا بشيء فامتثلوه امتثالاً من غير إباء ولا توقّف.

وقد يعدل عن الماضي إلى الأمر للدلالة على التضاد، ويكون العدول عن الخبر إلى الإنشاء دلالة على التضاد لأن دلالتهما مختلفة مبنى ومعنى، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ عدل عن الماضي إلى الأمر: فاجتنبوا، للتفريق بين البنيتين المتضادتين، و: أحلّت واجتنبوا، فيشير الفعل: وَأَحَلَّتْ، على فضل الله وامتنانه عليهم، بإحلاله الأنعام لهم، ثم عدل عن الماضي إلى الأمر: فاجتنبوا، للدلالة على الامتثال لأمر الله، فلمّا حثّ على تعظيم حرمانه، وأحمد من يعظمها، أتبعه بالأمر باجتنب الأوثان وقول الزور، لأنّ توحيد الله ونفي الشركاء عنه، وصدق القول أعظم الحرمات وأسبقها خطأً.

ولو كان التركيب ماضياً على نسق واحد: وَأَحَلَّ لَكُمْ اللَّهُ الْأَنْعَامَ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ الرِّجْسَ، وقول الزور؛ لما كان فيه القوة والسرعة لامتثال أمر الله، لأنّ الأمر أشدّ وقعاً من الماضي. ومن الدلالات التي يفرزها السياق جراء العدول عن الماضي إلى الأمر: إظهار العناية والاهتمام بالشئ المعدول عنه في السياق اللغوي، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾. فإذا أمعنا النظر في صيغة الفعل: اركبوا، تبادر إلى الذهن أنه فعل إنشائي جاء على صيغة الأمر، والمقصود خلاف ذلك، لأنّ المقام مقام إخبار، كأنه قال: فركبوا فيها يقولون: بسم الله وهي

تجري بهم . فعدل عن الماضي : ركبوا إلى الأمر : اركبوا، للعناية والاهتمام بأمر نوح ومن معه، إذ إنّ الحدث هنا متحقق، ولا يتوقف الأمر على انتظار حدوثه ووقوعه.

3-3-4 العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر:

يعدل عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر في السياق للدلالة على اختلاف الفعلين لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنْ نُقُولِ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ٢٠. فأتى بالفعل المضارع في أول الأمر: أشهد، ثم عدل عن الفعل المضارع إلى الأمر: اشهدوا، وكان من المفروض أن يكون مضارعاً ليصح العطف لفظاً ومعنى، فيكون التقدير: (أشهد الله وأشهدكم أي) . ثم عدل عن الثاني إلى الأمر للفرق بين الإشهادين لأن إشهد الله صحيح وثابت، وإشهادهم إياهم ليس إشهداً حقيقياً، وإنما هو على سبيل السخرية والتهكم والتحدي والاستهانة. فهو " يقول لقومه: كونوا شهداء على أي لا أفعله، فإن قل ت: هلا قيل: إني أشهد الله، وأشهدكم؟

قلت: لأن إشهد الله على البراءة من الشرك إشهد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده، وأما إشهداهم فما هو إلا اون بدينهم، ودلالة على قلة المبالاة م فحسب، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وحيء به على لفظ الأمر بالشهادة كما به واستهانة بحاله.

هذا ما فسره الزمخشري، في حين ذهب مذهباً آخر في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِ الْبَيْتِ يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ مريم: (46) ، فمنع عطف: اهجرني، على: لأرجمك، لأن المعنى مختلف، فهو معطوف على محذوف يدلّ عليه: لأرجمك، أي: فاحذرني، واهجرني، لأن: لأرحمك، إننا نرى أنّ اللجوء إلى هكذا نوع من العدول كان لغرض أسلوب، يجعل من اللغة العربية وقواعدها مرنة، تسمح بتوليد قواعد إضافية تكون فرعاً على الأصلية، لا تتماشى والنحو المعياري لكنه أي العدول يعبر عن أوضاع دلالية جديدة، لا يمكن الوصول إلى معانيها دلالتها إلا بمثل هذا العدول التركيبي.

3-3-5 العدول عن صيغة الأمر إلى المضارع:

قد تكون صيغة الأمر بغير: افعّل، فيعبر عنها بصيغة: ليفعل، فتدلّ على الأمر، وقد يعطف على المضارع المركّب مع لام الأمر الدال على الطلب، للدلالة على أنّ هذا الأمر في معنى الخبر، لا الطلب، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي

الضَّلَالَةَ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴿٧٥﴾ مريم:75-

76 . فجاء في السياق القرآني بصيغة الأمر : فليمدد، ثم عدل عن الأمر إلى الخبر بالفعل المضارع: يزيد، للدلالة على أن المراد فيه الخبر، وهو معطوف على موضع: فليمدد، والتقدير: (من كان في الضلالة مد أو يمد له الرحمن ويزيد) ومن دلالات العدول هنا: المبالغة في الطلب للتنبيه على سرعة الامتثال، إذ حوى القرآن الكريم بعضاً من هذه الدلالات، فعندما علّق الزمخشري على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، قال: لا تعبدون، إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان، وتقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاز، فهو يخبر عنه . في حين يرى الباحث ان "لا تعبدون" فعل مضارع مرفوع وان سبقتة اداة نهي لانه وليس مستقبلي والا لكان الفعل لا تعبدوا .

وفي سورة الصف في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ تُوْمِنُونَ، هو خبر في معنى الأمر ولهذا أجيب بقوله، يغفر لكم، وتدل عليه قراءة ابن مسعود:

(آمنوا بالله، وجاهدوا) ، فإن قلت: لم جيء به على لفظ الخبر؟ قلت: للإيذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان، وجهاد موجودين . وكقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾.الطلاق : 3 فإن قلت: فما معنى الإخبار عن هن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر، وأصل الكلام: وليتربصن المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه (مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص)⁽¹⁾.

3-3-6 العدول عن الأمر إلى الماضي:

هناك كثير من التراكيب قد تبدو للوهلة الأولى خبرية في بنيتها السطحية، لكنها في الحقيقة تحمل في معناها العميق معنى إنشائياً، يقتضيه ظاهر المقام، فيعطي التركيب الخبري دلالة ومعنى لا يتوفران في التركيب الإنشائي لو صرح به .ولهذا يعدل المتكلم في حديثه أو خطابه عن الإنشاء إلى الخبر، لدلالة يرمي منها عن قصد تحقيق أمر ما، وقد ورد مصطلح: العدول، في: شروح التلخيص، عند الحديث عن وقوع الخبر موقع الإنشاء يقول

1 - محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ص 27.(مرجع سابق).

التفتازاني⁽¹⁾ "ووقوع الخبر موقع الإنشاء إما أن يكون لإفادة ال تفاؤل كأن يقصد طلب الشيء، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقيق الوقوع تفاؤلاً .

فالعدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري يكون لإبراز دلالة اقتضاها المقام، وهذا "العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك⁽²⁾ .

أهم الدلالات التي تفرزها ظاهرة العدول عن الأمر إلى الماضي في البنية السطحية، ودلالاتها في البنية العميقة، وهي إنزال الإنشاء مترلة الخبر، ومنها: التفاؤل بوقوع الطلب، إذ إن المتكلم قد يستعمل الجملة الخبرية التي فعلها ماضي مكان الجملة الإنشائية الطلبية التي تدلّ على الدعاء، للدلالة على تحقيق وقوع مضمون الجملة، لإدخال السرور إلى نفس المخاطب، كقولك: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، ووفقك للتقوى⁽³⁾ .

فأصل التراكيب السابقة في بنيتها العميقة تراكيب إنشائية هي: (اللهم أعذه من الشبهة، وأعصمه من الحيرة، ووفقه للتقوى)، فلما أراد تحقق وقوع الفعل، أو توهم أنه متحقق وحاصل، عدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الخبر، للدلالة على تحقق الوقوع، وإدخال السرور إلى نفس المخاطب: ومن الدلالات أيضاً: إظهار الحرص والرغبة في وقوع الطلب، وهذا النوع من العدول يتعلق بذات المتكلم، لأن الطالب شيئاً إذا عظمت رغبته فيه وكثر تصوره له ظن أنه واقع وحاصل من زمان، فيعدل عن لفظ الفعل الإنشائي إلى لفظ الفعل الخبري المفيد للحصول للدلالة على إظهار الرغبة والحرص في وقوع الفعل وتحققه، نحو: رزقني الله لقاءك⁽⁴⁾ .

أما الدعاء له وعليه، فقد يعدل غالباً عن استعمال فعل الأمر إلى استعمال الفعل الماضي للدلالة على الدعاء، فحين نذكر الرسول الكريم نقول: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أي: صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ولأجل التأدب مع الله واليقين بتحقق الدلالة وكأنها واقعة يستعمل المتكلم في ذلك كله الأسلوب الخبري الذي يفيد الدعاء له.

3-3 دلالة الفعل على الزمن عند النحاة :

يعد الزمن أهم ما يمتاز به الفعل عن غيره من أقسام الكلمة عند النحاة ، حتى إن بعضهم عرّف الفعل بأنه ما دل على زمان غير عابئ بدلالته على الحدث ؛ لمشاركة الاسم له فيها. فلم تكن هناك صلة بين المعنى اللغوي

1 - السعد التفتازاني . 712 - 793 هـ . 1312 - 1390 م . من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعدته تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس.

2 - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص.14(مرجع سابق).

3 - السكاكي، مفتاح العلوم، 324 . (مرجع سابق).

4 - نفس المرجع 325

والمعنى الاصطلاحي لمصطلحي المضارع والأمر اللذين استخدمهما النحويون القدماء للدلالة على زَمَمَى الحاضر والمستقبل . اشتغل النحاة بإعراب المضارع وبنائه ، وكان هذا سبباً في تسميتهم إياه بهذا الاسم ، ولم يشتغلوا بدلالته على الزمن قدر اشتغالهم بمضارعه للاسم ، وأوجه هذه المضارعة .

ارتبطت دلالة الفعل على الزمن عند النحاة بينيته أو صيغته ، وبعض السوابق من الحروف ، وبعض اللواحق من الحروف والضمائر ، ولم ترتبط دلالته على الزمن بما يفرضه عليه السياق من زمن ؛ ولذلك يمكن تسمية الزمن عندهم بزمن الصيغة، فاكثفي النحاة في تسميتهم فعل الأمر بدلالته اللغوية على الأمر . دون ان يعوا المخاطر المترتبة على التسمية في كون الأمر لا تقال على رب العزة، وامثلة ذلك (اللهم اغفر لنا) فأعراب (اغفر) : فعل أمر مبني على السكون . وحاشا لاحد أن يأمر الله بان يغفر له ، فلجأ النحاة حينها الى البلاغة قائلين ان نوعه "دعاء" . فخلطوا البلاغة بالنحو . وربما كان إمكان وقوع فِعْلَى الأمر والمضارع على أحد زَمَمَى الحاضر والمستقبل، أو كليهما سبباً في عدم تسميتهما بالزمن الحاضر أو المستقبل⁽¹⁾ .

تَبَيَّنَ أن النحاة القدماء لم يكونوا على وعى تام بأثر السياق الذي يرد فيه الفعل – على دلالته على الزمن . وقد كانت هناك إشارات عند بعضهم إلى إتيان الفعل بلفظ الماضي دالاً على المستقبل ، وإتيانه بلفظ المستقبل دالاً على الماضي ؛ غير أنها كانت إشارات جزئية سريعة ، لم تقم على استقراء . تبين من خلال بعض شواهد النحويين أنفسهم ، التي استشهدوا بها على بعض مسائل النحو – أن الأفعال التي تضمنتها هذه الشواهد دلَّت على أزمنة غير الأزمنة التي تدل عليها أبنيتها أو صيغها .

4-3 التقسيم الزمني للأفعال في العربية :

قسم البصريون الفعل الى :

1- الفعل الماضي

2- الفعل المضارع

3- الفعل الأمر

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها . ص 43 (مرجع سابق) .

بينما قسمه الكوفيون الى :

1- الفعل الماضي.

2- الفعل المضارع.

3- الفعل الدائم.

و أصل الفعل عند البصريين هو الماضي , وكانت تسمية الماضي مبنية على مقاتلهم بدلالته على الزمان لما مضى , أما المضارع فتسميته لا تشعرك بالزمان , ولكنها تشعر بانه معرب لانه ضارع الاسماء في حركاته وسكناته ولانه يقوم مقام الاسم في الإعراب. فوجوده مرفوعا ومنصوبا ومسكونا في حالات متغيرة حسب سياق الجملة اعتبر معربا وليس مبنيا , وهي تسمية متكلفة لا سند لها, لان بعض الاسماء مبنية مهما كان موقعها في الجملة. ومع ذلك تغافلوا بكون الأمر ليس زمنياً .

إلا ان الدراسات الحديثة مازالت تبحث عن اشتقاق صحيح ودقيق لأزمنة الفعل ومن أوائل الباحثين العرب في هذا الجانب د. مهدي المخزومي ود. تمام حسان وغيرهما . إذ بنى د. مهدي المخزومي تقسيمه للزمن في ضوء الاستعمال الذي يأتيه من خلال الأدوات والحروف التي تدخل على الأفعال, فتزيد عليها معنى الزمن بحسب السياق الذي يرد فيه , وقسم الزمن في ضوء ذلك على (عشرين) قسماً .

يقول المخزومي : "يستفاد من الصيغ (فَعَلَ, يَفْعَلُ, فَعِلَ) بحسب الاستعمال , ذلك أن الماضي يأتي على ثلاث صيغ هي (فعل, قد فعل, وكان يفعل) وتعبّر هذه الصيغ بحسب الاستعمال عن سبعة أزمنة مختلفة, والماضي والحاضر يأتيان على صيغتين هما (يفعل, وكان يفعل) وتتفرع إلى ثمانية أنواع من الزمن بحسب الاستعمال والسياق الذي يرد فيه, أما الدائم: (الذي هو عبارة عن الدلالة على استمرار الحدث مطلقاً أو استمراره في الزمن الماضي بلا انقطاع, أو وقوع الحدث في الماضي أو في المستقبل) فيأتي بأربع صيغ هي (فاعل, وفاعلٌ كذا, وفاعلٌ كذا, وكان فاعلاً), وتأتي هذه الصيغ للتعبير عن أربعة أزمان مختلفة بحسب السياق والاستعمال, وبذلك يكون مجموع أنواع الزمن الذي يستنبط من الصيغ الثلاث (فعل, يفعل, فاعل) عند د.المخزومي عشرين زمناً بحسب الاستعمال فضلاً عن الأدوات والحروف التي تخلص الصيغ الزمنية إلى زمن معين مثل (السين, وسوف, ولم.و لن, و...إلخ) ⁽¹⁾.

1- مرجع سابق ص 67

نجد مما سبق أنّ للفعل زمنين، زمناً صرفياً يتجلى في الصيغة المفردة خارج السياق النصي، وهو زمن ثابت تعنى به الدراسات الصرفية كدلالة صيغة:فَعَلَ- على الماضي، وصيغة:يفعل- على الحاضر أو المستقبل، وصيغة:افعل- على الحاضر أو المستقبل- وان كان هذا فهما مغلوطيناً، فمنطقياً لا يأتي فعل ليعبر عن زمنيين مختلفين مثل المضارع والمستقبل. فالمضارع هو الحاضر اللحظة والمستقبل زمن آخر. وهذا استحالة زمنية ان يجتمع زمنين في كلمة واحدة- وزمناً سياقياً أوسع من الزمن الصرفي لأنه على مستوى الجملة والتركيب، فيتجاوز الزمن الثابت، إذ ليس بالضرورة، في السياق النصي، أن تدل صيغة:فَعَلَ، على الماضي، ولا صيغة:يفعل على الحاضر أوالمستقبل. بل بفضل تضافر قرائن السياق قد تدلّ على المستقبل أو الماضي.وفي مجال الدراسات العربية المعاصرة، يمكن أن يكون(عبد السلام المسدي) أولّ من استخدم المصطلح تحت اسم الانزياح؛ ليعني به تارة التجاوز وأخرى العدول، وبين مصطلحات أخرى لها علاقة بالانزياح من أبرزها الانزياح و الانحراف والمخالفة، وغيرها.⁽¹⁾

وقد كُتِر في الدراسات الأسلوبية المعاصرة الجمع بين مصطلحي العدول والانزياح، إلى حدٍ عدهما مصطلحاً واحداً، غير أنّ الأول قديم بلاغي، والثاني حديث أسلوب، "فمصطلح الانزياح معادل أسلوب حديث لمصطلح العدول البلاغي الذي يعني أنّ شعرية اللغة تقتضي خروجها السافر على العُرف النثري المعتاد، وكسر قواعد الأداء المألوفة لابتداع وسائلها الخاصة في التعبير عما لا يستطيع النثر تحقيقه من قيم جمالية."⁽²⁾

3-4-1 تزمين الفعل المضارع

عند تزمين الفعل في صيغة المضارع يتبين أن له أكثر من صيغة , كما أورده الفراء في قوله ((فإنّ النَّصْب دليله على أنّ الفعل قبلها "مما يتناول كالترداد" ، أي: المستمر يتردّد، ولم ينقطع، وهو في الوقت نفسه ماضٍ؛ وهكذا يكون النَّصْب عنده دليل الاستقبال)). ومع ذلك أهملت آراء الفراء ولم يؤخذ بها في تزمين الفعل وتحديد وقته الفعلي. إلا أن المخزومي له آراء وافقت الباحث، فبذلك يمكن تحديد زمن الفعل من خلال اظهار الحركة على آخره ,

1 - مولاي علي بوخاتم. مصطلحات النقد العربي السيماءوي، الإشكالية والأصول والامتداد، ص 271 (مرجع سابق).
2 - علاء الدين رمضان السيد، ظواهر فنية في لغة الشعر العربي الحديث، ص 141(مرجع سابق).

2-4-3 معنى الفعل المضارع

مضارع : اسم فاعل من ضارع، تقول: مُضَارِعٌ لَهُ؛ مُشَابِهٌ، قال ابن منظور في لسان العرب : (والمضارع : المشبه. والمضارعة: المشابهة. والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبيهه).

سُمِّيَ بالمضارع لمشابهته بالإسم، ويذكر النُّحاة أوجه للشبه، وأهمها مشابته للإسم في كونه معرباً في بعض حالاته، بخلاف أحواله الماضي والأمر.

3-4-2 دلالات الفعل المضارع على الزمن

يدل الفعل المضارع على أزمان متعددة، نذكر منها اثني عشر، كما صنفها القواعديون (وهذا ما فنده الباحث) اعتماداً على ظاهره وهو وجود الياء على الماضي؛ أي على وزن يفعل – دون أخذ اعتبارات السوابق واللاواحق وسياق الجملة والقرائن :



1- الدلالة على الحال والإستقبال: نحو: هو يأكل و هو يمشي

2- الدلالة على الحال تنصيها :

- إذا دخل عليه ما يفيد الحالية، نحو: هو يأكل الآن و هو يمشي الآن .
- إذا دخلت عليه لام الإبتداء – على رأي الكوفيين -، نحو قوله تعالى: ((كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ))
- نَفِيهِ ب (ليس) و (ما) و (أَنْ) عند الإطلاق، نحو: ما خالد يكتب و ليس عمرو يقرأ ، إلا إذا كانت هناك قرينة تصرف الفعل المضارع عن الحال، نحو: ما زيد يسافر غدا .
- 3- دلالته على الإستقبال تنصيها :

- إذا دخل عليه ما يفيد المستقبل، نحو: يقضي الله بين عباده يوم القيامة .
- النصب، فإن الناصب يصرف الفعل المضارع إلى المستقبل، نحو: أحب أن تزورني إذا دخل عليه حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)).
- إذا دخلت عليه نونا التوكيد، نحو قوله تعالى: ((لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)).

- إذا دخلت عليه أداة شرط، نحو قوله تعالى: ((إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبِكُمْ)).
- بعد (لو) المصدرية، نحو قوله تعالى: ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)) وفيها نقاش أيضاً.
- بعد (هل)، وهي تخصص المضارع بالإستقبال غالباً، نحو : هل تسافر؟ .
- إذا اقتضى طلباً كالأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، نحو قوله تعالى: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ)).

- إذا اقتضى وعداً أو وعيداً، نحو قوله تعالى: ((يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ)).
- إذا أسند إلى متوقع، نحو قوله تعالى: ((أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)).
- 4- الدلالة على حدث مستقبل بالنسبة إلى حدث مستقبل قبله: نحو (سأذهب إليه وقد امتلأ المجلس بالحضور وأرد عليه)، الشاهد في (أرد)، حيث أنه ينوي الرد عليه إذا امتلأ المجلس.
- 5- دلالته على الماضي في عدة مواضع، منها:

- إذا اقترن ب (لم) و (لما)، نحو قوله تعالى: ((بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ))
- إذا دخلت عليه (لو) الشرطية، نحو قوله تعالى: ((وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ)) وهو الغالب.
- إذا دخلت عليه (إذ)، نحو قوله تعالى: ((وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ)) ، أي قُلْتَ.

- إذا دخلت عليه (قد) التقليلية، نحو: قد أترك القرن مصفراً أنامله ، وفيها نقاش نعرض عنه لأنها تفيد المستقبل كذلك نحو: قد يشفى المريض .
- إذا دخلت عليه (ربما)، وقول النحاة أنها مختصة بالفعل الماضي، فإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي، نحو قول الشاعر: وفيه كلام أيضاً يُراجع في محله.

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

- إذا وقع المضارع حالاً عامله فعل ماضٍ، نحو: أقبل عليّ يبتسم .
- حكاية الحال الماضية، استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مشاهد مرئي، نحو قوله تعالى: ((وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّن آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ))، فسوم

فرعون بني اسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث ماضية، غير أنه عبر عنها بالفعل الذي يدل على الحال لقصد احضار مشهد التعذيب أمام العين، وفيه خلاف.

6- الإستمرار التجديدي:

- نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَفْبِضُ وَيَبْسُطُ} وكذلك ((رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)).

7- الدلالة على الحقيقة من حيث غير مقيدة بزمن، نحو قوله تعالى: ((وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ))؟

8- الدلالة على أن الفعل حاصل وهو مستمر لم ينقطع، وذلك إذا سبق بفعل دال على الإستمرار نحو (لا يزال) و (لا يرح)، ونحو قوله تعالى: ((وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ)).

9- مقارنة حصول الفعل، نحو (يكاد السارق يقول خذوني)، ونحو قوله تعالى: ((يَكَادُ زَيْمٌ يُضِيءُ)).

10- تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات، نحو: يمسي العامل متعبا ويصبح مستريحا .

11- الدلالة على الدخول في زمن معين، نحو قوله تعالى: ((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ)).

12- تقليل حصول الفعل إذا سبقه ما يدل على التقليل، نحو: قد يصدق الكذوب .

UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

ومن أنواعه كما صنفها الباحث استنادا لمفهوم المخزومي :

- فعل مضارع يتحدث عن الحقائق والظواهر الطبيعية وليس حاضرا بمعنى حال صدور وحدوثه، مثال ذلك : البقرة تلد - الدجاجة تبيض - الشمس تشرق والارض تدور . فهذه حقائق علمية وليست زمن حدوث الفعل .وما ذكره المخزومي: ((أن يدل على العمل الذي لا يحدث فيه زمن خاص ولكنه يحدث في كل وقت ولا يلاحظ فيه وقت معين)) .

- مضارع يتحدث عن ثوابت بشرية وصفات وسمات , سياقها علميا في قوله تعالى: ((قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفد الدماء)) .

- مضارع يتحدث عن عادة تكرارية واستمرار تنفيذها : ((الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة)) .

- فعل مضارع مرتبط بنوع الفعل المتطاوّل وليس قصير الحدوﺚ اثناء قيامه مثل فعل الايمان والشكر بخلاف فعل الكفر والقتل فهو قصير الحدوﺚ ((وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)).

- فعل مضارع يحاكي وقت صدور وحدث الفعل في الماضي ((وزلزلوا حتي يقول الرسول)) فالجملة وقعت في الماضي الا ان زمن القاص أحدثها في مضارع ذلك الزمن .

- مضارع يحاكي المستقبل كأحداث يوم القيامة والحوار الذي يقع في ذلك الزمن ((فَإِذَا جَاءتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى)) .

- فعل مضارع جاء وصفا لحالة . وليس كما ذكر المخزومي " ان يدل على العمل الذي يكون مستقبلا بالنسبة الى ما حدث في الزمن الماضي الذي سبق زمن التكلم كقوله تعالى ((فجاءته احدهما تمشي على استحياء))، ((وجاءوا اباهم عشاء يبكون)) - وهنا الفعل ليس مضارعا حقيقا كما ظن المخزومي لان الجملة كلها في الماضي والسياق النحوي للقران اختلف عن قواعد اللغة وسياتي شرحها في الفصل الاخير من هذا البحث .

- اذا وقع فعلين احدهم قبل الاخر وهما أصلا في زمن الماضي ((فأصدق وأكن من الصالحين)) . وأخطأ المخزومي في بقية تصنيفاته للزمن المضارع كغيره من النحاة في هذا الجانب عندما ذكر :

○ أن يدل على نفي الحدوﺚ في الماضي مثل : لم تصل الي رسالتك .

○ أن يدل على نفي حدوﺚ الفعل نفيا مستمرا الى زمن المتكلم ((كلا لما يقض ما أمره)) .

لان الجمل التي استشهد بها منفية , ولو ارجعناهما إلى الاثبات لقلنا :

(وصلت الي رسالتك) . (قضى ما أمره)فكلا الجملتين المثبتتين وقعتا في الماضي وبالتالي ليس الفعل مضارعا.

فأدوات النفي والنهي والجزم والتعليل والجحود فإنها تدخل على "الفعل المضارع" باعتباره مصدراً لزمن الأفعال وليس زمناً في ذاته , أي أن جملة "لا تكتب", "لم يكتب", "لن يكتب" رغم أن صيغة الفعل في حالة المضارع كما يراها اللغويون, إلا أن أداة النفي هي من تحدد زمن الفعل بالسليقة .ومن إحساسك بالحركة

الظاهرة على آخر الفعل تتيقن زمنه الفعلي . أي بمعنى لدينا ثلاث أزمنة هي : الماضي – الحاضر – المستقبل

واعتبار ان الأمر زمنا فبي من الأخطاء التي وقع فيها النحاة لأن (الأمر) ليس زمناً وهو عكس النهي , إلا أن الأمر يأتي مفرداً والنهي يأتي باداة عاملة ومعها الفعل في زمن المصدر ومثالا لذلك :

* (اكتب) كما يسميه النحاة: (فعل أمر) اي أنه سيقع في المستقبل فلم يحدث عندما يتكلم صاحب العبارة.

* (لا تكتب) . كما يعرّبه النحاة ؛ لا : اداة نهي . وتكتب : فعل مضارع مجزوم . فعلى الرغم أن الفعل لم يحدث بعد فهو في سياق المستقبل وذلك لانك (أمرته بعدم الكتابة).

(أكتب – لا تكتب) كلا الفعلين في زمن المستقبل إلا أن صيغتهما الأولى أمراً والثاني نهياً , والدليل على ذلك ((لا تجدُ قوما يوادون)) الفعل هنا في زمن المضارع لذلك أتت علامة الرفع على كون مضارعاً حتى وإن سبقته أداة نهي, إلا أن النحاة عندما تورطوا في بعض هذه الجزئيات قالوا عنها أداة نفي غير عاملة . وكذلك الآية ((فانفذوا لا تنفذون الا بسلطان)) , فالجملة في سياق مضارع المخاطب أي في حين زمن نفاذهم سوف لن ينفذوا الا ومعهم سلطان .

وهكذا نجد كتاب الله تعالى ينحو على سياق الجملة كما هي في زمنها. وهذه المواضع اعتبرها النحاة أنها مخالفة لقواعدهم, في حين أنها صحيحة كونها من رب العزة وكونها من سياق الجملة ومقاصد النص والعبارة.

3-5 دلالة الإختلاف في صيغة الفعل المضارع :

اورد النحاة الدلالات المختلفة لاستخدام صيغة المضارع فلاحظوا أن الفعل مضارعاً في هيئته إلا أن سياق الجملة يعبر عن زمن آخر, معتمدين على ظاهرة استقطاع الكلمة من سياقها التي اشتهر بها العرب .

ومن خلال ذلك سيتم عرض الآيات القرآنية والتي يكون فيها الفعل في صيغة المضارع وآيات أخرى لها نفس السياق في صيغة الماضي, وتبيان آراء النحاة والمفسرين حول ذلك الإختلاف ودلالات الفعل ودلالات الإختلاف ورأي الباحث .

3-5-1 دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر أو المستقبل:

الأصل أن يدل الفعل المضارع (كما ذكره النحاة سابقا) على وقوع حدث أو الاتصاف بصفة في الزمن الحاضر أو المستقبل. (وهي في محل إعادة صياغة وتصنيف جديد للباحث في الفصل القادم) .

مثال : يسافر خالد. يخضرُّ الزرع .

يسافر: فعل دل على وقوع حدث فالسفر واقع بإرادة الفاعل.

يخضرُّ: فعل دل على اتصاف الفاعل بصفة فالحدث هنا لم يقع بإرادة الفاعل بل تسلط عليه.

تُفهم الدلالة الزمنية للمضارع من سياق الكلام (وهذه القاعدة لم تؤخذ بعين الاعتبار – بل يتم استقطاع الفعل من السياق وإعرابه لوحده) أو من خلال قرينة. ومن القرائن الدالة على الزمن الحاضر: (الآن)، (في هذه اللحظة)، (أرى)، (أشاهد)، (ألاحظ) . و من القرائن الدالة على المستقبل: قد، السين، سوف، لن، لام الأمر، لا الناهية، غدا، في الأسبوع القادم، في العطلة المقبلة، قريبا.

- (قد) إذا سبقت المضارع تجعله يدل على إمكانية وقوع الحدث في المستقبل القريب أو البعيد فهي حرف تقليل.

- السين تدل على المستقبل القريب و (سوف) تدل على المستقبل البعيد.

- (لن) تدل على نفي وقوع الحدث في الحاضر أو المستقبل.

- لام الأمر تدل على طلب القيام بالفعل أو الاتصاف به في الحاضر أو المستقبل.

- لا الناهية تدل على طلب عدم القيام بالفعل أو الاتصاف بصفة في الحاضر أو المستقبل.

- حرف النفي (لا) إذا دخل على المضارع فإنه ينفي وقوع الحدث في الحاضر أو المستقبل.

- قد يدل المضارع على الدعاء. مثال : يرحم الله الشهداء، لتصفح عني يا رب ولا تؤاخذني بما نسيت .

- قد يدل المضارع على طلب القيام بالفعل بلطف. مثال: لو تسهل الأسئلة يا أستاذ. أحب أن تسهل

الأسئلة يا أستاذ.

من هذا التصنيف الذي أوجده النحاة يدل على تداخل في زمني المضارع والمستقبل، فعمليا أن لكل منهما زمنه

وحدته الخاص ولا ندرى لماذا تم التوفيق بينهما على أساس أنه زمن واحد؟

3-5-2 دلالة الفعل المضارع على الزمن الماضي :

يدل الفعل المضارع على الزمن الماضي بخلاف الأصل:

1. إذا سبقه فعل ماضٍ. مثال: عاد الطفل يبتسم.

2. إذا سبقته (لم). مثال: لم ينزل المطر. فإن سبقت (لم) أداة شرط يدل على المستقبل. مثال: إن لمجتهد

ترسب في الامتحان

3. إذا سبقته (لما) غير أن النفي بـلما يستمر من الماضي حتى زمن التكلم والفعل بعدها يمكن أن يقع عاجلاً

أو أجلاً.

مثال: لما يُفتح الباب. لما ينضح التين.

4. إذا سبقه الفعل (كان) وفي هذه الحالة يدل على استمرار وقوعه مدة من الزمن في الماضي.

مثال: كنت أشتغل مع أبي في شهر فبراير الماضي.

دلالة الفعل المضارع على الاستمرار:

قد لا يدل المضارع على زمن معين إذا دل على الاستمرار إذا دل على أمر معتاد أو حكمة أو قاعدة علمية.

مثال: النار تذيب الحديد. نلبس ملابس جديدة في العيد.

WESTERN CAPE

3-6 اسباب إعراب الفعل المضارع عند النحويين :

لفت أذهان النحاة الحركات المتعاقبة على أواخر الأفعال في العربية كما لفت انتباههم حركات أواخر

الاسماء وقد انتهوا إلى أن الحركات في الاسماء آثار لعوامل , لأن الاسماء دلالات على معانٍ إعرابية هي من نتاج

(العامل) من فعل أو اسم أو حرف , كالفاعلية أو المفعولية أو الجر , ولكنهم رأوا أن الأفعال لا تخضع لما

خضعت له الاسماء , لأنها أبعد ما تكون عن تتحمل هذه المعاني الإعرابية .

وعثروا على بغيثهم في أدوات رأوا أن الفعل قد يتأثر بها في بعض أبنيتها وبعض صورته , رأوا أن الفعل

الماضي يلزم حالة واحدة مهما تكن الأدوات التي تسبقه , وإن الفعل الأمر كالماضي لا يتأثر بالأداة , أو لا تتقدم

عليه أداة , أما المضارع فيختلف حاله – على حد قولهم – فإنه يتأثر بدخول لم ولا وبقيّة الأدوات العاملة.

فاعتبروه كالاسم تتعاقب على آخره الحركات بتعاقب العوامل .فهو إذن معرب , وراحوا يعللون إعرابه تعليلاً غريباً سنتعرض له بشكل من التفصيل .

وعلى هذا الأساس قسموا الفعل في العربية إلى معرب ومبني, دون أن يعيوا الزمن الحقيقي للجملته, قصروا الإعراب على المضارع ومنحوا البناء للماضي والأمر , ثم راحوا يفرقون بين الحركات التي تتعاقب على آخر الماضي وأخر الأمر والحركات التي تتعاقب على آخر المضارع ولقبوها بألقاب خاصة.

وذهب إلى إعرابه البصريون والكوفيون جميعاً , لأن آخره يتغير بحسب العوامل هي النواصب والجوازم – كما سموها – ولا يبني إلا إذا اتصل بنون النسوة , فيبني على السكون, نحو: ((والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)) البقرة: 232 , أو بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو قوله تعالى: ((تالله لأكيدن أصنامكم)) الانبياء: 57.

كان البصريون والكوفيون يذهبون إلى تفسير إعرابه في مذهبين مختلفين :

فمذهب البصريين , ويمثله رأي سيبويه : أما (يفعل) فإنه ضارع اسم الفاعل في قبوله لام الابتداء كما في قولنا : ان عبدالله ليفعل , وهو يوافق قولنا : ان عبدالله لفاعل , وفي اجتماعهما في المعنى , فمعنى (يفعل) و(فاعل) واحد . وإذا كان (فاعل) معرباً كان فعل المضارعة معرباً أيضاً⁽¹⁾ .

وتوجه المتأخرون في سرد أوجه الشبه بين (يفعل) والاسم , فأوصلها ابن الأنباري إلى خمسة أوجه :

- الوجه الأول : ان يكون شائعا فيتخصص , كما ان الاسم يكون شائعا فيتخصص , ألا ترى انك تقول:يقوم , فيصلح للحال والاستقبال , فذا ادخلت عليه السين او سوف اختص بالاستقبال , كما انك تقول:رجل , فيصلح لجميع الرجال , فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختص برجل بعينه , فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه , كما ان الاسم اختص بعد شياعه فقد شابه في هذا الوجه.
- الوجه الثاني : أنه يدخل عليه لام الابتداء , كما يدخل على الاسم , ألا ترى انك تقول : إن زيدا يقوم , كما تقول : إن زيدا لقائم , ولام الابتداء تختص بالاسماء , فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما .

1 - مرجع سابق , ص 231

- الوجه الثالث : إن هذا الفعل يشترك في الحال والاستقبال , فاشبه الأسماء المشتركة , كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء ,

- الوجه الرابع : أن يكون صفة , كما يكون الاسم كذلك , تقول : ممرت برجل يضرب , كما تقول : ممرت برجل ضارب وفقد قلم (يضرب) مقام (ضارب) .

- الوجه الخامس : هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكوته , ألا ترى أن (يضرب) على وزن ضارب في حركاته وسكوته , ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل , فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم .

ومذهب الكوفيون : أنه إنما أعرب , دخله المعاني المختلفة , والأوقات الطويلة , ويعنون بالمعاني المختلفة : أنه يدل على الزمن الحاضر والزمن المستقبل , وبالأوقات الطويلة : أنه يدل فيما يدل عليه من زمان على المستقبل , وهو زمن مستطيل الدهر .

ولم اعثر – فيما استطعت الوقوف عليه من شيوخ الكوفيين – على مثل هذا القول الذي اثبتته ابن الانباري في مسائل الخلاف .

وكلا التفسيرين يقوم على افتعال السبب في إعرابه , والافتعال في تفسير البصريين أظهر ما يلي :

1- لم يحالف سيبويه التوفيق في ذهابه إلى أن سبب إعرابه هو كينونته في موضع الاسم . كوقوعه خبراً في قولك : زيد يقول ذلك , لأن الخبر ليس هو الفعل المضارع وحده وإنما هو الجملة , والجملة يخبر بها وينعت , وتقع حالا ومفعولاً .

بالإضافة إلى أن الباحث يرى إن الجملة تعتمرها تقديم وتأخير حسب أهمية الفاعل أو الفعل , وليس كما جاء بها النحويين , باعتبار أن (زيدٌ) مبتداء فجاء مرفوعاً , وإن الخبر جملة فعلية , والدليل على ذلك قوله تعالى : ((وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا)) (إن) الساكنة لا تدخل إلا على الفعل , وإعراب امرأة: فاعل مقدم لأهميته .

2- كان تحليل البصريين لإعرابه بتعليقهم رفعه , وذلك هو وقوعه موقع الاسم . في كونه يأتي خبراً ونعتاً وغيرهما , وذلك يشعر بضعف الحجة , وافتعال العلل .

3-6-1 رفع (يفعل) :

اختلف البصريون والكوفيون في علة رفعه فذهب سيبويه وتبعه البصريون الى أنه رفع لوقوعه موقع الاسم، يقع مبتدأً ويقع خبراً ، ويقع نعتاً ، ويقع حالا كما يقع الاسم ، فقد عقد سيبويه في الكتاب بابا لوجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للاسماء قال فيه: " أعلم أنها إذا كانت في موضوع اسم مبتدأ، واسم مبني على مبتدا ، أو في اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل في الاسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الاسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الاسماء كيونتها في موضع الاسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كيونته مبتدأ ، فاما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : "يقول زيد ذلك " ، واما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك : "زيد يقول ذلك" ، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك : "مررت برجل يقول ذاك"⁽¹⁾.

ومن هنا يرى الباحث عدم دقة ما قدمه سيبويه ولا ما ذهب به البصريون في علة رفع المضارع بكونه يأتي

محل المبتدأ أو الخبر أو الحال للأسباب التالية :

- تقدم فعل الماضي والمستقبل على فاعله كما في المضارع يبطل زعمهم أنه يتقدم ويتأخر ليصبح مبتدأً وخبراً ، فقولك: زيد يضرب عمر، هي نفسها زيد ضرب عمر، زيد ! اضرب عمر ،
- وما كان في موضع غير المبتدأ كقولهم : مررت برجل يقول ذاك. هي نفسها : مررت برجل قد قال ذاك. ولكنها في الماضي .
- تقدم الفاعل على الفعل لا يعطيه الأحقية ليتغير مبتدأً لأن الجملة أصلا فعلية تحتوي على فعل وفاعل، وأنه هو من قام بالفعل ، بالاضافة إلى أن الجملة لا تحتل أن يكون لها فاعلين الاول مبتدأ والثاني ضمير مستتر يعود على الفاعل، والدليل كما أشرنا سابقا دخول (إن) الساكنة على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ((وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا)) النساء: 128.

1 - الكتاب ، سيبويه - ج 1، ص 98 . (مرجع سابق).

بينما ذهب الفراء وتبعه الكوفيون , إلى أنه إنما رفع لتجرده من الناصب والجازم , وهو التفسير الذي دأب عليه المعربون كما يقول ابن هشام فعامل الرفع عند الكوفيين معنوي , وهو تجرده من الناصب والجازم , وعند البصريين معنوي ايضاً وهو وقوعه موقع الإسم .

2-6-3 نصب (يفعل) :

نصب الفعل المضارع كما يرى الكوفيون أنه بعامل لفظي وبعامل لفظي وبعامل معنوي , أما العامل اللفظي فهو : أن ولن وإذن وكي وحتى واللام , وأما العامل المعنوي فهو الصرف . وذلك بعد الفاء والواو و أو , نحو لا "تكسل فتندم" , "لا تنه عن خلق وتأتي مثله" , و "كسرت كعوبها أو تستقيم" , وهو رأي الفراء . ويرى البصريون غير الخليل أن الفعل المضارع إنما ينصب بأن ولن وإذن وكي , وإذا نُصب بعد غير هذه الأدوات فهو منصوب أن مضمرة جوازاً أو وجوباً كما هو معروف في مذهبيهم .

ويرى الخليل أنه إنما ينصب بأن وحدها ولا ناصب له سواها , (أن) تنصبه مفردة , نحو "عجبت أن تقول هذا" , ومركبة فيما سواها من لن , إذن , وكي وحتى ولام الحجد والواو , و أو .



3-6-3 جزم (يفعل) :

يجزم الفعل المضارع بأدوات الجزم عند الكوفيين والبصريين جميعاً , وأدوات الجزم هي : لم , لما , لام الأمر , ولا الناهية , وأدوات الشرط , إلا ان الكوفيين كانوا قد خالفوا البصريين فذهبوا الى قصر تأثير أدوات الشرط على افعال الشرط وحدها , اما افعال الجواب فمجزومة بالجواز . واما البصريون فذهب أكثرهم الى ان الجازم لهما جميعاً هو أداة الشرط . وذهب بعضهم الى انه حرف الشرط , وفعل الشرط , , وذهب آخرون الى ان حرف الشرط يجزم فعل الشرط , وفعل الشرط يجزم فعل الجواب , وذهب المازني منهم الى انه مبني على الوقف⁽¹⁾ .

أكبر الظن ان اختلاف أواخر الأفعال المضارعة غير الملحقة بنون التوكيد أو نون النسوة أو المسبوقة بأدوات الشرط وقد اثبت من أجله رأي ابي عثمان المازني لوجهته – يعني إعرابه , لان هذه الالوجه المختلفة إنما جاءت لتشير الى معان غير إعرابية تعاقبت عليه , وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر

1 - المسألة الرابعة والثمانون من مسائل الخلاف , لابن الانباري ص 231 (مرجع سابق) .

الفعل الماضي فانه يفتح آخره , نحو: كَتَبَ 'ويضم نحو: كَتَبُوا , ويسكن نحو: كَتَبْتُ, ولم يقل أحد من النحاة انه معرب . وكتعاقبها فيكلمة (حيث) وأشباهها , وحيث هذه تبنى على الضم والفتح والكسر , وقد رويت الواجه الثلاثة كلها ولم يقل أحد انه معرب .

إن سبب رفع المضارع ليس لكيثونته في موضع الاسم كما زعم سيبيويه فيما مر من كلامه , ولا لتجرده من الناصب أو الجازم كما زعم الفراء , وإن نصبه ليس بتأثير أن ولن وإذن وكي, لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه , كما زعم النحاة , وإن جزمه ليس بتأثير(لم) أو (لما) أو غيرهما لاختصاصها به كما زعموا أيضا . وإنما كان كما ذكر المخزومي من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه , فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل , و(لا) دلالة له على أحدهما, اي نفي المستقبل , فاذا أريد ان يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي ب(لم) ام (لما) وسكن على آخره , أما استعماله ماضياً في الاثبات فلم يبق له أثر, وقد زال الاستعمال بعد شياع بناء (فَعَلَ) واختصاصه بالماضي . فقولنا : لم يفعل , انما يدل على نفي وقوع الحدث في الزمان الماضي اللاصق بالحال⁽¹⁾. واذا اريد اثبات الماضي نحو قولنا : كان يفعل , وقد كان يفعل , فدخول (كان) , و(قد كان) اكدتا الفعل الماضي وليس المضارع⁽²⁾ .

واذا أريد ان يخلص للمستقبل سبقته: أن ولن وإذن , وقد قالوا: (أن) تخلص الفعل المضارع للمستقبل , و(لن) تنفي المضارع في المستقبل , و(إذن) تتصدر جوابا يدل المستقبل او لحقته لواحق أخرى كالسين وسوف فتغير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب طروء معانٍ إعرابية ولا بسبب وجود عوامل ناصبة أو عوامل جازمة. ليصح أن يقال أنه معرب كما دأب النحاة عليه , وكما خدعتهم فكرة العمل , وفتوهموا إن حركات آخره آثار لعوامل لفظية او معنوية .

كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنية على أساس من فهم واع لطبيعة الفعل , لإبائه الفعل من حيث هيئته ودلالته ان يتحمل معنى من المعاني الإعرابية , كما يتحمل الاسم , وكان غريباً أن يتوهموا في (يفعل) ما لم يتوهموا في (فعل) و(إفعل) وان يذهبوا الى إعراب يفعل دون غيره , وهو بناء فعلي في معناه وفي دلالاته , فكان جديراً بهم ان يسووا بينه وبين (فعل) و(إفعل) فيقولوا ببناؤه . اما تصور

1 - المخزومي , ص 34 . (مرجع سابق) .

انه يشبه الاسم فيحمل عليه في إعرابه فليس له أساس . إلا الايمان بفكرة العامل والانخداع بالتغير اللفظي حين تسبقه أدوات مختصة به لا تدخل على غيره , كالأدوات التي سموها بالجازمة والأدوات التي سموها بالناصبه , مهملين ما جيء بهذه الأدوات من أجله , من وظائف لغوية لا يؤديها غيرها , كالنفي في (لم) , والوصل في (أن) ونحو ذلك مما للأدوات الأخرى من وظائف مماثلة أهملوا ذلك وهو من صلب تخصصهم وقوام دراستهم, وتشبتوا بفكرة العامل , وما تجره على الدرس النحوي الحي من آثار الجمود .

أما ما حسب ابن الأبناري أنه جاء بما لم يجيء به الاوائل من وجوه ظن أنها تصحح رأيه في إعراب (يفعل) فأبغى في التكلف , ودفع لهذا الدرس شوطا بعيداً في مجاهل ومتاهات لا آخر لها .

ويرد ابن يعيش رأي الفراء الذي رأى بأن العامل الرفع في المضارع إنما هو تجرده من النواصب والجوازم معللاً رده على الفراء بضعفه على وجهين :

الأول : الزعم بخلوه من النواصب والجوازم معناه التجرد أو العدم.

والثاني : يقود هذا الرأي إلى أن أول أحوال المضارع النصب والجزم والأمر بعكسه ولكن الكسائي يرى أن

العامل فيه الرفع هو ما ورد في أوله من الزوائد الأربعة.

لأنه كان قبلها مبنياً، وبها صار مرفوعاً. لذلك أضيف العمل إليها بالضرورة، إذ لا حادث سواها ؛ بيد أن الشارح يرد عليه هذا الرأي لأن حروف المضارعة (أنيت) إذا دخل أحدها الفعل صار من نفس الفعل، فكيف يعمل الشيء في نفسه؟ وإذا كان هذا صحيحاً فلماذا ينصبه الناصب ويجزمه الجازم عندما يدخلان عليه بوجود هذه الحروف ؟ فلو كان الزعم صحيحاً لما جاز دخولها عليها لأنها تجزم وتنصب، وعليه فقد ضعف الزعم⁽¹⁾.

وعلى الرغم من موقف ابن يعيش أمام هذا الخلاف؛ فإنه يناقض موقفه في باب الأمر عند جوابه عن الكوفيين القائلين: إن فعل الأمر معرب لأن (اذهب) أصله لتذهب فحذفت اللام للتخفيف هو في حكم الملفوظ به؛ لذلك كان معرباً مجزوماً بهذا الحرف المقدر فيقول الشارح : "والجواب عن كلام الكوفيين: أما قولهم أنه معرب فقد تقدم القول أن أصل الأفعال البناء، وسبب بناء المضارع ما في أوله من الزوائد وقد فقدت هنا"

وقال قبل ذلك : "إنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيونته على صيغة ضارع بها الأسماء ثم يقول بالنسبة للأمر : " إن غيرنا صيغة المضارع وبنيته التي كان يشابه الاسم عاد إلى أصله من البناء⁽¹⁾

وعلى العموم فالمسألة خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية؟ ومع ذلك لم تقدم احدها جوابا مقنعا حول علة إعراب المضارع .

7-3 دلالات بعض الأفعال المضارعة والماضية في النص القرآني :

1- دلالة فعل " يرى ورأى " :

(إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)

(وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) .. (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ

يَأْكُلْنَ سَبْعَ عِجَافٍ).

تغير زمن الفعل يطلق عليه عند بعض النحاة حكاية الحال أي: التعبير بالفعل المضارع عن الماضي فهل يوسف طلب التأويل ؟ هل إهتم به؟ بينما الملك كان يبحث عن التأويل وهذا معناه أنها مهمة لديه . يذكرها بحكاية الحال لأنها مهمة عنده.

كذلك أصحاب السجن قالوا: ((نَبَيْتَنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)) فهم طلبوا التأويل املا في تحققها. لكن يوسف عليه السلام لم يطلب التأويل. انما ذكر الرؤيا فقط كحدث تاريخي في الماضي . ولهذا تختلف الصيغة بقدر الإهتمام وإن كان لكل أحلام ورؤى , بمعنى (الموقف واحد) وهو الرؤيا , لكن المتكلم هو الْمُعْوَل عليه. قال أبو السعود: قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي) أى رأيتنى والتعبير بالمضارع لاستحضار الصورة الماضية - قال تعالى في سورة الأنفال : ((وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ الْمَآكِرِينَ)) وهو رأي متكلف غير مبني على قاعدة, وهي وجهة نظر ليس إلا .

1 - السعيد شنوكة. منهج التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل . ص 55معهد اللغة العربية وأدائها- المركز الجامعي الطارف- الجزائر

أيضا قوله تعالى على لسان ابراهيم : ((يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ)) الصافات :102 هنا الفعل المضارع قد يستخدم ليعبر به عن الماضي في ما يسميه القواعديون حكاية الحال كما يُعبر عن الماضي للمستقبل . كما في قوله تعالى : ((قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا)) البقرة: (144) , وحكاية الحال هو أن يُعبر عن الحال الماضية بالفعل المضارع للشيء المهم كأن يجعله حاضراً أمام السامع واستحضار الصورة في القرآن كثير وفي غير القرآن فكأن الرؤيا التي رآها ابراهيم عليه السلام لأهميتها استحضرها فاستخدم الفعل بصيغة المضارع .وقيل كما يُعبر عن الماضي للمستقبل .

ويرى الباحث من خلال سياق ما ذكره الاولون حول رؤية فعل (يرى) ودلالاتها واختلاف زمنها بين المضارع والماضي في الآيات القرآنية فلم يجد تبريرا وحجة حول اختلاف زمن الفعل باختلاف الآيات وسياق الحدث :

فيرى الباحث ويستنتج ما يلي :

* نبي الله يوسف عليه السلام أعطاه الله معجزة تأويل الأحاديث ,ويرها البعض أنها تفسير احلام، وهناك فارق كبير بين التفسير والتأويل من ناحية، وبين الأحلام والأحاديث من ناحية أخرى , لأن التأويل حدثاً وليس نصا تبعا لقوله تعالى ((هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ)) الاعراف : 52 , وأيضا في آية أخرى ((بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ وَاَلَمْ يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ)) يونس :39, فسيدينا يوسف يرى أحداث المستقبل بعين الله ماضياً وأنه أمر محتم، وكأنه يقرأ مستقبل الشخص حتى نهايته وفي وقائع وأحداث معينة , حيث يذكر في بداية السورة قائلا ((إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين)) يوسف :2.

فالفعل (رأى) في صيغة الماضي من ناحيتين : أنه حلم البارحة وزمن الحلم ماضٍ، وأنه (رآهم) ساجدين في زمن ماضٍ أيضا سيأتي بعد أربعين سنة، لأنه أمر محتوم في كتاب الله قد أراه الله لنبيه يوسف وتلك معجزته .

* نبي الله إبراهيم عندما رأى في منامه قصة ذبح ابنه فقال: ((إني أرى في المنام اني اذبحك)) فالفعل (أرى) مضارع أي أنه لم يكتمل ومن الممكن تغير الفعل او الغائه ولذلك لم يكن محتما ذبح سيدينا اسماعيل فالفعل ليس ماضياً محققاً، بل مضارعا قابلا للتغير أو الإيقاف . وذكر بعض النحاة سبب أن الفعل في صيغة المضارع لتكرار الرؤيا أكثر من مرة , ومع ذلك فلم تثبت هذه الرواية .

* رؤية ملك مصر وصاحبي السجن لم تكن رؤية محققة واقعية , بل هي ظرفية تتوقف على تأويل سيدنا يوسف وما تؤول إليه الأحداث بعد سنين.

2- دلالة فعل " قتل ويقتل " :

((مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)) المائدة: 32 .

((وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)) النساء: 93 .

((قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) البقرة: 92.

من المعروف أن زمن القتل قصير جدا بحكم وقوعه, فهو لحظات يتم فيها إزهاق النفس وخروجها من الجسد بإحدى وسائل القتل كالسيف أو الخنجر أو المقصلة أو الرصاص, لذلك فزمن رؤيته في المضارع صعب جداً ولا يقتصر إلا على شخص حاضر الواقعة أو لحظات الاحتضار, فمن الطبيعي لغويا أن يات في زمن الماضي دائما ولكن للنص القرآني دلالات لها معنى فمثلا:

الآية الأولى: ((من قتل)) في زمن الماضي وهي سرد وصفي لمن قتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا ولم يعط حكماً أو حداً أو عقاباً واضحاً على من قتل نفساً .

الآية الثانية: ((من يقتل)) والقصد بها في حكم المستقبل مع بيات النية مسبقه, لان زمن المضارع لا يحدث مع فعل القتل فكان حكمها: ((فجزاؤه ...)). لذلك جاءت السكون علامة الاستقبال. إذا (من يقتل) الجملة في زمن المستقبل بدلالة السكون, والجملة مركبة من: (مَنْ) مع (يقتل) تقع في زمن المستقبل .
الآية الثالثة: ((فلم تقتلون ...)) ليست في زمن المضارع (تزمينا) بل حدثا , لان سياق الآية أتى بعدها ((من قبل)) وهي دلالة الماضي , والاثبات أن الآية في سياق تكرار القتل للانبيا .

3- دلالة فعل " يشكر وكفر " :

((وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)) لقمان: 12.

انت صيغة المضارع في فعل (يشكر) لأن الشكر يكون في كل لحظة على كل نعم الله أي (الاستمرارية) وهو

دلالة امتداد الفعل وتكراره , أما (ومن كفر) جاء بصيغة الماضي, لأن الكفر يحصل مرة واحدة فقط, وبعدها يصبح كافراً وهو قصير الحدوث وليس مستمراً .

4- دلالة فعل "سأل ويسأل" :

((إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُجِبْكُمْ تَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ)) محمد: (37)

في هذه الآية أتى فعل "يسأل" بهذه الصيغة لأن سؤال الأموال متكرر , فجاء الفعل بصيغة المضارع,

بينما في الآية : ((قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا))

الكهف:76, بينما السؤال هنا حصل مرة واحدة فجاء بصيغة الماضي.

5- دلالة فعل "تؤمنون" و" آمنوا" :

اختلف إعراب النحويون في قوله تعالى: ((يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ

(10) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (11)

يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ

الْعَظِيمُ)) الصف: 10-12

تناولت الباحثة د. شيماء في هذه الآية قضية الخلاف حول الآية (تؤمنون بالله) هل هي استئنافية أم

تفسيرية ؟ حيث رأت أن عدداً من النحويين منهم الفراء والرخف والمبرد وابن السراج قالوا أن: (تؤمنون

بالله) تفسيرا للتجارة وعللوا بذلك أن المعنى هو: (آمنوا بالله), ودليلهم قراءة ابن مسعود (آمنوا بالله

ورسوله وجاهدوا) , وعلى هذا يكون قوله (يغفر) مجزوماً بالأمر الصريح أي أنه جواب (يؤمنون) لكونه

بمعنى (منوا), قال الزجاجي : " وقوله (يغفر لكم) هذا جواب (تؤمنون بالله) لان معناه معنى الأمر, أي (

آمنوا بالله وبرسوله وجاهدوا ... يغفر لكم) فقد غلط بعض النحويين فقال هذا جواب (هل) وهذا غلط

بين ليس اذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم , انما يغفر لهم اذا امنوا وجاهدوا فانما هو جواب تؤمنون

بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم" (1).

1 - شيماء رشيد محمد زنكنة. الخلاف النحوي في ترتيب الجملة. ص132. دار صفاء للنشر والتوزيع. العراق 2011.

ثم تطرقت الباحثة حول مناسبات النزول لهذه الآية ليجاد مخرج حول الخلاف الذي وقع عليها واستدلت بما ذكره الزمخشري : إن أسباب نزول هذه الآية على إن قوله (تؤمنون بالله) جملة استئنافية , " فعن ابن عباس أنه قال لو كنا نعلم أي الاعمال أحب إلى الله وأفضل لعلمناه , فنزلت (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ). قال المسلمون لو علمنا ما هذه التجارة لأعطينا فيها الأموال والأهلين فنزلت (تؤمنون بالله ورسوله) .

ومن هنا يرى الباحث أن جملة : (تؤمنون بالله) فعلٌ مضارعٌ وليس أمراً ولا لكان (تؤمنوا) لان الأمر مبني على حذف النون والمضارع مرفوع بثبوتها .ولكن الفراء والاحفش وابن سراج ود. شيماء رووا ان الجملة هي شرطية تحتوي على فعل الشرط الشرط وهو (تؤمنون) وجواب الشرط (يعفر) لذلك عللوا وجود السكون على فعل (يعفر) دون أن يسبقه جازم ولكنهم لم يعللوا ثبوت النون في فعل (يؤمنون) .

وبذلك يستخلص الباحث أنهم لم يتطرقوا لوجود هذه المشكلة أصلا بل اعتبروا أن المشكلة في كون الجملة (تؤمنون بالله) هل هي استئنافية أم تفسيرية فقط .

فالفعل (تؤمنون) فعل مضارع أي أنه الله يخبر القوم حين تؤمنون بالله وحين (تجاهدون) . وبلاغة الفعل المضارع يعطي إحاء على استمرارية الأجيال التي تلي القوم الذين عاصروا الرسول, لذلك لم يأت فعل أمر ليكون مقصورا على فئة دون أخرى . ثم يأتي الجواب (يعفر) وجاء ساكنا دون أن يسبقه جازم ودون وضع فرضيات للي النص بوضع (أن) المضمرة أو تقديرا لمعنى لم يذكره عز وجل . فعلامه السكون على نهاية الفعل رغم أن ظاهره فعل مضارع إلا انه فعل مستقبلي وهذه نتيجة لفعل تؤمنون.

7- دلالة "يتلون و اقاموا" :

((إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنَّ

تَبَوَّرُوا)) فاطر:29 "يتلون" فعل مضارع و"أقاموا" فعل ماض, والفعل المضارع يدل على الحال والتجدد

والاستقبال, والماضي مضى هذا هو الأصل, وفي الآية ذكر تعالى أكثر ما يتجدد أولاً لأن تلاوة القرآن أكثر من الصلاة لأن إقامة الصلاة لا تكون إلا بقراءة القرآن وقراءة القرآن تكون في كل وقت, وإقامة الصلاة هي أكثر من

الأنفأق إذن فالأفعال مرتبة في الآية بحسب الكثرة وبحسب الاستمرار فبدأ بما هو أكثر بالأكثر والأكثر استمراراً ثم بما دونها كثرة (الصلاة) ثم الأقل (الأنفأق).

فعل (أقاموا) هو فعل ماض فهل مضى؟ الفعل الماضي بعد اسم الموصول يكون له زمانان. فقد يكون له زمن ماض مثل قوله تعالى: ((الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا)) آل عمران: 173, وقد يحتمل معنى الماضي والاستقبال مثل قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)) سورة البقرة: 160. هذه الأفعال الماضية في الآية ((تابوا وأصلحوا وبيَّنوا)) تدل على احتمال الاستقبال لأنها جاءت بعد الكتمان ((إن الذين يكتُمون)). أصلاً زمن الفعل الماضي بعد الاسم الموصول يحتمل الماضي ويحتمل المستقبل.

وهناك أمور قطعية وهنالك أمور تبقى مشتركة. أما (كان) فلها أزمنة خاصة بها فهي تفيد الاستمرارية (كان ولا يزال) وتأتي أصلاً للاستقبال كما في وصف الآيات للأخرة ((وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا)) النبا: 19. وأيضا (وكان الله غفوراً رحيماً) فهي تدل على كونه ولا يزال غفوراً رحيماً وهذا كونه سبحانه، لأن الله خارج فهمنا للزمن فهو خالق الزمان والمكان.

8- دلالة إجتماع الفعل الماضي والمستقبل :

((أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ)).

(أَتَى) أي جاء ودنا وقرب، (أَمْرُ اللَّهِ). قال ابن عرفة: تقول العرب أتاك الأمر وهو متوقع بعد، أي: أتى أمر الله وعدا فلا تستعجلوه وقوعا.

(أَمْرُ اللَّهِ) قال الكلبي وغيره: المراد منه القيامة. قال ابن عباس لما نزل قوله تعالى: ((اَفْتَرَبَتِ السَّاعَةُ)) القمر: 1. قال الكفار بعضهم لبعض: إن هذا يزعم أن القيامة قد قربت فأمسكوا عن بعض ما كنتم تعملون حتى تنظروا ما هو كائن، فلما لم ينزل شيء قالوا: ما نرى شيئاً فنزل قوله ((اَفْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)) الأنبياء: 1، فأشفقوا، فلما امتدت الأيام قالوا: يا محمد ما نرى شيئاً مما تخوفنا به فأنزل الله تعالى: ((أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ)) فوثب النبي صلى الله عليه وسلم ورفع الناس رءوسهم وظنوا أنها قد أتت حقيقة فنزلت (فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ) فاطمأنوا. والاستعجال: طلب الشيء قبل حينه.

(أتى أمر الله فلا تستعجلوه) أتى: هذا فعل ماضٍ من جهة الصيغة، أما من جهة المعنى فهو الإستقبال
بدليل (فلا تستعجلوه) الإستعجال يكون لما يأتي لا لما انقضى وانتهى، إذن (أتى هذا) داخل في الحد، لو قلنا
ما دل على حدث وزمان غير منقضى ، (أتى هذا) زمان غير منقضى إذن هو فعل مضارع نقول لا زمان غير
منقضى في (أتى هذا) من جهة الإستعمال دلالتة على الإستقبال دلالة عارضة وليست أصلية .

8-3 الدلالات البلاغية لانحراف الفعل المضارع

نلاحظ أن مجيء الأفعال في السياق القرآني كثيراً ما يخرج عن النمط المألوف للغة من حيث التصرف
في أزمنة الفعل، وذلك كالتعبير عن الحدث الماضي بالمضارع والتعبير عن الحدث المستقبل بالزمن الماضي،
وكثيراً ما نجد السياق القرآني لا يجري على نمط واحد في المطابقة الزمنية بين الأفعال، إذ يحصل تصرف في
التحول الداخلي للسياق نفسه بالمخالفة في أزمنة الأفعال، كأن يرد في السياق ذكر الفعل المضارع ثم ينكسر
النسق السياقي بمجيء الفعل الماضي في السياق نفسه أو العكس، مما يثير التساؤل عن معرفة سبب ذلك
التحول ودلالته التعبيرية في السياق القرآني.

وهذا التحول "يكشف عن تصادم الأزمنة على مستوى البنية السطحية مما يدفع المتلقي إلى الانتباه
والتفاعل مع النص، ومحاولة إعادة التوافق بين صيغ الأفعال وأزمنتها في البنية العميقة. هذا من الناحية
البلاغية ، اما من الناحية القواعدية فهناك خلل عند تععيد القران نحوياً ' غفد اختلط الموضوع للمتلقي
لايجاز التصريف الفعلي بلاغياً او نحوياً .

فالبنية العميقة تستوجب المطابقة في أزمنة الفعل في السياق اللغوي، والتحول عنها إلى البنية السطحية التي
برزت على سطح النص تستدعي تحولاً في المعنى يرافق هذا التحول في المبني.

ونحن في تناولنا لهذا التحول في صيغ الأفعال، لا نتناولها من الناحية الصرفية (اي قواعدياً)، وإنما
نتناولها من حيث دلالة الزمن النحوي الذي وردت فيه في السياق.

إذ تناول هذه الصيغة مفردة خارج السياق اللغوي يعد تناولاً صرفياً، وتناولها في السياق الواردة فيه من حيث
الدلالة الزمنية يعد تناولاً نحوياً سياقياً.

8-3 صور تحولات الفعل:

تتمثل التحولات في الأفعال في ست صور هي على النحو الآتي:

1-8-3 التحول عن الفعل الماضي إلى المضارع:

مجيء المضارع بعد الماضي في هذا الضرب من التحول يكون على نوعين:

نوع يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث قد مضى وانقضى، ونوع آخر يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.

أما النوع الأول: فمجيء المضارع فيه للدلالة على حدث قد مضى،

وقد قرر علماء البلاغة أن المضارع في الحالة هذه يقصد به استحضار الصورة للحدث الماضي، وكأنه أمر مشاهد بارز للعيان، يقول ابن الأثير: "واعلم أن الفعل المستقبل إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل، كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي".

وهذا ما أطلق عليه الزمخشري مصطلح "حكاية الحال". يقول الزمخشري عند قوله تعالى: ((وَاللَّهُ

الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ)) فاطر: 9.

فإن قلت لم جاء "فَتُثِيرُ" على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة

الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية.

فالسباق هو الذي أضفى على الفعل المضارع في هذه الحالة دلالة زمنية معينة، وذلك من عطف

الفعل المضارع على الفعل الماضي، إذ يقتضي السياق بموجب المطابقة الزمنية أن تجري الأفعال الواردة فيه

على نسق واحد، يقول السيوطي: "وما عطف على حال أو مستقبل أو ماضي أو عطف عليه ذلك فهو مثله؛

لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفي"⁽¹⁾.

فمجيء الفعل المضارع في الحالة هذه خارجاً عن النسق العام للسياق يؤدي إلى توليد بارزتين في

السياق، دلالة نحوية متمثلة في الفعل المضارع الدال على الزمن الحاضر أو الاستقبال، ودلالة سياقية متمثلة

في الإشارة إلى الزمن الماضي، وذلك بالعطف على الماضي أو مجيئه بعده، فالدلالة السياقية تقتضي مضيه

1- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 216، (مرجع سابق).

والدلالة النحوية للصيغة تقتضي استحضاره، فيجمع بين الداليتين ليقال: إنه الماضي الحاضر، أو بعبارة (فندريس): هو المضارع التاريخي. وذلك استعمال شائع في الحكاية حيث يسمى بالحاضر التاريخي، وفيه يجد المثقفون سحراً خاصاً، يقولون بأن الحاضر أكثر تعبيراً أو أبلغ حتى يجعل المنظر يحيا من جديد أمام عيني القارئ، ويرجع بفكرنا إلى اللحظة التي دار فيها الحديث⁽¹⁾.

ويقول ابن الأثير: "فإن قيل: إن الفعل الماضي أيضاً يتخيل منه السامع ما يتخيله من المستقبل، قلت في الجواب: إن التخيل يقع في الفعلين معاً، لكنه في أحدهما وهو المستقبل أوكد وأشد تخيلاً؛ لأنه يستحضر صورة الفعل، حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها في حال وجود الفعل منه، ألا ترى لما قال تأبط شراً "فأضربها" تخيل للسامع أنه مباشر للفعل، وأنه قائم بإزاء الغول، وقد رفع سيفه لضربها، وهذا لا يوجد في الفعل الماضي؛ لأنه لا يتخيل السامع منه إلا فعلاً قد مضى من غير إحضار للصورة في حالة سماع الكلام الدال عليه، وهذا لا خلاف فيه."⁽²⁾

وعد السكاكي هذا النوع من التحول أصلاً بلاغياً ثابتاً إذا اقتضى السياق اللجوء إليه، فقال: "وإنه - أي الانتقال من التعبير بالماضي إلى المضارع- طريق للبلغاء لا يتحولون عنه، إذا اقتضى المقام سلوكه." ويرد هذا النوع من التحول بكثرة في الكتاب العزيز، ويعد من روائع البيان فيه، إذ عمد القرآن الكريم إلى صورة مغرقة في القدم فاستدعاها من الماضي السحيق إلى الزمن الحاضر؛ لتصبح كأنها مشاهدة ماثلة للعيان، من ذلك قوله تعالى مخاطباً اليهود: ((أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ)) البقرة: 87

ففي هذا السياق حصل تحول عن الفعل الماضي "كذبتهم" إلى الفعل المضارع "تقتلون" وكان مقتضى السياق بموجب المطابقة الزمنية بين الأفعال أن يكون على النحو "فريقاً كذبتهم وفريقاً قتلتم." لا سيما أنه يتحدث عن أمر حدث في الزمن الماضي، من تكذيب اليهود للأنبياء وقتلهم إياهم، لكن السياق تحول عن الماضي إلى المضارع؛ لأن قتل الأنبياء أمر فظيع، فأراد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.

1 - جوزيف فندريس. اللغة، ترجمة: عبد الحمد الدواخلي - محمد القصاص. الناشر: المركز العربي للترجمة 1989. ص 56.
2 - مرجع سابق ج 2 ص 233

وسياق هذه الآية يشابهه سياق آخر وهو قوله تعالى: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيُكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) البقرة: 91. إذ جاء الفعل المضارع "تقتلون" الدال على الحال مقترناً بظرف الزمان "قبل" الدال على الماضي، مما يجعل دلالة الفعل المضارع دالة على الزمن الماضي، فالفعل لا يدل على زمن الحدوث، وإنما يدل على زمن الإخبار، فللفعل الماضي زمانان: زمن حدوث ووقوع، وزمن إخبار عنه، وهو ما أشار إليه الزجاجي بقوله: "والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمانان، لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه." ونجد أن السياق القرآني قد نسب جريمة القتل إلى الأحفاد عندما خاطبهم فقال: "فلم تقتلون أنبياء الله من قبل"، في حين أن القتل قد حصل في الزمن الماضي من الأجداد، وذلك من بلاغة السياق القرآني، إذ أفاد الفعل "تقتلون" الاستمرارية للحدث، كما أفاد الحضور للمشهد في الأذهان، إشارة إلى أن نزعة القتل والإجرام تسري في دماء الأحفاد كما سرت في دماء الأجداد. وفي ذلك تنبيه في الوقت نفسه على أنهم ذرية بعضها من بعض، وأنهم سواسية في الجرم، فعلى أيهم وضعت يدك فقد وضعتها على الجاني الأثيم؛ لأنهم لا ينفكون عن الاستئنان بسنة أسلافهم، أو الرضى عن أفاعيلهم، أو الانطواء على مثل مقاصدهم. أضفى ظرف الزمن الماضي "قبل" على السياق دلالتين، دلالة تفيد إرجاع السياق اللغوي للفعل إلى الزمن الحقيقي للحدث وهو الماضي، ودلالة أخرى توحى بأن قتل الأنبياء قد كان في الزمن الماضي في حق من سلف منهم، أما هذا النبي فلا يمكنون منه، فالله يعصمه من الناس، يقول دراز⁽¹⁾: "ولقد كان التعبير بهذه الصيغة مع ذكر الأنبياء بلفظ عام مما يفتح باباً من الإيحاش لقلب النبي العربي الكريم وباباً من الأطماع لأعدائه في نجح تداييرهم ومحاولاتهم لقتله، فانظر كيف أسعفنا بالاحتراس عن ذلك كله بقوله "من قبل" فقطع بهذه الكلمة أطماعهم وثبت بها قلب حبيبه، إذ كانت بمثابة وعده إياه بعصمته من الناس."

"فإذا أخذنا بدلالة الماضي للظرف "قبل" كانت دلالة الفعل "تقتلون" تفيد استحضار الصورة لحدث مضى في الزمان، وإذا أخذنا بما توحىه دلالة "قبل" من استحالة حصول الفعل وتحققه بالنسبة لهذا النبي، كانت دلالة الفعل "تقتلون" تفيد تجدد محاولة الفعل منهم والاستمرار، والجمع بينهما نوع من الانفتاح الدلالي للنص القرآني.

1- محمد عبد الله دراز، ولد بقرية محلة دياي إحدى قرى دلتا مصر بمحافظة كفر الشيخ حالياً، توفي في الثامن من نوفمبر 1894 م

ولكننا نجد سياقاً آخر في القرآن الكريم يرد فيه الإخبار بصيغة ضمير الغائب في الحديث عن بني إسرائيل، كما هو الحال في قوله تعالى ((لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ)) المائدة: 70 وهذا السياق تنسجم فيه الدلالة الزمنية للسياق الداخلي من خلال الإخبار عن سبق من بني إسرائيل بصيغة ضمير الغائب "إلهم، جاءهم، أنفسهم" مع السياق الخارجي للزمن الماضي، وبناءً على ذلك فتتصرف دلالة الفعل المضارع "يقتلون"، في الحالة هذه إلى استحضار الصورة لا غير، وليس فيه دلالة استمرار الحدث وتجده. يقول الزمخشري⁽¹⁾: "حيء "يقتلون" على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل واستحضاراً لتلك الحالة الشنيعة للتعجب منها".

ومما سبق ذكره يمكننا الجمع بين دلالات هذه السياقات المختلفة، لنقول: إن دلالة الفعل "يقتلون" تفيد استحضار صورة قتل الأجداد للأنبياء تبشيعاً لقبح فعلتهم، وذلك من سياق الإخبار عنهم بضمير الغائب، وفيه دلالة على استمرار الحدث وتجدد حصوله من الأبناء والأحفاد وذلك من سياق الخطاب، وفيه تبيين من تحقق ذلك وحصوله في حق هذا النبي، وهذا يعد من بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم، فقد تم توظيف القيمة الزمنية في صياغة الفعل للحصول على مساحة تتعدد فيها الدلالات للنص وتتسع.

وكما أن وظيفة استحضار الصورة في سياق الآيات السابقة كان لغرض تصوير فظاعة الحدث وقبحه، فكذلك نجد استحضار الصورة في سياق آخر يرد للفت الأنظار إلى موضع القدرة والاعتبار، من ذلك قوله تعالى ((وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ)) فاطر: 9

فإنه إنما قال: "فتثير، مستقبلاً، وما قبله وما بعده ماضي؛ لذلك المعنى الذي أشرنا إليه وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة" (يتحول الماضي المنفي إلى المضارع المنفي فيفيد الفعل المضارع في هذه الحالة تأكيد المنفي، وليس استحضار الصورة كما هو الحال مع المضارع المثبت، وهو ما ذهب إليه ابن جني (ت 392هـ) إذ قال (2): "ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه الماضي؛ وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي،

1- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب المؤلف: المحقق: د. علي بو ملحم، ص129، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ص129

2- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. اللمع في العربية، ص 234، المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت

ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فالمضارع معدوم باعتبار أنه لم يقع بعد، أما الماضي فقد وقع وانتهى، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع". وفي هذا النفي نوع من التوكيد، فالتعبير بالمضارع المنفي بدلاً من الماضي لا يفيد عند ابن جني استحضار الصورة، كما يفيد التعبير بالمضارع بصفة عامة، ولكنه يأتي لإرادة التوكيد .

وبناء على ما تقدم يكمننا فهم سر التحول في سياق قوله تعالى ((وَلَقَدْ أَخَذْنَاَهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ)) المؤمنون، 76 . فالتوقع من سياق هذه الآية أن تكون على النحو التالي: "فما استكانوا لربهم وما تضرعوا" لكن السياق القرآني تحول عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي، والسبب في ذلك أن حالة التضرع هي مرتبة أعلى في الخضوع من الاستكانة نفسها، إذ التضرع ضرب من الإمعان في الابتغال واللجوء إلى الله تعالى، فنفي ما هو أدنى يستلزم من باب أولى التأكيد في نفي ما هو أعلى رتبة، فإذا انتفت الاستكانة منهم، فمن باب أولى ينتفي حصول أدنى تضرع منهم، لذا تحول السياق في النفي عن الماضي إلى المضارع؛ فنفي المضارع أشد تأكيداً من نفي الماضي، -كما سبق ذكره عند ابن جني- فوافق المقال مقتضى الحال.

ولعل ذلك ما قصده ابن عاشور⁽¹⁾ بقوله: "والتعبير بالمضارع في "يتضرعون" لدلالته على تجدد انتفاء تضرعهم". إذ يفهم من قوله: "تجدد الانتفاء" تكرار النفي واستمراره وذلك ضرب من التأكيد، وكأني بالسياق يقول: "ما تضرعوا، وما تضرعوا، وما تضرعوا، وما تضرعوا، ..."، فقال: "وما يتضرعون"، وهو ما يفهم أيضاً من قول الألويسي⁽²⁾: "وعبر في التضرع بالمضارع ليفيد الدوام، إلا أن المراد دوام النفي، لا نفي الدوام". ولو جرى السياق على النمط المتوقع فجاء "فما استكانوا لربهم وما تضرعوا" لكان المقصود -والله أعلم- وما تضرعوا التضرع المطلوب لرفع البلاء وكشف العذاب، وإنما جاء "وما يتضرعون" لنفي حصول أدنى شيء من التضرع أصلاً.

ولا منافاة فيما قررناه هنا وبين قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ * لا

تَجْأَرُوا الْيَوْمَ إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنصِرُونَ ﴿ المؤمنون: 64-65 . فهناك فرق بين الجؤار والتضرع.

1 - محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير، الناشر: الدار التونسية للنشر . المجلد 5ص125 .
2 تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي د عبدالله الهتاري 2008 على موقع الانترنت ملتقى اهل التفسير:
<https://vb.tafsir.net/tafsir11092/#.WvGXHpq-nIU>

يقول الشهاب الخفاجي (ت 1069هـ): "فالتضرع يستعمل فيما إذا كان عن صميم القلب لا باللسان فقط، ولذا عبر عن استغاثتهم أولاً بالجوار الذي هو من صوت الحيوان، فلا منافاة بينهما كما توهم." وللتحول إلى المضارع دلالات تخرج عن دلالة استحضار الصورة إلى معانٍ أخرى يشي بها السياق القرآني الكريم، من ذلك دلالة التلطف في الخطاب، وكثرة وقوع الفعل وتكراره، أو تجده واستمراره، فمن دلالة التلطف في الخطاب قوله تعالى ((قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا نَعْمَلُونَ)) سبأ: 2

لقد كان من المتوقع لدى المتلقي أن يجري السياق على نمط واحد فيكون "قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما أجرمتم"، ولكن السياق القرآني تحول عن الظاهر والمتوقع تحولين، تحولاً معجمياً عن لفظة "أجرم" إلى لفظة "عمل"، وتحولاً نحويّاً عن الماضي "أجرمنا" إلى المضارع "تعملون".

وعلى ذلك الألوسي فقال: "وهذا أبلغ في الإنصاف، حيث عبر عن الهفوات التي لا يخلو منها مؤمن بما يعبر به عن العظائم وأسند إلى النفس، وعن العظائم من الكفر ونحوه بما يعبر عن الهفوات، وأسند للمخاطبين، وزيادة على ذلك أنه ذكر الإجماع المنسوب إلى النفس بصيغة الماضي الدالة على التحقق، وعن العمل المنسوب إلى الخصم بصيغة المضارع التي لا تدل على ذلك. وهذا أسلوب غاية في الكسب للخصم إلى جانب المتحدث، وطريق بارع في التغاضي عن هفوات الخصم، ووسيلة لتحريك دوافع التفكير في المقول، مما يشير إلى وعي الداعية إلى الله في الأسلوب الذي يدعو به الناس.

ومن السياقات القرآنية التي يرد فيها هذا التحول للدلالة على كثرة وقوع الفعل وتكراره قوله تعالى: ((وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيِّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)) الزخرف: 6-7. ففي هذه الآية نجد التحول عن الفعل الماضي "أرسلنا" إلى الفعل المضارع "يأتهم"، وكان المتوقع بموجب المطابقة بين الأفعال أن يرد السياق على النحو التالي: "وكم أرسلنا ... وما أتاهم ... إلا استهزؤا به"; لأنه يخبر عن حدث مضى، وذلك بقرينة لفظية، وهي قوله "في الأولين"، ولكن التحول إلى الفعل المضارع "يأتهم" في هذا السياق دل على الكثرة والتكرار، فكثرة مجيء الرسل قوبل بكثرة الاستهزاء، والفعل الدال على ذلك "يستهزؤون" مسبقاً بـ (كان) "وسبق

الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي، ووقوعه بصورة متكررة. قال الرازي⁽¹⁾: والمعنى أن عادة الأمم مع الأنبياء الذين يدعونهم إلى الدين الحق هو التكذيب والاستهزاء.

والفرق بين هذا النوع من التحول الدال على الكثرة والتكرار والنوع الآخر الذي يليه الدال على الاستمرار، أن التكرار يتخلله فترات انقطاع، وإن كانت متقاربة في الزمان، في حين أن الاستمرار يقتضي الاتصال.

ومن أمثلة مجيء هذا التحول للدلالة على الاستمرار، قوله تعالى: ((وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)) البروج: 8.

لقد تحول السياق القرآني عن الفعل الماضي "نقموا" إلى المضارع "يؤمنوا" وكان يتوقع أن يرد السياق على النحو التالي: "وما نقموا منهم إلا أن آمنوا بالله العزيز الحميد؛ لأنه يخبر عن حدث مضى وانقضى، وهو ما حصل للفئة المؤمنة على أيدي أعدائهم، واللافت للنظر، هو مجيء الفعل المضارع "إلا أن يؤمنوا" وليس "إلا أن آمنوا"، كما هو الحال في قوله تعالى ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ)) المائدة: 59.

فما السر في مجيء الفعل "نقموا" ماضياً في سياق سورة البروج، والتحول عنه إلى المضارع "يؤمنوا" في السياق نفسه، في حين ورد العكس في سورة المائدة إذ جاء الفعل "تنقمون" مضارعاً وتحول عنه إلى الماضي "أمننا"؟!

والذي يظهر أن السياق هو الذي يفرض التعبير المقصود للمعنى المسوق له، فيكون كل سياق قد اختص بتركيب قصد إليه معنى، وهو من البلاغة بمكان؛ لأنه يقتضي موافقة الكلام لمقتضى الحال. إن مجيء الفعل "نقموا" ماضياً في سياق الآية السابقة من سورة البروج يشير إلى أن هذه النقمة مضت وانتهت بهلاك الذين فُتِنُوا من المؤمنين، فليس فيها تجدد واستمرار، ودل التحول إلى صيغة المضارع "إلا أن يؤمنوا" على أن أعداءهم نقموا منهم استمرارهم على الإيمان وثباتهم عليه. في حين دل سياق الآية من سورة المائدة على أن نقمة أهل الكتاب متجددة مستمرة ضد المسلمين لا تنقطع عنهم بحال، بدلالة الفعل المضارع

1- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب. تفسير سورة الزخرف، ص 54. دار الكتب العلمية. بيروت. سنة النشر: 2004م - 1425هـ.

"تنقمون"، ودل التحول إلى الفعل الماضي "أمنّا" أن إيمان المسلمين حاصل متحقق، فهو في حكم الماضي في تحققه وحصوله، فلا مطمع لأعدائهم في ارتدادهم عنه. ويبرز الانفتاح الدلالي للنص القرآني في هذا السياق، ليضيف دلالة أخرى للفعل الماضي مفادها أن إيمان المسلمين ليس حادثاً، وإنما هو امتداد لقافلة الإيمان التي مضت في تاريخ البشرية.

وما سبق ذكره من الآيات القرآنية هي نماذج للنوع الأول الذي يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث مضى وانقضى.

2-8-3 وضع المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.

يقر البلاغيون أن مجيء المضارع للدلالة على الحال والاستقبال يفيد التجدد والحدوث، وأن هذا الحدث مستمر الوجود ولم يمض، يقول ابن الأثير: "وعطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين: أحدهما بلاغي، وهو إخبار عن ماضٍ بمستقبل، والآخر غير بلاغي: وليس إخباراً بمستقبل عن ماضٍ، وإنما هو مستقبل دلّ على معنى مستقبل غير ماضٍ، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض".

ويُفهم من كلام ابن الأثير أن هذا النوع من التحول ليس ضرباً من ضروب البلاغة، وما ذهب إليه ليس صحيحاً، إذ البلاغة هي موافقة المقال لمقتضى الحال، وقد جاء هذا التحول ليوافق مقتضى الحال الذي سيق من أجله كما سنوضحه لاحقاً في هذا البحث، وقد استعمل في النصوص الأدبية الراقية لا سيما القرآن الكريم، ولا يكون ذلك إلا لمنحى بلاغي، إذ لا يقع ما ليس بليغاً في كلام الله عزوجل، وقد اعترض محمد أبو موسى على ابن الأثير لإخراجه هذا النوع من التحول من البلاغة فقال: "ولست أدري لماذا كان هذا القسم غير بلاغي؟ أليست البلاغة نظراً فيما تنطوي عليه خصائص الألفاظ وأحوالها لإبراز معانيها وبيان لطائفها ومطابقتها لبيان الكلام؟ وأليس هذا داخلاً في أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال؟"⁽¹⁾

بل إن ابن الأثير نفسه عند تحليله لنماذج قرآنية من هذا النمط، أشار إلى وجه البلاغة والبيان فيها، مما يوحي بالتضارب لديه.

ويشير هذا النوع من التحول في السياق القرآني إلى دلالات عديدة منها:

-الدلالة على التجدد والاستمرار للحدث.

1 - عبدالله الهتاري. تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي. ملتقى أهل التفسير (مرجع سابق).

-الدلالة على إطالة مشهد الحدث.

-التركيز على نتيجة الحدث⁽¹⁾.

فمن السياقات التي يدل هذا التحول فيها على التجدد والاستمرار قوله ((الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ

قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ)) الرعد: 28.

تحول إلى المضارع (تطمئن) لدلالته على تجدد الاطمئنان واستمراره؛ وأنه لا يتخلله شك ولا تردد. ولو

جرى السياق على نمط واحد فكان "واطمأنت قلوبهم" لما أفاد معنى التجدد والاستمرار الذي نجده في زمن

المضارع الذي أضفى دلالة الزمن المفتوح في الماضي والحاضر والاستقبال، فقلوبهم قد اطمأنت بذكر الله منذ

الزمن الماضي وما تزال تطمئن في الحال والاستقبال، في حين ورد ذكر الإيمان بصيغة الماضي "آمنا" لإفادة

معنى الحصول والتحقق، فهو ثابت متحقق كتحقق الماضي⁽²⁾.

ومنه قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا

وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ)) الرعد: 22 . فقد تحول عن الماضي الصلة

"صبروا" وما عطف عليه إلى المضارع "يدرؤون"، وذلك "لاقتضاء المقام إفادة التجدد إيماء إلى أن تجدد هذا

الدرء مما يحرص عليه، لأن الناس عرضة للسيئات على تفاوت، فوصف لهم دواء ذلك بأن يدفعوا السيئات

بالحسنات) "ومن السياقات التي يرد فيها هذا التحول للدلالة على إطالة مشهد الحدث لما في ذلك من

التخويف والتهديد قوله تعالى: (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي

مَكَانٍ سَحَابٍ) الحج: 31.

إذ حصل في هذا السياق تحول عن الفعل الماضي خرّ إلى المضارع "فتخطفه" أو "تهوي"، ولم يأت

السياق على نمط واحد فيكون "خرّ من السماء فخطفته الطير أو هوت به الريح"، وذلك أن الفعل الماضي

يشير في هذا السياق إلى تحقق حصول الخور من المشرك لا محالة حاله حال الماضي في تحققه، فقال: "خرّ

من السماء"، وفيه دلالة على سرعة حصول الخور والسقوط دون تماسك أو انتظام، كما يوحي به جرس

اللفظة "خرّ" وقصرها وخفتها، وتكرار صوت الراء فيها إشارة إلى تكرار السقوط والهوي والتقلب في الهواء، وما

1 - فايز مدالله الذنبيات. القرائن البلاغية للترجيح بين التأويلات عند ابن الأثير في كتاب المثل السائر ص 34. عمادة البحث العلمي. الجامعة الأردنية 2016 .

2 - عبدالله الهتاري. (مرجع سابق).

أضفاه التفخيم في الخاء والراء من تفخيم لمشهد الهوي نفسه "فالملاحظ هو سرعة الحركة مع عنفها وتعاقب خطواتها في اللفظ بـ "الفاء" وفي المنظر بسرعة الاختفاء

ثم تحول إلى المضارع "فتخطفه" و"تهوي" لاستحضار صورة خطف الطير إياه وهوي الريح به. فكان التحول إلى المضارع لاستحضار المشهد وإطالته، وأمعن في إطالة مشهد الهوي أيضاً مجيء الحرف "في" الذي أفاد هنا الإمعان في تصوير التسفل والسقوط، وكأن المكان السحيق قد أصبح ظرفاً ووعاءً له لا ينتهي فيه إلى قرار. ولو قال: "إلى مكان سحيق" لأفاد انتهاء الهوي به إلى منطقة معينة، وذلك يوحي بالتهديد الشديد والإيعاد لمن كان هذا حاله.

ولو جرى السياق على النمط نفسه من الماضي لمضى السياق كله على عجلة دون أن يتمكن المتلقي من إمعان النظر والفكر في مشهد الخطف والهوي.

ومثله قوله تعالى: ((اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ

كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهَيِّجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا)) (الحديد: 20).

لقد تحول السياق عن الماضي "أعجب" إلى المضارع "يهيج" و"يكون"، ولو جرى السياق على نمط واحد لجا: "كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم هاج ثم كان حطاماً"، لكن التحول عن الماضي إلى المضارع في هذا الموضوع جاء لمنحى دلالي مقصود، فالسياق القرآني تجاوز لحظة الإعجاب بهذا الزرع، بالإخبار عنها بالزمن الماضي، وكأنها لحظة مضت دون تريب أو إمهال، تلاها على الفور مشهد الفناء والزوال، مخبراً عنه بالزمن الحاضر، حتى يظل مشهد الاندثار كأنه حاضر مائل للعيان، ولا ينافي ذلك مجيء حرف العطف "ثم"، فهو هنا يفيد التراخي الرتبي لا الزمني.

إذ يوحي المشهد بالتدرج من لحظة السرور والفرح بهذا النبات، إلى مرحلة شديدة على النفس متمثلة في هيجان الزرع وذبوله، تليها مرحلة أشد من سابقتها وهي مرحلة الاصفرار والاحتضار، ويرد هذا التحول للتركيز على نتيجة الحدث نفسها، من ذلك قوله تعالى:

((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ)) (الحج: 63).

وقوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلُوكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ

تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ)) (الحج: 65)

ففي الآيتين السابقتين نجد أنه قد تحول عن الماضي "أنزل" و"سخر" إلى المضارع "يمسك" "فتصبح" واختيرت صيغة الماضي في "سخر لكم ما في الأرض" و"أنزل من السماء"، وذلك لأن "الرؤية الباعثة على التأمل والاعتبار لا تتعلق بتلك الأحداث بذاتها بل بنتائجها أو آثارها المترتبة عليها.

فمحل التأمل في الآية الأولى ليس فعل التسخير نفسه وإنما مظاهر هذا الفعل وآثاره، ومن أهمها إمساك السماء بغير عمد.

بينما جاء التحول إلى المضارع (فتصبح) في الآية الثانية "لِتَثْبِتَ المشهد عند نقطة مهمة، ينبغي للمتلقى أن يقف عندها ويستحضرها دائماً أمام عينيه . وفيه دلالة على "بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، فإنزال الماء مضى وجوده، واخضرار الأرض باق لم يمض ،ومنظر الخضرة في الأرض يشيع البهجة في النفس ويطمئن النفوس على أزاقها، لذا جاء التعقيب بقوله تعالى(إن الله لطيف خبير)، فهو لطيف بعباده، خبير بما يصلح أحوالهم.

3-8-3 التحول عن الفعل المضارع إلى الماضي:

ويرد هذا النوع من التحول في مواضع عديدة من القرآن الكريم، وفي حين نجد بعض النحاة يجيز عطف الماضي على المضارع أو العكس، نجد آخرين منهم يذهبون إلى تأويل الفعل الماضي في هذه الحالة بالمضارع لينسجم السياق لديهم، فممن أجاز العطف مطلقاً الرضي في شرح الكافية بقوله⁽¹⁾ "يعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافاً لبعضهم، قال تعالى: ((وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ)) الأعراف:170، ونحو ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ)) الحج: 25

وممن ذهب إلى التأويل السيوطي ، إذ يشترط لصحة عطف الماضي على المضارع أو العكس، اتحادهما في التأويل، بأن يكون الماضي مستقبلي المعنى ليصبح عطفه على المضارع، أو المضارع ماضي المعنى ليصبح عطفه على الماضي، فيذهب إلى تأويل الماضي بالمضارع والعكس، وينقل عن السهيلي عدم جواز التعاطف "بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان.

1 - محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ج28\1.. المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفصي - يحي بشير مصطفى . الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . سنة النشر: 1417 - 1966

وذهب إلى التأويل أيضاً أبو حيان (ت 754هـ) والشهاب الخفاجي (ت 1069هـ) والفراء (ت 207هـ) وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، فمن ذلك مثلاً قوله تعالى: ((وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا * وَعَرَضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا)) الكهف: 47-48. أي؛ ونحشرهم ويعرضون . ونحو قوله تعالى (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) الشعراء: 4. أي: فتظل.

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين -كما سبقت الإشارة إليه- إلى "أن وقوع الصبغ المتغيرة في مستوى تركيب واحد، يعني تفرغ صبغة ما، دون غيرها من الزمن، ... ففي قوله تعالى: ((يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمُؤْرَدُ)) هود: 98 . فالفعل "يقدم" مفرغ من دلالاته على الزمن وكذا الفعل "أورد"، وإنما قصد بالأول استحضر صورة الحدث لا غير، وبالأخر تحقق حصول الحدث .

ويرى الباحث أنه لا داعي لتأويل الماضي بالمضارع أو العكس، فلو أراد المولى عزوجل أن يرد التعبير بالمضارع أو الماضي لجاى السياق السابق على نحو: "إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَتَظَلُّ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ"، ولجاى قوله مصوراً حال فرعون يوم القيامة على نحو "سيقدم قومه يوم القيامة فسيوردهم النار وبئس الورد المورود"، وإنما ورد التعبير القرآني على هذا النحو لدلالة مقصودة فلا داعي للتأويل، فالعطف بين الأفعال المختلفة في الأزمنة وإن لم يظهر بين هذه المتعاطفات تناسب لفظي بموجب الصنعة النحوية فإن بينها تناسب معنوي يقتضيه السياق، وهو مبدأ نهجه البلاغيون في بحثهم للوصل والفصل.

وقد عني البلاغيون والمفسرون بالإبانة عن دلالات هذا التحول، فيذكر العلوي صاحب الطراز: "أن إثارة الماضي والتحول إليه يدل على مبالغة في الثوابت والاستقرار"⁽¹⁾.

ولا يسلم له بهذا العموم، وإنما السياق هو الذي يحدد الدلالة المناسبة، فقد يدل التحول إلى الماضي على الاستقرار كما قال، وقد يدل على غير ذلك من تحقق الفعل أو التقليل والانقطاع، وغير ذلك مما يدل عليه السياق ويقتضيه، فمن هذه الدلالات التي يقتضها السياق:

-الدلالة على سرعة تحقق حصول الفعل وحدوثه.

-الدلالة على أن الفعل سابق للمضارع في التحقق والحصول.

1 - عبدالله الهتاري . (مرجع سابق).

-الدلالة على الاختصاص بوصف ثابت.

-إظهار الرغبة في حصول الفعل.

-إظهار الرغبة في انقطاع الفعل وتغييبه.

ومن السياقات القرآنية التي يدل التحول فيها إلى الماضي على سرعة تحقق الفعل وحدوثه قوله تعالى: ((وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)) النمل:87. فقد تحول السياق القرآني عن الفعل المضارع "ينفخ" إلى الماضي "ففزع" وكان مقتضى الظاهر للسياق أن يجري على نسق واحد فيكون "فيفزع" لأن الحدث لم يقع بعد، وإنما هو حديث عن المستقبل البعيد وهو يوم القيامة، فدل التحول إلى الماضي على سرعة تحقق الفعل وحصوله مثل تحقق الماضي في حدوثه، وكأنه يتحدث عن أمر قد حدث وحصل في الزمن الماضي وفيه مزيد من تأكيد لأمر البعث والنشور ودلالة على السرعة والدهشة والذهول، بدلالة مجيء حرف العطف (الفاء).

والتعبير بالفعل الماضي عن المستقبل هو أسلوب من البلاغة ، يقول ابن الأثير: "والإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل فائدته أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده: لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها"⁽¹⁾.

وأفاد الفعل المضارع "ينفخ" استحضار صورة الحدث من المستقبل البعيد وهو يوم القيامة حتى لكأنها ماثلة أمام الأنظار، فكما أفاد المضارع في سياقات سابقة استحضار صورة الحدث من الماضي السحيق، كذلك أفاد هنا استحضار الصورة من المستقبل البعيد، ويجمع الاستحضارين عنصر الزمن، وهناك فرق بينهما، فاستحضار الماضي استرجاع لزمان قد حدث بالفعل لإفادة تصويره في النفس، واستحضار المستقبل استباق للزمان كون الحدث لم يحصل لإفادة تحقق وقوعه.

ونجد -أيضاً- في هذا السياق أن الفعلين المضارع "ينفخ" والماضي "ففزع" قد استعملوا للإخبار عن المستقبل، ولكن تختلف دلالتاهما، فدلالة المضارع في الإخبار عن المستقبل تفيد استحضار صورة الحدث، ودلالة الماضي تفيد تحقق حدوثه وحصوله.

1 - أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب. البرهان في وجوه البيان الكاتب. المحقق د. حفني محمد شرف - كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة (الناشر: مكتبة الشباب (القاهرة) - مطبعة الرسالة عام النشر 1389 هـ - 1969 م.

ومنه قوله تعالى : ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْنَاهُ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ * يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَارِثِينَ)) هود:96-98 .
لقد تحول السياق عن المضارع "يقدم" إلى الماضي "فأوردتهم"، ولو جرى على مقتضى الظاهر لكان على النحو: "سيقدم قومه يوم القيامة وسيوردتهم النار": لأن الحديث عن زمن مستقبل وهو يوم القيامة، ومجيء التحول إلى الماضي (فأوردتهم) فيه دلالة على القطع والتأكيد بوقوع الحدث وحصوله، وصُدِرَ الفعل بحرف (الفاء) ليبدل على سرعة الورود؛ لما في ذلك من التهديد والتخويف.

وهذا النوع من التحول يخبر عن نتائج محققة لأحداث سابقة لها، تحمل طابع الدهشة والمفاجأة، فَفَرَّعُ من في السموات والأرض حدث مفاجيء مترتب على النفخ في الصور، وكذلك ورود فرعون وقومه النار يعقب مشهد قدومه لهم إلى ساحة الحشر بذلة وصغار. ويرد غالباً في مشاهد البعث والقيامة والحشر؛ لذا أضفى عليها الأسلوب القرآني زمن الماضي في حدوثها لتأكيد تحققها وحصوله.

ويرد التحول إلى الماضي للدلالة على أنه سابق للمضارع في التحقق والحصول، من ذلك قوله تعالى : ((وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَا لَهُمْ فَلَمَّ نُفَادِرُ مِنْهُمْ أَحَدًا)) الكهف:47 . قد جيء بـ (حشرناهم) ماضياً بعد (نسير) "للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير وقبل البروز ليعاينوا تلك الأموال العظائم، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك .

ومنه قوله تعالى: ((وَيَوْمَ نُبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ)) النحل:89. جاءت هذه الآية في سياق ذكر بعث الأنبياء والرسول شهداء على قومهم، وخصص خاتم الرسل بمزيد عناية وتكريم بأن جعله الله عزوجل شهيداً على هذه الأمم كلها، وهو ما ذهب إليه بعض المفسرين. ويدل على هذه العناية أيضاً التحول إلى الخطاب للرسول بعد الإخبار عن البعث بالغيبه "وجئنا بك"، والتحول المعجمي عن كلمة البعث إلى المعجىء، وفي "إيثار لفظ المعجىء على البعث لكمال العناية بشأناه- وفيه التحول الذي نحن بصددده عن الفعل المضارع "نبعث" إلى الماضي "جئنا"، وفي كل ذلك "إشعار بأفضليته على سائر المرسلين، وأفضلية شهادته في هذا اليوم على شهاداتهم، وأنه لهذا وذاك يجاء به شاهداً قبل بعث هؤلاء الرسل في أهمهم شهداء.

لقد أفاد التحول إلى الماضي في هذا السياق أن الفعل الماضي سابق للمضارع في تحقيقه وحصوله، فقلوه: "وجئنا بك على هؤلاء شهيداً" أي: وجئنا بك شهيداً قبل أن نبعث في كل أمة شهيداً عليهم. ومنه قوله تعالى: ((إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ)) الممتحنة: 2، فنجد التحول عن الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط "يكونوا ويبسطوا" إلى الماضي "وودوا". ويعمل الزمخشري هذا التحول فيقول: "والماضي وإن كان يجري في جواب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتة، كأنه قيل: وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه" (1).

وقد بين الزمخشري في هذا السياق نكتة التحول من زاوية النظر إلى عنصر الزمن، وذلك من كون الماضي أسبق في الحصول من المضارع، ونجد بالمقابل السكاكي (2) وأبا السعود (3) وغيرهما يفسرون هذا التحول من زاوية النظر إلى الحدث، فالماضي يدل على تحقق الحدث وحصوله لا محالة، يقول السكاكي: "وترك يود إلى لفظ الماضي: إذ لم تكن تحتل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها كونهم -أي يتقفوهم- أعداء لهم، وباسطي الأيدي والألسنة إليهم للقتل والشتم" (4).

ويفيد حرف الشرط (إن) الداخل على الفعل المضارع "يتقفوكم" الشك في وقوع الحدث، فظفر الكفار بالمسلمين ليس مؤكداً فهو متوقف على مدى تمسكهم بدينهم قوة وضعفاً، وهذا يختلف من حال إلى حال، في حين أن ودادة أعدائهم كفرهم أمر محقق وحاصل في كل حال، سواء قبل الظفر بهم أم بعده، فليس متعلقاً بالشرط ومتربباً عليه، فدل التحول إلى الماضي على تحقيقه في الحدوث وحصوله سابقاً للشرط والجواب، ولو جاء مضارعاً لأوهم تعلقه بالشرط، فيكون وُدُ أعدائهم كفرهم أمراً حاصلًا بعد الظفر بهم لا غير، يقول أبو السعود: "وودوا لو تكفرون" أي: تمنوا ارتدادكم، وصيغة الماضي للإيدان بتحقيق ودادتهم قبل

1 - الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب. ص245. (مرجع سابق).

2- يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب السكاكي، من أهل خوارزم في أوزبكستان حالياً، علامة "إمام في العربية، والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر. 554-626 هـ.

3- محمد أبو السعود أفندي بن محيي الدين محمد بن مصلح الدين مصطفى عماد الدين العمادي الأسكليبي الحنفي أو أبو السعود بن محمد العمادي ويشتهر باسم "أبو السعود أفندي"، هو فقيه وقاضي مسلم وُلد في قسبة أسكيب العثمانية 896 هـ - 1491 هـ.

4 - المصطفى بنان. البنى غير الإسنادية في نحو اللغة العربية. ص152. دار الكلمة للنشر 2012

ونجد أن الآية السابقة لهذه الآية وهي قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)) الممتحنة:1. جاء التعبير فيها عما قد يصدر من المسلمين من ود للكفار بصيغة الفعل المضارع "تلقون إليهم بالمودة"، و"تسرون إليهم بالمودة" وذلك في سياق نهي المؤمنين عن فعل ذلك، في حين ورد التعبير عما يوده الكفار للمؤمنين من ارتداد عن دينهم بالفعل الماضي "وودوا لو تكفرون" وفي ذلك "إبراز للمفارقة أو البون الشاسع بين ما قد يصدر من المسلمين من مولاة هؤلاء، وما يضره الكفار لهم من ضغينة وحسد. وذلك أن دلالة المضارع تفيد التجدد، في حين أن الماضي "وودوا لو تكفرون" أفاد التحقق والرسوخ - كما أوضحنا سابقاً- فكأن السياق القرآني يخاطب المسلمين قائلاً لهم: إنه مهما تجددت هذه المودة من قبلكم واستمرت لهؤلاء الكفار سراً أو علانية، فإنها لن تغير ما استقر في قلوبهم ونفوسهم من كراهيتكم ورجبتهم في ارتدادكم عن دينكم الذي تنعمون به دونهم. ويرد التحول إلى الماضي للدلالة على الاختصاص بوصف ثابت من ذلك قوله تعالى ((وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)) الأعراف: 170.

فالتحول في هذا السياق عن الفعل المضارع "يمسكون" إلى الماضي "أقاموا" فيه دلالة على "أن التمسك بالكتاب أمر مستمر في جميع الأزمنة بخلاف إقامة الصلاة فإنها مختصة بأوقاتها". ومعنى هذا أن التعبير بالمضارع قد دلّ على "استمرار استمسكهم بكتاب الله وتجده، كلما عنّ لهم في حياتهم أمر يهرعون إليه طلباً لهدايته وتطبيقاً لمنهجه. أما الصلاة فإنها لما "كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً" عبر عن إقامتها بالفعل الماضي للدلالة على ثباتها، حتى صارت إقامتها على وجهها في وقتها صفة لهم.

ومن السياقات القرآنية التي يرد فيها التحول إلى الماضي للدلالة على إظهار الرغبة في حصول الفعل قوله تعالى: ((يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)) البقرة: 215.

لقد حصل التحول عن المضارع "ينفقون" إلى الماضي "أنفقتم". ولو جرى السياق على مقتضى الظاهر لكان "يسألونك ماذا ينفقون، قل ما تنفقون..." لأن الجواب جاء بأسلوب الشرط، والشرط يقتضي

الاستقبال، والنحاة يؤولون فعل الشرط الماضي بالاستقبال. ولكن القصد من مجيء الشرط ماضياً وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع

يقول ابن جني : "وكذلك قولهم: (إن قمتَ قمتُ) فيجئ بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب."⁽¹⁾

ومما سبق ذكره يتضح لنا سر التحول إلى الفعل الماضي في الشرط، في قوله تعالى (وما أنفقتم) وإن كان مستقبلاً في معناه، وذلك لإظهار الرغبة في حصوله وحثهم على فعله، فكأنه حاصل منهم متقرر، متجاوزاً مسافة الزمن في ذلك ليشد الانتباه إلى حقيقة الحدث نفسه وهو الأنفـاق، مشيراً إلى وجوه مصارفه الحققة، ليصرف عن النفس أدنى تردد أو شحّ في الأنفـاق والعطاء.

ومنه قوله تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)) البقرة: 159-160. نزلت هذه الآية في أحبار اليهود الذين كتموا ما في التوراة من صفات الرسول، ودينه الخاتم، ودلائل صدق نبوته. وقد حصل التحول في الآية الكريمة عن الفعل المضارع الواقع في جملة الصلة (الذين يكتمون) إلى الماضي الصلة (الذين تابوا)، وما عطف عليه (وأصلحوا)، و(بينوا)، ولو جاء السياق على أصله في مقتضى الظاهر لكان (إلا الذين يتوبون ويصلحون، ...) فيأتي فعلاً مضارعاً دالاً على الاستقبال لا سيما أن قوله تعالى (إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا) يراد به الاستقبال؛ لأن (يكتمون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان.

والذي يظهر لنا أن مجيء التحول إلى الفعل الماضي في هذا السياق أفاد الحث على التوبة والحض على الإصلاح والتبيين، فالماضي يدل على تحقق وقوع الفعل وحصوله، وكأنه يخبر عن توبة قد حصلت منهم وإصلاح قد كان، أو هكذا ينبغي أن يكون.

1- اللمع في العربية- ص 87. (مرجع سابق).

وأما التعبير بالفعل المضارع "يكتمون" فيرى ابن عاشور: "أنه للدلالة على أنهم -أي: علماء اليهود- في الحال كاتمون للبيئات والهدى، ولو وقع بلفظ الماضي لتوهم السامع أن المعنيَّ به قوم مضوا، مع أن المقصود إقامة الحجة على الحاضرين.

ويرى الباحث أن دلالة الفعل "يكتمون" تتجاوز دلالة الحال إلى دلالة الاستمرار، فالكتمان للبيئات والهدى حاصل منهم حال نزول القرآن، ويتجدد ذلك منهم ويستمر إلى قيام الساعة، فكتمان الحق صفة فيهم على الدوام.

وإذا كان التحول عن المضارع إلى الماضي في السياقات السابقة قد دل على الرغبة في حصول الحدث وتحققه، فإنه قد يرد في سياقات أخرى ليدل على النقيض وهو الرغبة في الانصراف عن الفعل وتركه، وهذا يدل على أن السياق هو الذي يحدد الدلالة المناسبة للتحويل، من ذلك قوله تعالى: ((وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)) لقمان: 12

سبقت الإشارة في هذا البحث أن فعل الشرط إذا جاء ماضياً، وحقه أن يأتي مضارعاً كما هو الأصل اللغوي، فإنه يدل على تحقق الحدث وحصوله، وقد يرد ماضياً لأسباب أخرى كالتفاوت أو لإظهار الرغبة في وقوعه -كما سلف ذكره- "أو للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة، في حين أن المضارع قد يفيد تكرار الحدث وتجدده.

وكل الدلالات السابقة قد يقبلها الفعل ولكن السياق -كما أسلفنا- هو الذي يحدد الدلالة المناسبة للتحويل إلى الماضي، فقد ذكرنا في سياق سابق أن التحول إلى الماضي "أنفقتم" في قوله تعالى ((قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ الدِّينُ)) البقرة: 215. قد أفاد الرغبة في هذا الأنفاق فأتى به ماضياً وإن كان مستقبلاً في المعنى، في حين دل المضارع السابق له في السياق نفسه "يسألونك ماذا ينفقون" على التجدد والاستمرار في النفقة، فأراد المولى -عز وجل- الرغبة عند المكلفين في تحقق الحدث وحصوله على صورة التجدد والاستمرار، فنكون بذلك قد جمعنا بين أكثر من دلالة في سياق واحد إذا احتملها السياق، وكذلك الحال نفسه في هذه الآية التي نحن بصددتها، فيرى فاضل السامرائي أن سر مجيء الفعل (يشكر) بصيغة المضارع، و(كفر) بصيغة الماضي؛ "لأن الشكر يتجدد ويكثر، وليس كذلك الكفر، فإن الكفر يحصل ابتداءً ويبقى صاحبه عليه إلا إذا شاء الله، فالشكر عمل يومي متجدد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد.

ولكن ما ذهب إليه السامرائي في هذا السياق ينقضه ما ورد في سياقات قرآنية أخرى، من ذلك قوله تعالى ((الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)) البقرة:121، وقوله تعالى ((وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ)) آل عمران: 19 ، وقوله تعالى ((وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا)) النساء: 136 ، ومنه قوله تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) آل عمران:21، وقوله تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُقْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا)) النساء:150. ففي السياقات السابقة وغيرها ورد التعبير عن الكفر بصيغة المضارع الذي يدل على التجدد والحدوث، خلافاً لزمعه أن الكفر يرد مرة واحدة ولا يتجدد؛ لذا ورد التعبير عنه في سياق الآية بالماضي.

والحقيقة أن دلالة التحول إلى الماضي ينبغي فهمها من السياق نفسه، وبالمقارنة بالفعل المتحول عنه، مع افتراض بقاء التركيب على أصله ثم النظر إلى البدائل الأسلوبية الحاصلة في السياق وما أضفته من بعد دلالي جديد، فسياق الآية يذكر الشكر بصيغة المضارع (من يشكر) ثم تحول عنه إلى الماضي، بقوله: (ومن كفر). فالسياق سياق ترغيب وحث على الطاعة والشكر وتنفير من الشرك والكفر. بدليل سياق ((وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)) لقمان:12. وجاء بعدها على التو((وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)) لقمان:13، فجاء قوله تعالى ((وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)) لقمان:12، بين أمر ونهي، فهو مسبق بأمر بالشكر "أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ"، وملحق بنهي "لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ"، فالسياق كله أمر بالإيمان والشكر ونهي عن الكفر والشرك. فدل المضارع في الحالة هذه على التجدد والاستمرار للحدث على تجدد الشكر واستمراره، ومحاولة الوصول فيه إلى مرتبة من الكمال والتمام، ثم تحول عن ذلك في التعبير عن الكفر بالماضي "ومن كفر"، تغييراً لحدث الكفر، وعدم التوقف عنده رغبة للانصراف عنه والترك.

قال الرازي (606هـ): "وفي هذه الآية قال في الشكر (ومن يشكر) بصيغة المستقبل، وفي الكفران ((ومن كفر فإن الله غني حميد))، وإن كان الشرط يجعل الماضي والمستقبل في معنى واحد، كقول القائل: "من دخل داري فهو حر، ومن يدخل داري فهو حر"، فنقول: فيه إشارة إلى معنى، وإرشاد إلى أمر، وهو أن الشكر ينبغي

أن يتكرر في كل وقت لتكرر النعمة، فمن شكر ينبغي أن يكرر، والكفر ينبغي أن ينقطع، فمن كفر ينبغي أن يترك الكفران⁽¹⁾.

3-8-3 التحول عن الماضي إلى الأمر:

ويمثل الفعل الماضي في هذه الحالة (جملة خبرية) في حين يمثل فعل الأمر جملة (إنشائية طلبية).
"والتحول عن أسلوب الخبري إلى أسلوب الإنشائي يهدف إلى تحقيق أغراض بلاغية تتوزع على الوظيفة الانفعالية (المتكلم) والوظيفة الافهامية (المتلقي) كدلالة الرضا بالواقع الصياغي حتى كأنه مطلوب تحقيقه في الواقع بالفعل.

من ذلك قوله تعالى : ((قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ)) الأعراف: 29

حصل التحول في هذا السياق عن الماضي إلى الأمر (وأقيموا) "ولو جاء السياق على أسلوب واحد، لقال: (أمرني بالقسط وأمركم أن تقيموا وجوهكم)، وندرك سر هذا التحول من ارتباط هذه الآية بما قبلها، إذ هي رد على مقولة الكفار التي ذكرها المولى عزوجل بقوله ((وَإِذَا فَعَلُوا فَاجِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ مَا لَا تَعْلَمُونَ)) الأعراف: 28.

وجاء الحديث عن الأمر بالقسط بأسلوب خبري، وإن كان متضمناً معنى الإنشاء (أمرني بالقسط) إذ معنى ذلك (أقسطوا) ولكنه جاء بأسلوب خبري ولم يأتِ أمراً مباشراً.
فلم يقل: "قل أقسطوا وأقيموا" وذلك للدلالة على أمرين:

الأول: أن فعل الماضي في (أمرني بالقسط) يدل على تحقق ذلك الأمر وحصوله، فهو "مبدأ موغل في القدم، به قام ميزان السموات والأرض، ولذلك أسند الفعل الماضي إلى الذات العليا (ربي)، ليعمق الإحساس بالقدم والتمام، لأن الأمر صدر عن الذات الأزلية.

والثاني: أن القسط هو ما أمر الله به وشرعه، سواء التزموا به أم لم يلتزموا، فلا يغير ذلك من أمره شيئاً، فهو أمر أزلي استقام عليه أمر الكون والحياة، ولو قال: "أقسطوا" لكان الأمر موجهاً إليهم على وجه الخصوص، ولم يفد تحققه في الزمن الماضي واستمراره في الحاضر والمستقبل، فالفعل (أمر) فعل سلب منه الزمن، فهو دال على الأمر بالقسط مطلقاً، ثم تحول إلى الأمر (وأقيموا) للدلالة على أنه ما دام أمر الله

1 - مرجع سابق

بالقسط أمراً أزلياً كوناً وشرعاً، فحقكم أن تنفعلوا لأمره الكوني، ومراده الشرعي، فتحققوا معنى القسط في حياتكم بإقامة وجوهكم للصلاة له عند كل مسجد.

وفي هذا السياق تتوافق البنية العميقة مع البنية السطحية "المحافظة على تنفيذ الأمر بالصلاة في الحاضر والمستقبل (كما هي دلالة الأمر) تؤدي إلى التمسك بإقرار مبدأ التحول، سواء في التعامل مع المنعم الأعلى عزوجل؛ لأن الصلاة صلة بين العبد وربّه، أو في التعامل مع الناس، لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر. لذا كان التحول إلى الأمر ليبدل على طلب الفعل على سبيل الوجوب ويحمل في طياته الزمن الحاضر والمستقبل، وأفاد المتلقين "العناية بتوكيده في نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده." ومن دلالات هذا التحول الدلالة على سرعة تحقق الحدث وحصوله. من ذلك قوله تعالى مخاطباً بني إسرائيل ((وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آغْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ* فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا يَبْنِي يَدَيْهَا وَمَا خَلَفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ)) البقرة: 65-66

نجد السياق كله يدل على أن الأحداث الواردة فيه قد حصلت في الزمن الماضي، بقرائن لفظية: (ولقد علمتم، اعتدوا، فجعلناهم، فقلنا، فجعلنا)، فالزمن المسيطر على السياق هو زمن الماضي، ولكن السياق تحول عن الفعل الماضي إلى الأمر بقوله: "كونوا قرده"؛ لأن في الأمر "كونوا" شداً للانتباه بالتحول الحاصل في السياق؛ مما جعل الأمر مركزاً على بؤرة الحدث الهامة وهي تحول ذواتهم إلى قرده خاسئين، وفيه دلالة على سرعة تحقق الحدث وحصوله مستمداً ذلك من قدرة الأمر عزوجل- القائل للأشياء ((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) يس: 82، وكأن المولى -عزوجل- قد أمر الحدث نفسه أن يكون فكان، فإذا بذواتهم قد انفعلت لهذا الأمر الإلهي على وجه السرعة فانمحت معالم البشرية والإنسانية منهم ليصبحوا مسخاً حقيقياً حاصللاً فيهم، ففي الأمر دلالة على قوة إيقاع الحدث وتحققه لا تكون في الماضي في ما لو كان السياق على نحو "فجعلناهم قرده خاسئين"؛ لأن الأمر يبدل على شدة غضب الجبار عليهم، وصدور الأمر منه على وجه السرعة والقوة والجبروت.

وهذا السياق سياق تحول وتغيير، فكما حصل تحول في أشكالهم وذواتهم رافق ذلك تحول في التعبير عن ذلك الحدث، فوافق تحول المبني تحولاً في المعنى.

قال أبو حيان (ت 745هـ) : "فقلنا لهم "كونوا" أمر من الكون، وليس بأمر حقيقة؛ لأن صبرورتهم إلى ما ذكر ليس فيه تكسب لهم: لأنهم ليسوا قادرين على قلب أعيانهم . ومجازه أنه لما أراد منهم ذلك صاروا كذلك⁽¹⁾ .

وقد يرد التحول إلى الأمر للدلالة على كيفية وقوع الحدث، كما في قوله تعالى : ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ)) البقرة: 243 .

يخبر السياق عن حدث مضى، وكان يقتضي أن يكون "فأماتهم الله ثم أحياهم"، ولكنه تحول عن الماضي إلى الأمر "موتوا"، للدلالة على أن الحدث قد وقع بسرعة وقوة شملت جميع المخاطبين فلم يتخلف عنه أحد، وأن الموت قد تلبسهم جميعاً في لحظة واحدة، ولو قال: "فأماتهم" لما كان في الماضي دلالة على ذلك، ولكان المعنى أنهم قد ماتوا فحسب، يقول الزمخشري (538هـ) : "فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم"، فإن قلت: ما معنى قوله: فقال لهم موتوا قلت: معناه فأماتهم، وإنما جيء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله ومشيتته، وتلك ميتة خارجة عن العادة كأنهم أمروا بشيء فامتثلوه امتثالاً من غير إباء ولا توقف كقوله تعالى: ((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) يس: 82.

ثم مثل الفعل الماضي "فأحياهم" تحولاً عن الأمر إلى الماضي، لدلالة توجي بأن القدرة الإلهية هي التي أحييت كما أماتت، إذ ليس بمقدور الأموات أن يكونوا أهلاً للخطاب وتوجيه الأمر إليهم فيما لو قال ثم (أحيوا) وفيه إشارة إلى مطل الزمن مع التراخي الذي يشي به الحرف (ثم) مع فعل الإحياء، حتى يشاهد بعضهم بعضاً لحظة الإحياء فيكون ذلك أشد وقعاً على النفس وأثراً.

ويرد التحول عن الماضي الذي يمثل جملة خبرية إلى فعل الأمر الذي يمثل جملة إنشائية بقصد التفريق بين مضمونهما، منه قوله تعالى ((وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ)) الحج: 30.

حقق التحول عن الماضي (أُحِلَّتْ) الذي هو جملة خبرية إلى الأمر (فاجتنبوا الرجس ...) الذي يمثل جملة إنشائية طلبية دالة التفريق بين الخبر والإنشاء، فالخبر بصيغة الماضي في قوله تعالى: "وأحلت لكم بهيمة الأنعام" يشير إلى تحقق حصول الحل وتلبسهم به منذ زمن، وفي ذلك مزيد فضل عليهم وامتنان، ثم استثنى

1 - ابوحيان , ص 234, (مرجع سابق)

مما أحله من الأنعام ما يتلى عليهم فأتى بصيغة المضارع، وحقه أن يأتي بالماضي لمطابقة السياق فيكون "إلا ما تلي عليكم". فأفاد المضارع هنا الاحتراز: أي: ما يتلى عليكم من المحرمات في هذه الآيات وما سيعقبها من محرمات لاحقة لا ما قد ذكر في آيات سابقة فحسب، ثم تحول عن الإخبار إلى الإنشاء والطلب فقال: "فاجتنبوا الرجس من الأوثان"، وفي التحول عن الإخبار إلى الإنشاء، وهما أسلوبان مختلفان من أساليب العربية إشارة إلى اختلاف مضمونها مبني ومعنى، فالحلال يختلف تماماً عن الحرام وبينهما بون شاسع، لذلك حسن مجيء الأمر بالاجتناب ليكون هذا التحول في الأسلوب لافتاً للنظر إلى الاختلاف بينهما، وأن الرجس من الأوثان وقول الزور لا يدخلان في الحلال⁽¹⁾.

ولو جاء السياق على نسق واحد من الإخبار، فقال: "وأحلت لكم بهيمة الأنعام وحرمت عليكم الرجس من الأوثان وقول الزور"، لما كان فيه من الدلالة المذكورة في المفارقة ما في هذا التعبير.

وازداد الانفتاح الدلالي بإيجاد العلاقة السببية بين الأسلوبين، فكأن السياق القرآني يشير أيضاً إلى أن امتثال أوامر الله -عز وجل- هي سبب في حفظ ما أحله الله. وسبب في بقاء نعمته على العبد، فبينهما علاقة سببية من وجه والمفارقة من وجه آخر.



3-8-3 التحول عن المضارع إلى الأمر

ويتحول عن المضارع إلى الأمر للدلالة على اختلاف الفعلين، نحو قوله تعالى حكاية عن هود وقومه ((قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ)) هود: 53-54. فأتى بالفعل المضارع ابتداءً فقال: "أشهد الله" ثم تحول عنه إلى فعل الأمر عند مخاطبة قومه فقال: (واشهدوا)، ولم يقل: "وأشهدكم" فخالف في المطابقة بين الأفعال، على نحو من التباين بين البنية السطحية والعميقة.

لقد تضمن هذا السياق تحولاً عن صيغة المضارع (أشهد الله) إلى صيغة الأمر (واشهدوا)، وذلك لإبراز البون الشاسع بين الإشهادين، فإشهاد الله إلهاد صحيح وثابت عن اعتقاد وبقين، وإشهاد إياهم ليس إلهاداً حقيقياً وإنما هو على سبيل السخرية والتهكم والتحدي لإرادتهم، لذا أتى به بصيغة الأمر (واشهدوا)

1 - عبد الله علي الهتاري. (مرجع سابق).

ليشير إلى الهوة الكبيرة بين الطرفين: طرف أمر وحقه أن يطاع وهو (هود) وطرف آخر مأمور حقير الشأن وهم قوم هود.

ففي الأمر (اشهدوا) دلالة واضحة على البراءة التامة بين الطرفين وعلى التحدي القوي من قبل نبي الله هود لقومه، فأبرز هذا التحول "مواقف الطرفين المتباعدين عن طريق ذكر صيغة المضارع التي توضح تشريف الطرف الأول وقوته وعظمته ثم التحول عنها إلى صيغة الأمر الدالة على حقارة شأن الطرف الثاني وبطلان موقفهم الذليل.

ويرى ابن المنير أنه (ت 689هـ): "يحتمل أن يكون إشهاده لهم حقيقة والغرض إقامة الحجة عليهم، وإنما تحول إلى صيغة الأمر عن صيغة الخبر للتمييز بين خطابه لله تعالى وخطابه لهم، بأن يعبر عن خطاب الله تعالى بصيغة الخبر التي هي أجل وأوقر للمخاطب من صيغة الأمر"⁽¹⁾.

وقد يتحول عن المضارع إلى الأمر للدلالة على أن الفعل المضارع يراد به الأمر، من ذلك قوله تعالى: ((وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِسَيِّئٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)) البقرة: 155 أتى بالفعل المضارع المؤكد (ولنبلونكم) ثم تحول إلى فعل الأمر (وبشر الصابرين)، ولم يقل: (ولنبشرون الصابرين) حتى يكون السياق مطرداً على نسق المضارع المؤكد على نحو: (ولنبلونكم... ولنبشرون). ويرى الألوسي (ت 1270هـ) أن قوله: (وبشر الصابرين) معطوف على (ولنبلونكم) من قبيل عطف المضمون على المضمون، "أي: الابتلاء حاصل لكم وكذا البشارة، لكن لمن صبر منكم.

وهذا العطف بين الإنشاء والخبر هو ما عرف عند الزمخشري بعطف القصة على القصة، فالزمخشري لا يمنع عطف الإنشاء على الخبر ما دام المعتمد بالعطف هو مضمون الجمل لا الألفاظ، وحينئذ لا تطلب المشاكلة بين الألفاظ، وإنما تطلب المناسبة بين المعاني، فهو عطف معنى الكلام ومفهومه ومضمونه الكلي المنبثق من جزئيات متعددة مختلفة الصور خبراً وإنشاء على مضمون كلي مثله⁽²⁾.

والذي يظهر أن قوله تعالى: "ولنبلونكم" فيه معنى إنشائي، هو طلب الصبر منهم على البلاء؛ لأن الإخبار بذلك مآله طلب الصبر على ذلك البلاء، فيكون (بشر) معطوفاً على (لنبلونكم) لما فيه معنى الطلب، "ولكنه

1 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التبريل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ص 113. (مرجع سابق).

2 - نفس المرجع ص 116

تحول عن أن يقال: فاصبروا وأبشروا إلى ما عليه النظم ليكون الخبر المؤكد في (لنبلونكم) مفعراً الرغبة والعزم على الصبر ومقابلة البلاء به.

ومنه قوله تعالى ((قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِيَّ يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا)) مريم: 46. ففي هذه الآية تحول عن الفعل المضارع (أرجمك) إلى الأمر (واهجرني) ولم يقل: (ولأهجرنك) وقد علل الزمخشري وغيره أن فعل الأمر (اهجرني) "معطوف على محذوف يدل عليه لأرجمك؛ أي: فاحذرني واهجرني؛ لأن لأرجمك تهديد وتقريع. فالفعل (لأرجمك) فيه تهديد ووعد بإبراهيم -- مضمونه إنشاء، يراد به تحذيره من سب آلهم المزعومة، وكأنه يقول: إذا لم تنته فاحذرني.

4-8-3 التحول عن الأمر إلى الماضي:

منه قوله تعالى ((وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)) البقرة: 125 , في هذا السياق القرآني تحولان: تحول عن الماضي (جعلنا) إلى الأمر (اتخذوا)، ثم إلى الماضي (عهدنا)، ففعل الأمر (اتخذوا) مثل تحولاً عن الأصل السياقي وهو الفعل الماضي (جعلنا)، ثم أصبح يمثل أصلاً سياقياً جديداً للفعل الماضي (عهدنا) فمثل الفعل (عهدنا) تحولاً عن الأمر إلى الماضي.

UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

والتحول عن الماضي (جعلنا) إلى فعل الأمر (اتخذوا) فيه شد لانتباه المتلقي للنص القرآني، وذلك "لتقوية" روابط الاتصال بينه وبين النص؛ لأن السياق القصصي المروي ليس غريباً عنه، وإنما يحتوي على أمور تهمة وتتصل به، يجب الحرص عليها وإحيائها، لتكون مسيرته موصولة بتراث سابقه.

ويرى الزمخشري أن هناك فعلاً ماضياً محذوفاً تقديره: "قلنا" قبل فعل الأمر (اتخذوا)، أي: وقلنا اتخذوا، وذلك لاطراد الأفعال الماضية في السياق، ولتختفي المخالفة في الأفعال، والحقيقة أن الحذف نفسه على -رأي الزمخشري- قد أظهر فعل الأمر بارزاً في السياق لدلالة مراده ينبغي التوقف عندها وفهمها، وهي -كما ذكرنا- مقصود منها شد انتباه المتلقي للعمل بهذا التوجيه الإلهي من اتخاذ مقام إبراهيم مصلى، ثم استمر السياق في السرد الحكائي للأحداث الماضية بعد ذلك.

ويحسن التنويه في هذا السياق إلى قراءة نافع وابن عامر بصيغة الماضي (واتخذوا) بفتح الخاء، وعلى هذه القراءة ينتفي التحول، إذ يصبح السياق كله سياق سرد ماضٍ، وتمثل كل قراءة وجهاً من وجوه الإعجاز

القرآني، فورود القراءة بصيغة الماضي (وَاتَّخَذُوا) تفيد الإخبار عن الأمم السابقة من المؤمنين أنهم اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.

فتكون القراءة بالإخبار عن وقوع الفعل قد تزلت بعد قراءة الأمر به. وترتبت عليها. فجمع نسق الآية هذين المعنيين بقراءته، أي: قال لهم المولى عزوجل: اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فاتخذوه مصلى.

5-8-3 التحول عن فعل الأمر إلى المضارع.

قد يأتي فعل الأمر ابتداءً ثم يتحول عنه إلى الفعل المضارع فيكون في المضارع مزيد حث على تنفيذ هذا الأمر، وذلك من خلال استحضاره مشهد الحدث، نحو قوله تعالى: (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُواهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) البقرة: 71-72 .

أي: أن البنية العميقة للسياق وفق مطابقة الأزمنة في الأفعال تقتضي أن تكون على نحو:

(وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُواهُ) لأنه هو الذي إليه نحشر) وبذلك تطرد الأفعال على نسق واحد وهو زمن المضارع، إلا أن السياق في بنيته السطحية قد أبرز فعل الأمر (أقيموا، واتقوه) ليجسم معنى الفرض، والوجوب عند ذكر الصلاة والتقوى، ثم تحول إلى المضارع (تحشرون) ليفيد الاستحضار الدائم لمشهد الحشر المستقبلي بأهواله الجسام، وجعله متجدداً دائماً أمام عين المتلقي، لكي يقبل مهمة على تنفيذ الأوامر السابقة وهي الإسلام، وإقامة الصلاة، والتقوى.

وقد يتحول عن أمر المضارع للدلالة على أن الأمر في معنى الخبر لا الطلب.

من ذلك قوله تعالى: ((قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى)) مريم: 75-76.

جاء السياق القرآني بفعل الأمر (فليمدد) ثم تحول عنه إلى المضارع (ويزيد) ولو جاء السياق على نسق واحد لكان: (فليمدد له الرحمن مدا ... ويزيد الله الذين اهتدوا هدى) . ويكون في الفعلين حينئذ معنى الدعاء (فليمدد ويزيد)، ولكن السياق خالف بينهما للدلالة على أن فعل الطلب (فليمدد) يراد به الخبر لا الإنشاء.

يقول الزمخشري: "(ويزيد) معطوف على موضع فليمدد؛ لأنه واقع موقع الخبر، تقديره: من كان في الضلالة مدّاً أو يمد له الرحمن ويزيد." وعندئذ يصبح السياق مطرداً تقديره من كان في الضلالة يمد له الرحمن مدا . ويزيد الله الذين اهتدوا هدى. فيكون الطلب قد وضع موضع الخبر، أي: جيء بالطلب والمراد به الخبر، وإنما

تحول به عن أسلوب الخبر إلى الإنشاء الطلبي مبالغة في تأكيد ذلك وحصوله وكأنه أمر واجب تحققه ووقوعه⁽¹⁾.



1 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التتيريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 113. (مرجع سابق).

الباب الرابع

الدلالات البلاغية لانحراف الفعل المضارع



(تفصيل المضارع)

UNIVERSITY of the
WESTERN CAPE

إشكاليات إعراب الفعل المضارع

1-4 توطئة

يعرف إرتقاء اللغات بمقاييس كثيرة من أهمها الدلالة على الزمن في أفعالها ثم في سائر ألفاظها , ولا خلاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث والزمن وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته وفرقوا في مفاد دلالاته فذهبوا إلى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته , فالحدث يستفاد من مادته والزمن يستفاد من هيئته .

فالفعل له أهمية كبيرة في اللغة العربية , لا يكثر استعماله في الحديث وهو أحد العناصر الثلاثة التي تسهل بها غالب كتب النحو والإعراب .

2-4 الفعل المضارع :

يستعمل الفعل المضارع للدلالة على الحال والاستقبال - في مذهب - ويفيد معنى الاستمرارية والتجدد والديمومة في مذهب آخر , وعندما يستعمل في الدلالة على الزمن الماضي , فإنه يدلّ على أن المتصرف بالفعل مستمرّ عليه , مكرّر له . وهذا تعريف لا يستند على أساس علمي , فالزمن ثلاث ماضي ومضارع ومستقبل . ومن الثابت أن دلالة الأفعال على أزمنتها المعروفة (يدلّ الماضي على الزمن الماضي , والمضارع على الحال والاستقبال , والأمر على المستقبل - وهي قاعدة غير صحيحة علمياً , لأن الأمر ليس زمناً اصلاً) هي من حيث أصل الوضع وهو ما يعرف بالزمن الصرفي للفعل , أما من جهة الاستعمال فقد يأتي الفعل بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل , ولفظ المستقبل وهو ماضٍ , جاء ذلك في سنن العرب في كلامها متى أرادوا تحقيق دلالة بلاغية , تنجم من دلالة الفعل في أصل وضعه عند استعماله في الزمن الآخر , ويستفاد ذلك من تظافر دلالة الزمن الصرفي للفعل بالزمن النحوي له , وهو المتمثل في السوابق واللواحق والسياق والقرائن .

ومن هنا يتضح أن للمضارع أكثر من دلالة , أو بالأحرى أكثر من نوع بكونه مضارع حقيقي المعنى المدلولة ومضارع ظاهري له دلالات الماضي او الاستقبال خاصة إذا لحقت به أدوات غير معناه الزمني ودلالاته .

3-4 القواعد الإعرابية المخالفة للآيات القرآنية:

1-3-4 نصب الفعل المضارع المرفوع :

((أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ)) البقرة: 214.

نلاحظ أن الفعل (يقول) بعد حتى ورد مرفوعاً في رواية ورش عن نافع⁽¹⁾ وفي رواية حفص عن عاصم⁽²⁾ جاء بالفتحة (يقول) الرفع قراءة نافع، والنصب قراءة باقي السبعة.

قال الطبري في تفسيره:

"وفي قوله: حتى يقول الرسول، وجهان من القراءة: الرفع، والنصب. ومن رفع فإنه يقول: لما كان يحسن في موضعه "فعل" أبطل عمل "حتى" فيها، لأن "حتى" غير عاملة في "فعل"، وإنما تعمل في "يفعل"، وإذا تقدمها "فعل"، وكان الذي بعدها "يفعل"، وهو مما قد فعل وفُرع منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالفصح من كلام العرب حينئذ الرفع في "يفعل" وإبطال عمل "حتى" عنه، وذلك نحو قول القائل: "قمت إلى فلان حتى أضربه"، والرفع هو الكلام الصحيح في "أضربه"، إذا أراد: قمت إليه حتى ضربته، إذا كان الضرب قد كان وفُرع منه، وكان القيام غير متطاول المدة. فأما إذا كان ما قبل "حتى" من الفعل على لفظ "فعل" متطاول المدة، وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقضي، فالصحيح من الكلام نصب "يفعل"، وإعمال "حتى"⁽³⁾.

وقال الإمام الرازي في تفسيره:

المسألة الرابعة: قرأ نافع ((حَتَّى يَقُولُ)) برفع اللام والباقون بالنصب، ووجهه أن {حَتَّى} إذا نصبت المضارع تكون على ضربين أحدهما: أن تكون بمعنى: إلى، وفي هذا الضرب يكون الفعل الذي حصل قبل {حَتَّى} والذي

1 - ورش هو عثمان بن سعيد 110 هـ - 197 هـ، لقبه نافع بلقب ورش. كان مقرناً في مصر، ثم رحل إلى المدينة المنورة ليقراً على نافع - ورواية ورش عن نافع هي إحدى الروايات المتواترة التي يُقرأ بها القرآن الكريم، تنسب إلى أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان والملقب بورش.

2 - حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز. نسبة لبيع البز، أي الثياب. وكنيته: أبو عمر، ولد سنة تسعين. ويعرف بحفص. أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، وكان ربيباً لابن زوجته. وتوفي حفص سنة 180 هـ.

3 - محمد بن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل أي القرآن المعروف بتفسير الطبري، الجزء الأول ص 78. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

حصل بعدها قد وجدا ومضيا، تقول: سرت حتى أدخلها، أي إلى أن أدخلها، فالسير والدخول قد وُجدا مضياً، وعليه النصب في هذه الآية، لأن التقدير: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، والزلزلة والقول قد وجدا والثاني: أن تكون بمعنى: كي، كقوله: أطعت الله حتى أدخل الجنة، أيكي أدخل الجنة، والطاعة قد وجدت والدخول لم يوجد، ونصب الآية لا يمكن أن يكون على هذا الوجه، وأما الرفع فاعلم أن الفعل الواقع بعد {حَتَّى} لا بد وأن يكون على سبيل الحال المحكية التي وجدت، كما حكيت الحال في قوله: ((هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)) القصص: 15. وفي قوله: ((وَكَلَّمَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)) الكهف: 18. لأن هذا لا يصح إلا على سبيل أن في ذلك الوقت كان يقال هذا الكلام، ويقال: "شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه"، والمعنى شربت حتى إن من حضر هناك يقال: "يجيء البعير يجربطنه"، ثم هذا قد يصدق عند انقضاء السبب وحده دون المسبب، كقولك: "سرت حتى أدخل البلد". فيحتمل أن السير والدخول قد وجدا وحصلا، ويحتمل أن يكون قد وجد السير والدخول بعد لم يوجد، فهذا هو الكلام في تقرير وجه النصب ووجه الرفع .

وقال أبو حيان الأندلسي: ((حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) قرأ الأعمش: وزلزلوا ويقول الرسول، بالواو بدل: حتى، وفي مصحف عبد الله: وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول⁽¹⁾.

وقرأ الجمهور: حتى، والفعل بعدها منصوب إما على الغاية، وإما على التعليل، أي: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، أو: وزلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر، لأن المس والزلزال ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين .

وقرأ نافع برفع (يقول) بعد حتى، وإذا كان المضارع بعد (حتى) فعل حال فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت، فيحكها على ما وقعت، فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد به هنا المضي، فيكون حالاً محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول.

وجاء في كتاب (الجدول في إعراب القرآن الكريم) " و لا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان جائزان⁽²⁾

1- أبو حيان الأندلسي . تفسير البحر المحيط ، ص 223.تحقيق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة 1420 هـ

2 - محمود بن عبد الرحيم الصافي . الجدول في إعراب القرآن ، ص 367: الناشر: دار الرشيد مؤسسة الإيمان ، دمشق. الطبعة الرابعة،

، كقوله تعالى ((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) فقولهم مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالا، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك "سرت حتى أدخلها" إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط:

- أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مر.
- أن يكون مسبباً عما قبلها، فلا يجوز قول "سرت حتى تطلع الشمس"، لأن طلوع الشمس ليس مسبباً عن المسير.
- أن يكون فضلة، فلا يصح "سيري حتى أدخلها" لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر.

قال العلامة الصاوي في تفسير هذه الآية: "حتى بمعنى إلى، وهي تنصب المضارع إذا كان مستقبلا، ولا شك أنّ القول مستقبل بالنسبة للزلزال. وإن قلت إنّ القول والزلزال قد مضى، فالجواب على أنه حكاية الحال الماضية، وأمّا الرفع فهو بناء على أنّ الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها، والحال لا ينصب بعد حتى، فتحصل أنّ لها بعد حتى ثلاثة أحوال، إمّا أن يكون مستقبلا، أو ماضياً، أو حالا. فالأول ينصب والأخيران يرفعان" (1).

ويريد بقوله: "وأمّا الرفع فهو بناء على أنّ الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها"، أنّ زمن الفعل المضارع المرفوع بعد حتى هو الحاضر والماضي، لأنّ الحال هو الحاضر، وما قبله هو الماضي، ونظرا لقصر زمن الحاضر، ولكونه لا يتسع لاستيعاب الحدث، أو الأحداث، كما سبق الحديث عنه، فقد أدرج هنا مع الماضي، وفي الحقيقة أنّ المقصود هنا هو الماضي، وأدرج الحاضر معه كي لا تكون هناك ثغرة في الزمن. ولذلك تجد ابن خالويه، وهو يبيّن حجج اختلاف القراءات في هذه الآية يقول: "وتلخيص ذلك: أنّ من رفع الفعل بعد حتى، كان بمعنى الماضي، ومن نصبه كان بمعنى الاستقبال". ونحن لا نرى اختلافا بين الرجلين، لأنّهما وإن اختلفا في الشكل، فقد اتّفقا في المضمون، وهو أنّ المضارع المرفوع بعد حتى أحداثه واقعة، والمضارع المنصوب بعد حتى أحداثه

1 - محمد دلوم . الفعل: دلالاته على الزمن ووظيفته الإخبارية عند سيبويه . ص 14، مجلة الحكمة - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع . الجزائر .

غير واقعة. وهو رأي الخليل الذي عبّر عنه بقوله: "والرفع بحتى إذا كان الفعل واقعا. قولهم: سرنا حتى ندخلها. رفعت ندخلها لأنه فعل قد مضى. وهو واقع، فكأنه صرف من النصب إلى الرفع، ووجهه حتى دخلناها. وعلى هذا يقرأ هذا الحرف: ((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) بالرفع، أي: حتى قال. وهو واقع. ويقرأ بالنصب على معنى الاستقبال.

والإخبار بأحداث الماضي أقوى وأثبت في نفس السامع، من الإخبار بأحداث المستقبل، لأن هذه الأخيرة الأصل فيها أنها توقعات، وليست أخبار، ويتسرب معها إلى نفس السامع شك، لأن وقوعها احتمالي. كما أن الفعل الماضي في العربية، بني للإخبار به فقط. أما المضارع فهو للإخبار ولغير الإخبار. فإذا كان للإخبار جاء مرفوعا، كما مر بنا في شرح كلام سيبويه.

** ويرى الباحث أن هذه التخريجات هي تعقيدات وتشعبات لا تصلح لأهل اللغة والناطقين بها وهي في الأصل لي النص في عدم اعترافهم بأن القاعدة غير صحيحة أو غير شمولية لكل الآيات القرآنية ولو دققنا النظر في تزمين الجملة كوحدة متسلسلة حسب الأحداث يتبين أن:

(زلزلوا) : فعل ماضٍ . (يقول) : فعل مضارع من حيث صيغته ، ولكن حدث بعده فعل آخر وهو رد جواب جملة المقول ((إلا أن نصر الله قريب)) ، إذا الفعل حدث في الماضي وحركته الفتح وجاء بصيغ المضارع لتبيان تسلسل الأحداث وأيهما الأول والثاني .

2-3-4 رفع الفعل المضارع المنصوب .

((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) المزمّل:20 .

أن المصدرية: (أن) بفتح الهمزة وسكون النون هي أمُّ النواصب، ويعلل ذلك أبو حيان بقوله: بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن، إذن، كي. أي أصلها؛ وذلك لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة.

ويشترط النصب في (أن) المصدرية الناصبة - ألا تُسبق (أن) بـ «عَلِمَ» مطلقاً:

أي: من الأفعال التي تدل على العلم، أو اليقين، نحو: عَلِمَ، تَحَقَّقَ، تَيَقَّنَ، ونحوها، فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة، نحو: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) المزمّل:20 فيتعين رفع الفعل بعدها، وتُغَرَّبُ كالتالي:

علم: فعل ماض مبني على الفتح، من أخوات ظن، تنصب مفعولين، وفاعله مستتر جوازًا، تقديره: هو.

أن: حرف توكيد ونصب، مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبًا، تقديره: هو.

سيكون : السين : حرف للاستقبال، يكون: فعل مضارع ناسخ ناقص مرفوع، لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة - وهو مضارع متصرف من كان الناسخة - يرفع الاسم وينصب الخبر.

منكم: من : حرف جر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جري من. والميم: علامة الجمع، والجار والمجرور: شبه جملة متعلق بمحذوف تقديره: (كائنًا) خبر يكون.

مَرَضَى: اسم يكون مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر: لأنه اسم مقصور.



وجملة يكون واسمها وخبرها: في محل رفع خبر أن المخففة، والمصدر المكون من "أن وما بعدها" سد مسد مفعولي علم، والتقدير: علم كون مرضى منكم.

فإذا تقدم عليها ما يفيد الظن أو الشك جاز في الفعل بعدها وجهان: الرفع والنصب، نحو قولك: ظننت أن تُذَاكِرُ، وأن تذاكِرَ، وأحال أن تسافرَ، وأن تُسافرَ، والتقدير - مع الرفع - ظننت أنك تقومُ، فخففت أن، وحذف اسمها وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله، وكذلك في: أخال أنك تسافرُ.

وقد قرئ بالوجهين قول الله تعالى: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَنَةً)) المائدة: 71 . قرئ (تكون) باعتبار الفعل دالًّا على العلم واليقين، وقرئ بالنصب على اعتباره دالًّا على الظن والشك.

** ويرى الباحث كل هذه التخريجات غير دقيقة حتى بعد وضع الشروط اللازم توفرها في حالة الرفع أو النصب. لكن لنضع الآيتين :

إحدهما مثبتة والاخرى منفيّة :

((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَنَةً)) المائدة: 71

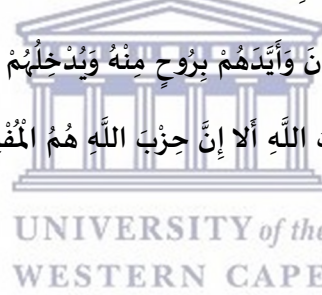
((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ)) المزمّل:20

** والتخريج هنا: هو النظر في زمن الجملة فقط بغض النظر عن أي أداة عاملة أو غير عاملة، فالآية الأولى ((ألا تكون)) حديث في زمن الماضي. لذلك أتت "حسبوا" في الماضي و أتت الفتحة على آخر فعل (تكون) تعبيراً لزمنه، وأما الثانية ((أن سيكون)) في زمن المضارع فجاءت الضمة تعبيراً عن زمنه لأن الله يعلم ذلك **.

ومثله في قوله تعالى : أَمَّا الْمُنْقُولُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ، فمثاله قوله تعالى: ((أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَمَا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ)) . والشاهد فيه هو الفعل المضارع (يقول)، قرئ بالرفع والنصب.

3-3-4 رفع الفعل المضارع المجزوم :

((لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) المجادلة: 22



الإعراب:

(لا) نافية (بالله) متعلق بـ (يؤمنون)، جملة: (لا تجد) لا محل لها استئنافية. علل النحاة وفق قواعدهم عندما تكرر وجود الفعل المضارع مرفوع بعد ((لا)) على اساس انها نافية وغير عاملة ولم يقدموا تفسيراً منطقياً لماذا وجود الفعل مرفوعاً؟ بينما نراه مجزوماً في مواضع اخرى مثل (لا تقل) . الا أن الأولى غير عاملة فسموها لا النافية ، والثانية ناهية تجزم الفعل .

** واذا تمعنا النظر نجد أن الآية تقع في زمن المضارع أي : عندما أنت تبحث عنمن يؤمن بالله وفي زمن بحثك لن تجده . بينما جملة (لا تقل) تخاطب في زمن المستقبل فيأتي حكمها مثل حكم الأمر وهو مبني على السكون فتشابهت الحركتان في الأمر والنهي فاعتبرا الأمر مبني على السكون والنهي مجزوم (بلا) في حين أنهما في ذات الزمن وهو المستقبل .

4-3-4 نصب الفعل المضارع المرفوع :

((وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا

اطْمَئِنَّا عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)) يونس:88

يرى النحاة ان المعنى محملا على : فلن يؤمنوا ، فأبدلت الألف من النون الخفيفة ؛ قال : وهذا خطأ : لأن (لن) فرع ل(لا)، إذ كانت (لا) تجحد الماضي والمستقبل والدائم والأسماء ، و(لن) لا تجحد إلا المستقبل وحده .

في حين يرى الباحث ان الموضوع في النصب في الآية الأولى (لن تمسنا) ان زمن الجملة في الماضي من حيث انتهاء المستقبل وقت حديثهم أي بمعنى واقع نتيجة المستقبل تكون ماضياً بالنسبة لتلك اللحظة وليس إلى زمن المتحدث . وبذلك رجع إلى زمنه الصحيح فاتى مبنيًا على الفتح . بينما الآية الثاني فاتت في زمن المستقبل والذي هو على شكل امر - بوجهة نظر النحاة - بذلك اتى على شكل الجزم أو البناء بالسكون اذا كان مفرداً صحيحاً وحذف النون اذا كان ملحقاً بواو الجماعة .

ويرى أبو البقاء العكبري قوله تعالى ((فَلَا يُؤْمِنُوا)) في موضعه وجهان ؛

أحدهما النصب ، وفيه وجهان ؛ الأول: هو معطوف على " ليضلوا " والثاني : هو جواب الدعاء في قوله: اطمس ، واشدد . والقول الثاني : موضعه جزم ؛ لأن معناه الدعاء ، كما تقول : لا تعذبني، قال تعالى : ((قَالَ قَدْ أُجِيبْتُ دَعْوَتِكُمْ فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) يونس: 89 . قوله (ولا تتبعان) : تُقرأ بتشديد النون ، والنون للتوكيد ، والفعل مبني معها ، والنون التي تدخل للرفع لا وجه لها هاهنا ؛ لأن الفعل هنا غير معرب، وتُقرأ بتخفيف النون وكسرهما ، وفيه وجهان ؛

أحدهما : أنه نهي أيضا ، وحذف النون الأولى من الثقيلة تخفيفا ، ولم تحذف الثانية ؛ لأنه لو حذفها لحذف نونا محرّكة ، واحتاج إلى تحريك الساكنة ، وحذف الساكنة أقل تغيرا . والوجه الثاني : أن الفعل معرب مرفوع ، وفيه وجهان أحدهما : هو خبر في معنى النهي كما ذكرنا في قوله : (لا تعبدون إلا الله) البقرة :83. والثاني : هو في موضع الحال ، والتقدير: فاستقيما غير متبعين⁽¹⁾ .

1 - ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري . التبيان في إعراب القرآن ص 128 ,مرجع سابق

5-3-4 جزم الفعل المضارع المنصوب :

((وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنْ

الصَّالِحِينَ)) المنافقون: 10

وكان يجب على سياق قاعدة الإعراب أن ينصب الفعل المعطوف على المنصوب "فأصدق وأكون" . الرد:
وفي النقطة الخامسة يقال : إن الكلمة (وأكن) تقرأ بالنصب والجزم ، أما النصب فظاهر لأنها معطوفة على (فأصدق) المنصوب لفظاً في جواب (لولا)، وأما الجزم فلأن كلمة (فأصدق) (وإن كانت منصوبة لفظاً لكنها مجزومة محلاً بشرط مفهوم من قوله (لولا أخرتني)، حيث إن قوله (فأصدق) مترتب على قوله (أخرتني)، فكأنه قال: إن أخرتني أصدق وأكن. وقد وضع العلماء قاعدة فقالوا: إن العطف على المحل المجزوم بالشرط المفهوم مما قبله جائز عند العرب ، ولو لم تكن "الفاء" لكانت كلمة أصدق مجزومة، فجاز العطف على موضع "الفاء". فالواو هنا من باب عطف الجملة على الجملة وليست من باب عطف الفعل على الفعل ، وهو مجزوم في باب الطلب (الأمر) لأن الطلب كالشرط. فإنَّ الفعل الواقع في جواب الطلب له وجهان:



• النَّصْبُ إِذَا وَلِيَ فَاءَ السَّبَبِيَّةِ، فَتَقُولُ: ذَاكَرْتُ فَتَنْجَحُ.

• الْجَزْمُ، إِذَا لَمْ تَلِ الْفَاءَ، فَتَقُولُ: ذَاكَرْتُ تَنْجَحُ.

والآية المعنية من هذا القبيل، ونوع الله تعالى في الجواب، ليدلَّ على أنَّ المستغيث حال الشدَّة يبحث للنَّجاة عن كلِّ سبيل. وكذلك ترتيب تزمين الافعال المتوالية . أي أن الافعال لم تأت في زمن واحد، رغم أنها معطوفة على بعض؛ "أصدق" في زمن الماضي ونتائجه في المستقبل "ليكن" من الصالحين .

6-3-4 رفع الفعل المضارع المجزوم :

((وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ)) المدثر: 6

لا: ناهية، تمنن: فعل مضارع مجزوم بحرف النهي، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، تستكبر: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجُملة

في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن، فكأنه قيل: وَلَا تمنن أنت حال كونك مستكثرًا⁽¹⁾. ومعناها إجمالاً: لا تعط عطاء تريد أكثر منه، قال أهل التفسير: ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب، وعلى قراءة جزم تستكثر. وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري. قال ابن هشام: يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من تمنن، كأنه قيل: لَا تستكثر، أي: لا ترما تعطيه كثيراً.

والثاني: أن يكون قدر الوقف عليه، لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف.

والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآيات وهي: فَأَنْذِرْ، فَكَبِّرْ، فَطَهِّرْ، فَاهْجِرْ⁽²⁾.

وجاء في إعراب القرآن وبيانه للمؤلف محيي الدين درويش: وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ. الواو عاطفة، ولا ناهية، وتمنن: فعل مضارع مجزوم بلا، وتستكثر: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره أنت، والجملة نصب على الحال، أيولا تعط مستكثرًا، وقرئ مجزوماً على أنه جواب النهي، أو على البدلية من تمنن، والتقدير على جعله جواباً للنهي، أي: أنك إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزد من الثواب لسلامة ذلك من الإبطال بالمن، على حد قوله تعالى: ((لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى)) البقرة: 264. ووجه الإبدال أنه كقوله تعالى: ((ومن يفعل ذلك يلق أثامًا يضاعف له العذاب)) الفرقان: 64⁽³⁾.

ويرى الباحث أنه لم ينظر المفسرون والنحاة إلى تزمين الجملة، فيأمره ربه بأن لا يمنن في المستقبل فحينها يستكثر، فيكون فعل الاستنكار مضارع في ذلك الزمن أي وكأنه يخبر بما يقع في المستقبل من تسلسل الأحداث فاصبح فعل يستكثر مضارع بالنسبة لتلك اللحظة وليس لزمن القائل فجاءت الحركة بالرفع لتأكيد الزمن المضارع. مثل أحداث يوم القيامة التي ستقع في المستقبل ويكون الحوار مضارعاً بالنسبة لرب العزة ويكون في المستقبل بالنسبة لنا:

((فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى)) رغم أن فعل (جاءت) في الماضي و(يتذكر) في المضارع إلا أن الجملة كلها في سياق المستقبل.

1 - انظر شرح قطر الندى لابن هشام، ص 45

2 - موقع انترنت: الإسلام ويب - <http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=Fatwald&Id=237955>

3 - محي الدين درويش. إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص56. الناشر: اليمامة - دار ابن كثير - دار الإرشاد النشر: 1412 - 1992

وفي قوله تعالى : ((وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِحَسَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ)). من ذلك ما قاله الزمخشري في بيان الفرق بين الرفع والجزم في (يغفر) و(يعذب) فذكر أنه " قرئ فيغفر ويعذب مجزومين عطفا على جواب الشرط، ومرفوعين على (فهو يغفر ويعذب) . أي أنّهما مرفوعان على أنّهما فعلا مضرعان.

ومثله قوله تعالى: ((إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) قرئ (يكفر) بالرفع و(يكفر) بالجزم، بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو يكفر. وبالجزم عطفا على جواب الشرط. وقال ابن خالويه في حجة من رفع: "والحجة لمن رفع: أنّ ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط، مستأنف مرفوع". أي: رفع على أنّ الكلام مستأنف، وأقل ما يستأنف به الكلام جملة، وعليه وجب تقدير ما تتم به الجملة، وهو المخبر عنه، أي المبتدأ، لأنّ الفعل لا يصلح إلاّ مخبرا به، والتقدير الذي يستقيم به المعنى هو: (هو يكفر). ومن قال أنّ الحدث الذي دلّ عليه الفعل (يكفر) واقع في الحالتين الجزم أو الرفع، لأنّ الكلام فيه إخبار عن التكفير عن السيئات من الله في الحالتين، فما الفرق بينهما في المعنى⁽¹⁾؟



والجواب: أنّ الجزم يدلّ على أنّ التكفير عن السيئات معلق على إبداء الصدقات وإخفاؤها، ومرهون بها، وهو يدلّ على هذا في الحال والاستقبال فقط، أي أنّه إذا كان منكم إبداء الصدقات، وإخفاؤها في الحال والاستقبال، كان لكم مقابل هذا التكفير عن السيئات في الحال والاستقبال أيضا، فالكلام فيه ترغيب في الصدقات. أمّا الرفع فيدلّ على أنّ تكفير الذنوب أو المغفرة صفة من صفات الله . جلّ وعلا. ثابتة فيه، في الماضي والحاضر والمستقبل، لأنّ فيه إخبار عن حدث التكفير عن السيئات لذاته، غير معلق على ما قبله، لأنّه خبر عن مخبر عنه، مستقلّ عن ما قبله، فالكلام فيه استئناف، لذا فهو يشمل المتصدقين وغير المتصدقين، من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لأنّه . جلّ جلاله . غفّار للذنوب، ومغفرته في رضاه، فمن أرضاه نال مغفرته، وعليه فالمعنى يتضمّن الترغيب في كلّ أنواع الطاعات والعبادات، وإنّما خصّت الصدقات هنا لأنّ الآية وردت في معرض الحديث عن الأنفاق في سبيل الله، وبهذا يتبيّن لنا أنّ الإخبار بالمضارع المرفوع أقوى وأبلغ من الإخبار بالمضارع المجزوم. وما قيل هنا في الفعل (يكفر)، يقال في (يغفر، ويعذب) من الآية السابقة.

1- الحجة في القرآت السبع لابن خالويه . ص123، مرجع سابق

4-3-7 جزم الفعل المضارع المرفوع :

((وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)) البقرة:42

قال سيبويه في كتابه إن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي وإن شئت جعلته على الواو . فذكر احتمالين في الآية أحدهما أن تكون الواو عاطفة و (تكتموا) مجزوما بالنهي، ورجح هذا الجرجاني وغيره من جهة أن النهي عن كل واحد منهما على حدته لا عن الجمع بينهما⁽¹⁾.

والثاني أن تكون الواو جامعة و (تكتموا) منصوبة على ما تقدم ويكون النهي عن الجمع بينهما، مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن. واعترض عليه بأنه يلزم منه أن لا يكون كل واحد منهما منهيًا عنه بمفرده، إنما يلزم أن لو لم يكن نهي عنه إلا في هذه الآية، بل ذلك معلوم من أدلة أخرى غير هذه الآية. ومن رجع هذا الوجه استأنس فيه بقوله تعالى (وأنتم تعلمون) كأنه قال: لا يجتمع منكم لبس وكتمان مع علمكم بحقيقة الحال. وذلك أقوى في الشناعة عليهم لأنهم إنما نهوا عن شيء كانوا يتعاطونه ويكثرون منه ولا شك أن جمعهم للبس والكتمان مع العلم أشد في الشناعة ولا يلزم من ذلك ألا يكون كل واحد منهما منهيًا عنه على حدته بل ذلك في آيات كثيرة، ومثل هذه الآية أيضا قوله تعالى ((ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام)) البقرة: 188 فإنه يحتمل في قوله (وتدلوا) أن يكون مجزوما وأن يكون منصوبا كما ذكر في (وتكتموا الحق) ويقوي معه الجمع أيضا قوله (وأنتم تعلمون) كما تقدم.

ويرى الباحث أن كلا الفعلين (لا تلبسوا : تكتموا)، (لا تأكلوا : تدلوا) في صيغة المضارع المستقبلية، ولأن الفعلين لم يتحققا بعد وزمنها في المستقبل والذي يعبر عنه النحاة "بالأمر"، لذلك جاء كلا الفعلين مبنيان على حذف النون لأن الفعل (لا تلبسوا) ليس مضارعا بل هو نهي في المستقبل و(تكتموا) أمر في المستقبل. بينما (وأنتم تعلمون) اتت مثبتة بالنون لوقعية الفعل في مضارع قائله وسامعه .

1 - صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكدي بن عبد الله الدمشقي العلاني. الفصول المفيدة في الواو المزبدة المؤلف، 1\122. المحقق: حسن موسى الشاعر الناشر: دار البشير - عمان الطبعة: الأولى، 1410هـ 1990م

8-3-4 نصب الفعل المضارع المرفوع :

((فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)) الانعام:27

وفيه ثلاث قراءات إحداها قراءة حمزة وحفص عن عاصم وعبد الله بن أبي اسحاق بنصب "نكذب" و"نكون".
وتكون الواو فهما من هذا الباب لوقوعها بعد التمني أي يا ليتنا يجتمع لنا الرد وعدم التكذيب والكون من
المؤمنين فيكونون قد تمنوا الجمع بين هذه الأمور .

والثانية قراءة ابن عامر برفع "نكذب" ونصب "نكون" أما رفع نكذب فعلى الاستئناف أي ونحن "لا نكذب" ولا
يخرج بذلك عن الدخول في حيز التمني وأما نصب "ونكون" فعلى ما تقدم وإرادة الجمع بينه وبين ما قبله .

والثالثة قراءة الباقيين منها قالون برفعهما جميعاً وله وجهان أشار إليهما سيبويه أحدهما اختيار عيسى بن عمر
أنه على العطف فيكون الجمع داخلاً في قوله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) لأن
المقصود الجمع بين الشئيين. واعتراض النحاس على ذلك بأن (ويعلم الصابرين) وقعت الواو بعد النفي وهنا
لم يتقدم نفي فيكون هذا جواباً له . والذي قاله أبو عبيد لم يرد به أن هذه الآية مثل تلك من كل وجه بل
المقصود أن نصب الفعل بعد الواو بإضمار أن لما كان المراد الجمع بين الشئيين لا كل واحد منهما والمقتضي
لذلك مع إرادة الجمع وقوعه بعد فعل الشرط والجزاء المجزومين به وإن كان الزمخشري قد ضعف ذلك .مما
هو شاذ لا يقاس عليه ,وليس هذا كما زعم بل النصب بعد الواو بإضمار أن بعد مجزومي الشرط⁽¹⁾ .

وهنا يثبت نظرة الباحث فإن سياق الجملة بعد أفعال متتالية وتحاكي زمناً واحداً مهما دخلت عليها أدوات
النبي أو أدوات النفي, والتي اطلقوا عليها أدوات غير عاملة .لان الأفعال لو تم التدقيق فيها (نكذب – نكون)
أفعال تحاكي زمن الماضي لأن قبلها تمني والعودة إلى الحياة مرة أخرى والتمني مضارع جاء مرفوعاً , أي أن
زمن الحديث في خيال القائل هو ماضي, لذلك أتت حركة الماضي وهي الفتحة والتي بُني عليها الفعل الماضي
ليبين زمنها مهما سبقتها أدوات نافية أو ناهية.

1 - صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي العلاني..1/22. (مرجع سابق)

9-3-4 رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً:

((لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَنَّ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ))

الحشر:12

((وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ)) التوبة: 65

يقول فاضل السامرائي: أولاً هذا ليس جواباً للشرط وإنما هو واقع في جواب القسم. والقاعدة تقول: "إنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للسابق منهما" فإن تقدمه ما يحتاج إلى خبر فأنت مخير كأن نقول "أنت والله إن فعلت كذا"⁽¹⁾.

وفي هذه الآية القسم سابق للشرط فلا يمكن أن يكون (لا يخرجون) جواباً للشرط وإنما هو جواب القسم فلا بد من الرفع وهو مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

أما الآية: ((وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ))

ليقولن جواب قسم وليس جواب شرط. وفي قوله تعالى: ((وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ)). وهي تخريجات للالتفاف حول عدم إيجاد تعليل صحيح لعللة الرفع.

أما في الآيات: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ)) هود: (15)

((مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ))

الشورى: (20) فالمشهور أن أدوات الشرط تتطلب جملتين. الأولى جملة بأداة الشرط، ويتصدرها فعل وأن يكون مجزوماً بأداة الشرط، وأن يكون متصرفاً، والثانية جملة الجزاء، وأي جملة تصلح أن تكون جواباً "جزاء" لجملة الشرط، فتكون جملة اسمية أو فعلية، أو جملة طلبية، أو أن تكون خبرية شرطية أو غير شرطية، والأصل أن يكون الجواب "الجزاء" جملة صالحة لأن تكون شرطاً.

أما إذا جاءت جملة الجزاء "الجواب" على مقتضى الأصل صالحة للشرطية لم تحتج للفاء التي تربطها بالشرط: لأن الأولى خلوها منها.

1- مرجع سابق ص 79.

وجملة الشرط، وجملة الجواب في كل منهما فعل الأول فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط، وقد يكون الفعلان ماضيين، أو مضارعين، أو ماضياً ومضارعاً ، أو مضارعاً ومضارعاً نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)) الإسراء:8. ومضارعان نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)) الأنفال: 19 ، نحو قوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)) الشورى: 20 ماض فمضارع.

أما إذا كان فعل الشرط ماضياً وفعل الجزاء مضارعاً فجزمه فصيح، وزعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع "كان". ظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بـ "كان"، وأما الرفع فقيل: إنه أحسن من الجزم .

فان الخلاف في هذه المسألة يكمن في العامل في جواز تقديم أو تأخير جواب الشرط المرفوع مع جزم الشرط وهذا هو محل الخلاف بين النحاة، وعليه عرض الأقوال والمذاهب في هذه المسألة ،

ذهب سيبويه إلى أن جواب الشرط مرفوع على وجهين: على تقدير تقديمه قبل أداة الشرط ، وكونه محذوفاً . وعلى حذف الفاء.

ويرى الباحث أن النحاة لم يقدروا تزمين الجملة لتبيين زمن المخاطب فنجد في الآية ((من كان يريد)) فعل مركب زمنه ماض. فلو كانت الآية (من كان يريد) لكانت في المستقبل لان الفعل (يرد) مبنى على السكون فتم حذف العلة للاتقاء ساكنين كما في قوله تعالى ((وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)) الحج: 25 وكذلك في قوله تعالى ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)) ال عمران : 145، بينما جواب الشرط جاء في صيغة المستقبل (نزد) لذلك اتى مبني على السكون . و النص القرآني واضح على استمرارية الخطاب لكل زمان وعلى كل من يقرؤه فالخطاب موجه الى القارئ في لحظته لان الصيغة في المضارع وليست في الماضي (من كان يريد.....) أما إذا كانت قضية مؤجلة ليوم القيام فكانت الصيغة (من يرد) .

كذلك يعزو الباحث وجود فعل يريد بعد فعل (كان) لاتبانه في مصدر الفعل وليس مضارعاً زماناً، أي فعل مركب (كان يريد) في زمن الماضي مثل مجيئه بعد أدوات النفي والتعليل وهو الرأي الارجح في نظر الباحث .

4-4 أحكام الجملة المركبة :

وهي الجملة التي يقع بها أكثر من فعل في أزمنة متلاحقة كالجمل الشرطية والطلبية والتمني ، وبناء الفعل من رفع ونصب وتسكين يأتي من خلال مقصد القائل . ومن هنا نرى براعة القرآن في هذا الجانب والذي أهمله النحاة .

((يا ليتنا نُردُّ ولا نكذِّبَ بآيات ربِّنا)) الانعام :27 . في قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم فعل (نرد) مرفوع بينما لانكذب (منصوب والسبب يعزو الى تزمين الجملة وتلاحق الأزمنة في مخيلة قائل الجملة فهم يتمنون الان - اي مضارع - بفعل نرد لذلك جاء بالرفع فيكون عدم التكذيب ماضياً فلذلك جاء منصوب أو مبني على الفتح دلالة على الماضي .

يرى الباحث أن التمني يقصد به محاكاة شي قد فات وقته فيعتبره ماضياً وعلامة نصبه او بنائه "الفتح" وهي دليل الماضي, اما المسبوق بنفي محض أو ما ألحق به أو طلب محض, نحو : ((لا يُقضى عليهم فيموتوا)) فاطر:36 و((لولا أخرجتني إلى أجل قريبٍ فأصدِّق وأكن)) المنافقون:10 .

والتمني مثال قوله تعالى : ((ياليتني كنت معهم فأفوز)) النساء:73. وكذلك قوله تعالى: ((فلو أن لنا كرةً فنكون من المؤمنين)) الشعراء : 102 , ومثال الترجي قوله تعالى ((لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع غافر:37، و((لعله يدكرُ فتنبههُ الذكرى)) عبس: 4 .

وفعل أقاموا هو فعل ماضي, فهل هو مضي؟ فالفعل الماضي بعد اسم الموصول يكون له زمانان فقد يكون له زمن ماضي مثل قوله تعالى: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم) وقد يحتمل معنى الماضي والاستقبال مثل قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ {159} إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ {160})) البقرة:160. هذه الأفعال الماضية في الآية (تابوا وأصلحوا وبيَّنوا) تدل على احتمال الاستقبال لأنها جاءت بعد الكتمان (إن الذين يكتُمون). أصلاً زمن الفعل الماضي بعد الاسم الموصول يحتمل الماضي ويحتمل الاستقبال .

والمُتصَفِّحَ لكتب التفسير ومختلف الدراسات القرآنية القديمة، ذات النزعة اللغوية يجد الدارسين كثيرا ما يستدلون على قصد الخبر في المضارع بعلامة الرفع، ولبيان ذلك ذكرنا أنفأ نماذج قرآنية مثل المضارع فيها مجزوم وعدل به في قراءة أخرى من الجزم إلى الرفع لغاية إخبارية. وأخرى المضارع فيها منصوب وعدل فيه من النصب إلى الرفع لنفس الغاية. ونذكر أقوال بعض اللغويين فيها ممن نعتقد أنهم حجة في اللغة.

4-5 إعراب الفعل المضارع الحقيقي والظاهري :

الفعل المضارع قد يأتي للدلالة على الماضي في عدة موارد :

أولا : عند اقترانه ب (لو) الشرطية . كما في قوله تعالى: ((وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ)) الزخرف : 60

ثانيا : إذا جاء مقترناً ب (إذ) , كما في قوله تعالى: ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ))- البقرة : 127 . فالفعل "يرفع" فعل مضارع من ناحية اللفظ لا المعنى، حيث أن زمن البناء سابق نزول الآية. كما في قوله تعالى : ((وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)) الانفال:30

ثالثا : إذا جاء الفعل بعد ربما ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)) الحجر : 2

رابعا : إذا جاء المضارع مسبوqa ب (لم) أو (لما) ؛ كما في قوله تعالى: ((أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى)) الضحى : 6- 7 وايضا في قوله تعالى : ((أَلَمْ نُهِكِ الْأَوْلِيْنَ))المرسلات : 16 . لم حرف نفي وجزم وقلب، تختص بالدخول على الفعل المضارع فتنفيه وتجزمه وتقلب دلالته من الحاضر إلى الماضي.

((أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَمَا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ))آل عمران: 142
((كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ))عبس : 23.

((أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ)) ص : 8

للحرف (لَمَّا) استعمالات عدة, من بينها أن تأتي حرف نفي بمنزلة (لم), حيث تختص بالدخول على الفعل المضارع فتنفيه وتجزمه وتقلبه إلى الماضي, وبين هذين الحرفين فروق سأشير إليها لاحقاً .

خامساً: إذا وقع حالا وعامله فعل ماضٍ : كما في قوله تعالى : ((وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ)) يوسف: 16

سادساً: إذا جاء الفعل المضارع للتعبير عن حكاية حال في الماضي, كما في قوله تعالى ((وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ))

البقرة:49, ((قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) البقرة : 91

من خلال ما تم دراسته تبين ان الفعل المضارع سواء الحقيقي ام الظاهري مبنيا على حالة الرفع بالضممة اذا كان مفردا وبثبوت النون اذا كان جمعا ولاثبات ذلك سوف سنستدل من خلال الآيات القرآنية وسياق معنى الجملة ووضعها في زمنها الصحيح .



سابعاً اذا سبقته إحدى أنواع "اللامات" :

1- "لام" الجر في نصب الفعل المضارع وجوباً بأن المضمرة :

UNIVERSITY of the

وهي لام الجحود - سماها ابن النحاس بلام النفي . وهي المسبوقه بكونٍ منفيٍ " من تسمية العام بالخاص لأنهم أرادوا بها النفي مطلقاً " نحو: ((لم يكن الله , ليغفر لهم)) النساء:137 , ((ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)) الأنفال:33, أي : ما كان الله مريداً لتعذيبهم , ما كنتُ لأنسى فضل مدرسي , لم يكن الأديبُ ليقرأ تافه الكلام , وهذا رأي البصريين . أما الكوفيون فيرون أنها تنصب الفعل بنفسها لا بتقدير أن المضمرة .

وأحكامها : النفي البات المطلق , ومن هنا جاءت تسميتها بلام الجحود أو الإنكار . ويجب أن تأتي بعد كونٍ منفيٍ (ما كنت , ما كان , لم يكن).

2- "لام الجحود" حرف جر والمصدر المؤول من أن المضمرة وجوباً والفعل في محل جرٍ بها .

((وما كان الله ليضيع إيمانكم)) البقرة : 143

((وما كان الله ليطلعكم على الغيب)) آل عمران: 179 .

((وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)) الاعراف : 43.

((ما كانوا ليؤمنوا)) أبلغ في النفي من (لم يؤمنوا) لأن فيه نفي التأهل والصلاحية للإيمان ولذلك جاءت لام الجحود في الخبر.

3- لام العاقبة : إنما تكون فيما لا يكون للفاعل شعور بالترتب وقت الفعل أو قبله. فيُفعل لغرض، ولا يحصل له ذلك، بل ضده، فيُجعل كأنه فَعَلَ الفعل لذلك الغرض الفاسد؛ تنبيهاً على خطأه. قوله تعالى((فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)) القصص:8 . فالنظرة الأولى في هذه الآية يُفهم أن إلتقاط آل فرعون لموسى عليه السلام إنما كانت الغاية منه أن يتخذوه عدواً، يجلب لهم الحزن والهم والغم. بيد أنه عند التدقيق في الآية فإن هذا غير مراد قطعاً؛ لأنهم لم يكن داعيهم إلى التقاطه أن يكون لهم عدواً وحزناً، ولكنهم التقطوه رافة به، وحباً له . ومن هذا القبيل قوله تعالى:

((رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ)) يونس:88

((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا)) الروم:41

((إِنَّمَا يَدْعُو حَزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ)) فاطر:6

4- اللام الزائدة اللازمة لتقوية المعنى , ونقع بين فعلٍ متعدٍ ومفعوله : أريدُ لأنسى ذكرها .

ثامنا بعد فاء السببية الجوابية:

1- هي حرف عطف يفيد الترتيب و التعقيب مع دلالته على السببية الجوابية , إذ إنها تتوسط أمرين

السابق منهما هو العلة أو السبب في المتأخر الذي يليها , نحو قوله تعالى : ((لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا

فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)) طه :61, وتقول : لا يغضبُ العاقل فيفقد صواب الرأي .

2- لا يجوز الفصل بين الفاء والمضارع بغير لا النافية إن اقتضى المعنى وجودها .

3- تعطف المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه على مصدر قبله

4- تختص بالدخول على الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة وجوباً , المسبوق بنفي محض أو ما ألحق

به أو طلب محض , نحو : ((لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيموتوا)) فاطر:36. قد تكون حرفاً , نحو: ما , لا , لم , لن

, وقد تكون فعلاً نحو : ليس, زال, انتفى , وقد تكون اسماً نحو: غير , والمراد بالمحض : الخالص من

معنى الإثبات , فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه مثل (إلا) , كقولنا : ما تأتينا إلا فتحدثنا , ونحو

نفي آخر يزيل معنى النفي الأول لأن نفي النفي إثباتٌ ، نحو : ما تزالُ تأتيْنَا فتحدُّثُنَا ، فوجب رفع الفعل المضارع بعد الفاء وعدَّ هذه الفاء استئنافية، أو هي للعطف المجرد نحو)) ((ولا يؤذَنُ لهم فيعتدرون))المرسلات :36. أما الفاء السببية المسبوقة بنفي محض فمثالها : ليس الأحمقُ مأموناً فتُصاحِبُهُ ، ليس الامتحان عسيراً فتستصعبُهُ ، ليس الشرُّ مكسباً فتسلكُهُ. و أما الفاء السببية المسبوقة بطلب محض فمثالها المسبوقة بفعل الأمر الصريح الذي يدلّ بلفظه صراحة على الطلب ومنه قولنا : لتكن طاعة الله أولى بالأمرِ لديك فتُسعدَ ، ولترتفع عن مواطن الشهاتِ فتُحمَدَ ، أمر بلام الطلب. والمسبوقة بالنهي نحو قوله تعالى : ((لا تَطغَوْا فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضِي))طه : 81 ، ((لانتفتروا على الله كذباً فَيُسجِتْكُمْ))طه :61. وشبه الطلب المحض يكون فيه معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه نحو قولك : هلا قوضتَ حصون الاستعباد فتسودَ ، هلا أنجزتَ واجبك فتلعبَ



4-6 استرجاع الماضي من الفعل المضارع:

من علامات الماضي أنه مبني على الفتح فتستنج أن: أي حالة نصب على آخره فإن الفعل وقع في الماضي تبعاً لما تسمى بأدوات النصب .

4-6-1 الفعل بعد أدوات النصب :

من خلال السياق القرآني تبين ان أدوات النصب هي أدوات تقوم باسترجاع الفعل الى زمن الماضي او تدل عليه اي بمعنى ان الفعل في صورة الماضي :

القاعدة :

(أداة نصب +فعل مضارع = الجملة في صيغة الماضي)

1- أن : تعرف أن بأنها مصدرية؛ وذلك لأنها تسبق الفعل المضارع (الظاهري) لتشكّل مصدرأ مؤولاً، ويكون زمن الفعل في الماضي .

((إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ))النساء :171. أي في الماضي لم يكن له ولد وكذلك في الحاضر والمستقبل .

((وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)) المنافقون :10.

2- لن: تأتي في السياق لتفيد استحالة حدوث شيء في المستقبل، وتعرف أيضاً بأنها لن النافية المستقبلية، وهذا ما يعرفه القواعديون . ولكن بشي من التركيز في السياق العام للجمله يتضح أن زمن القائل ينتقل إلى المستقبل فينفي شي سيحدث في زمن الماضي لأنه أيقن عدم وقوعه مسبقا لذلك فيصبح الزمن ماضياً بالنسبة للمستقبل ,والدليل حاول حذف النفي واستشعر بزمن الجملة .

- ((وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا)) المائدة :42. أي بعد الاعراض وهو نقل الفعل الى المستقبل يصبح حال الفعل ماضياً لذلك لن يضررك .

- ((وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) المنافقون :10. جاء في زمن الماضي لذلك تأخير الاجل في الماضي .

- ((قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ)) الانعام: 124. أي حتى عندما نؤتي مثل ما أوتي الرسل في المستقبل فلن نؤمن بذلك تصبح ماضية لزمن الحاضر .

3- كي: تأتي في السياق: لتوضيح وتعليل أمر مابعد قضائه ولذلك فهي تعبر عن الماضي .

- ((كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (33) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (34) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا)) طه :33-35.

4- إذن: تأتي في وسط السياق، ويكون قبلها الجواب أو سبب الحالة، ويأتي بعدها فعل مضارع منصوب يفيد المستقبلية في جوابه،

5- حتى: حرف بمعنى (إلى أن) للغاية ، يسبق الماضي أو المضارع ، ويُنصب المضارع بعدها. لذلك فتعامل المضارع زمنياً بأنه ماضياً تأتي في السياق؛ للتوضيح ولتحديد غاية وهي مشابهة للأداة (كي)،

- ((فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ)) البقرة :109. أي بمعنى (أتى) أمر الله .

- ((وَوَزَّلْنَا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصُرُ اللَّهُ)) البقرة :214. (يقول) فعل وقع في

الماضي من خلال سياق الحدث والأفعال السابقة , أي بعد الحكم.

6- لام الجحود: تأتي في السياق بعد الفعل الماضي الناقص المنفي بأحد أدوات النفي وهو كان، وتفيد نفي الشيء وإنكار حدوثه بالسبب المعلل، مثال: لم أكن لأذهب لو علمت بأنك أت.

7- فاء السببية: تأتي في السياق؛ لتفسر سبب الذي سبقها من حديث، مثال: "كن محباً لزملائك فيسعدوا بك".

- 8- لام التعليل : لتعليل اسباب صدور فعل قد صدر في الماضي. وبذلك فهي ترجع الفعل الى الماضي :
- ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ))الاسراء:1
- ((هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا))الفتح:28

4-6-2 الفعل بعد أخوات كان :

من المعروف هناك أفعال شذت عن قاعدة الأفعال في تزمينها ومعانها وحكم إعرابها فتم تصنيفها تحت مسمى (أخوات كان) وتم تسميتها اصطلاحاً "بأفعال ناقصة". فان الأفعال الناقصة قد يكون يقصد عن الأفعال التامة والمتعدية . والأفعال الناقصة سميت بذلك لأنها تدل على الزمن من دون الحدث وسميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها لإتمام المعنى، وإنما تحتاج إلى الخبر، ويرى السامرائي أن التسمية بالأفعال الناقصة تسمية اعتبارية؛ وذلك لأن المتعدى من الأفعال هو الذي لا يكتفى بمرفوعه، بل يتعدى إلى المنصوب وهو المفعول ، وهذه الحالة في الأفعال الناقصة ، ويرى أن (ضرب) مثل (كان) فعل يفتقر إلى المنصوب وهو المفعول الذي وقع عليه الحدث وهو الضرب، ومن ثم فمصطلح (الناقصة) غير صحيح⁽¹⁾.

لكن ما يحدث لهذه المجموعة من الأفعال ويطلق عليها في اللغة الانجليزية ((أفعال مساعدة)) لأنها لا تحتوي على فاعل ظاهري حقيقي بل هي تبديل حالة . ويرى الباحث أن (كان) أفعال غير بشرية أي من حكم رب العزة أو من صنع الطبيعة ذاتها)) بدليل أنها ((كلمة)) قالها رب العالمين وليست فعل، إنما هي حدث فتحوّلت إلى فعل ((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) يس: (82).

أولاً : (فعل كان) : وسوف نطلق عليه "الفعل المساعد " ويأتي في ثلاث صيغ :

أ- الفعل المساعد (كان) + اسم + خبر : أي ما يدخل على الجملة الاسمية .

((وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)) الفتح:4

1- السامرائي . الفعل؛ زمانه وأبنيته ص 56.

ب- (الفعل المساعد + فعل مضارع) + (الفاعل) : أي ما يدخل على الجملة الفعلية.

((لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)) الممتحنة:6

((مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

نَصِيبٍ)) الشورى:20. لأن فعل أراد فعل تمني قصير المدى فلا يأتي في زمن المضارع .

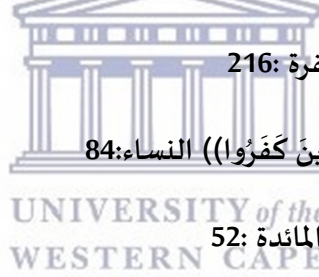
ت- (قد/ لقد + الفعل المساعد(كان) + حرف جر_ ل/ في +بقية الجملة

((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)) الاحزاب:21

((لَقَدْ كَانَ لِسَيِّدٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ))سبأ:15

القاعدة : (كان +فعل مضارع = زمن الجملة في صيغة الماضي)

ثانيا (عسى) : وتأتي عسى مع المصدر المؤول (إن والفعل) في صيغة المضارع لتحول الجملة في زمن المستقبل .



((وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا)) البقرة:216

((عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسْمَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا)) النساء:84

((فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ))المائدة:52

ثالثا : أفعال مرتبطة بفاء السببية :

تأتي في جواب الشرط , وتعتمد على سياق الجملة :

1- في زمن المضارع يأتي جواب الشرط مرفوعاً .

((لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي))طه:81

((وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ)) البقرة:284. وهذه في رواية قالون, إذ أن الآية تعبر على "ان الله يغفر في الدنيا" فهي

أفعال مضارعة. أما في رواية حفص (فيغفر) جاءت ساكنة لأنها توحى بالمستقبل .

2- في زمن المستقبل فيأتي جواب الشرط "ساكنة" مجزوما :

((أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ))البقرة:286

3- في زمن الماضي (فياتي جواب الشرط مفتوحا)

((لاتفتروا على الله كذِباً فَيُسْحِتْكُمْ)) طه:61

3-6-4 بعد (قد التحقيق):

قد مع الفعل الماضي تكون مضارعاً محققاً، وليس كما فرضه النحاة بأنه ماضياً، ولكنها تأتي مع أفعال خاصة يطول حدوثها (أفعال تحققت في الماضي وما زال نتاج تحقيقها حتى قول الجملة) ومن هذه الأفعال :

أشرق - ظهر - زاد - انخفض - فسد - انتشر - علم - جهل - آمن - كفر - فاز - صدق - كذب - اتضح - تبين .

أي أن: أي فعل ماض بعد (قد) يكون الفعل مضارعاً محققاً ومستمر الحدوث من الماضي الى الحاضر وهو زمن طويل الحدوث :

القاعدة:

((قد+ فعل ماضي = الجملة في زمن المضارع المحقق)



((قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ)) الاحزاب:50

((فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا)) الاحزاب: 71

((وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ))سبأ:20

((وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ))سبأ:53

((لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ))يس:7

7-4 إرجاع المضارع إلى المستقبل :

ينتقل الفعل المضارع ظاهرياً إلى المستقبل ؛أي يعود إلى زمنه الصحيح وهو المستقبل في الحالات الآتية :

1- لام الأمر: وبذلك يعود الفعل المضارع بعد لام الأمر الى زمنه المستقبل .

قوله تعالى ((فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)) البينة: 17

2- السين وسوف : أصل الفعل هنا ملحقا "بالسين وسوف" ولا يمكن استقطاعه لانه يعبر عن زمن

المستقبل. ((سَدَّعُ الزَّيَانِيَةَ)) البينة: 18

3- مضارع أخوات كان :

((فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا)) الكهف: 40

((فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ)) المنافقون: 10

القاعدة :

لام الأمر / سين / سوف + فعل مضارع = فعل مستقبل

7-4 استرجاع المضارع إلى الحال :

إذا جاء الفعل مرفوعا وإن سبقه نفي أو نهي :

((لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا)) الفتح: 18. أي (تخافون) فعل حال منفي .

((يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ)) الرحمن: 33. (تنفذون) فعل حال منفي .

((وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) الحديد: 8

((لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)) المجادلة: 22.

الباب الخامس

الختامة



الخاتمة

إن سرّ التعبير القرآني ومقاصده وطريقة نظمه تبقى معجزة لناً يمكننا البث برأي خاص ما دام الأمر يتعلق بتعدد المعاني، فأسرار النظم القرآني ومقاصده وسبب عدوله عن المعتاد من القواعد والقوانين التي وضعها النحويون، لا يعلمها إلا الله. لاننا لاندعي معرفة مقصد رب العزة بمقالته في النص القرآني ، فإنها تظل اجتهادات بشرية قابلة للنقد والنقض حسب التطور الحضاري والفكري للعقل العربي .

توصل الباحث خلال إبحاره في قضايا الخلاف النحوي حول الفعل المضارع وتطبيقه على آي القرآن، إلى نتائج مهمة، أهمها أن السياق يؤدي دوراً مهماً في تعيين زمن الجملة خاصة المضارعة ، أي أن زمن الفعل يحدده السياق وليست الصيغة، كما وجد أنّ الأدوات أيضاً تساعدنا على تفهّم الجملة النحوية، خاصة الظاهرة الزمنية للفعل، وهي من الزوائد التي تخلص الحدث إلى زمن ما .

ومن خلال الدراسة نجد أن للفعل بصفة عامة في العربية زمنين، زمناً صرفياً يتجلى في الصيغة المفردة خارج السياق النصي، وهو زمن ثابت تُعنى به الدراسات الصرفية كدلالة صيغة: فعل- على الماضي، وصيغة : يفعل- على الحاضر أما المستقبل فقد حملته النحاة على المضارع ، وصيغته: افعل- على الحاضر أو المستقبل- وإن كان هذا فهما مغلوطين، فمنطقياً لا يأتي فعلٌ ليُعبّر عن زمنين مختلفين مثل المضارع والمستقبل. فالمضارع هو زمن الحاضر والمستقبل زمنٌ آخرٌ. وهذا استحالة زمنية أن يجتمع زمنين في كلمة واحدة . وهناك زمن سياقياً أوسع من الزمن الصرفي لأنه على مستوى الجملة والتركيب، فيتجاوز الزمن الثابت، إذ ليس بالضرورة في السياق النصي، أن تدل صيغة: فعل، على الماضي، ولا صيغة: يفعل على الحاضر أو المستقبل، بل بفضل تضافر قرائن السياق التي تدلّ على المستقبل أو الماضي .

إن القرآن الكريم يعتبر مصدراً لاقتقاق القواعد وتقعيد اللغة العربية، حفاظاً للنص القرآني من الزلل والنطق من الزيغ ، فاستحالة تواجد آيات بمكان يقال عنها "شادة عن القاعدة" التي هي أصلها القرآن. فإما أننا لم نحط بها خُبراً، أو عجزنا عن إيجاد تفسير قواعدياً حولها، أو أننا بحاجة لتطوير تلك القواعد على ما أتى به نحو القرآن .

نتائج البحث

لعل أهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذه الدراسة تتحدد فيما يلي :

- 1- إن الخلاف النحوي حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع في النص القرآني خاض فيه الكثيرون وأجريت حوله الدراسات لكن في مجمله فلم يتم فض الخلاف أو ترجيح رأي على آخر، أو الخروج بقاعدة نهائية .
- 2- أُعْتَبِرَ الفعل المضارع منذ أن صنفه سيبويه كدلالة على الحال والاستقبال، وهما زمانان لا يلتقيان في نقطة واحدة، فالحال له زمن والمستقبل له زمن آخر. والفعل إما أن يكون للحال أو الاستقبال، وهي ظاهرة زمنية جديدة بالاهتمام في السياق العقلي والمنطقي بعيداً عن التسميات اللغوية. أي أن الفعل إما أن يكون في الحاضر ساعة وقوعه ولجميع الحاضرين حال صدوره، وأن يروه رؤية العين أو يتحسسوا وقوعه، وهو ما نسميه فعل الحال أو الفعل الحاضر. أو يكون (فعل) لم يتحقق بعد زمن المتكلم، فيأتي إما أمراً أو نهيً أو تنبؤ بوقوعه بعد تحدث صاحبه وهو الزمن المستقبل . من هنا جاء تصنيف الباحث كما أورده الفرهيدي.
- 3- إن بعض الحدائين ممن وضعوا أسس علمية للتصريف الزمني للفعل المضارع مقارنة بلغات أخرى- طورت نفسها لمقتضيات تطور علومها وضعوا تصنيفات زمنية وتصريفات نحوية- لكنها لم ترتق للدقة العالية في فهم الزمن في الآيات القرآنية وبذلك كانت دراساتهم غير موفقة بين القدامى والتطور العلمي لفهم تفاسير القرآن ، لذا تجد تفاسير متجددة للقرآن ولا تجد قواعد متجددة للغة .
- 4- اعتمد كل النحاة والقواعديون على إعراب الفعل المضارع وأصروا على تسميته بالمضارع تهرباً من تسميته بالفعل الحال أو الحاضر ، واتفقوا على أنه معرب وليس مبني ، وأنه بطبيعته يأتي متنوعاً مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً ، دون أن يعيروا للأدوات التي تسبقه، وتغير زمن الجملة ككل وليس زمن الفعل الظاهري كما تصوره.
- 5- إن سبب رفع المضارع ليس لكيثونته في موضع الاسم كما زعم سيبويه فيما مر من كلامه ، ولا لتجرده من الناصب أو الجازم كما زعم الفراء ، وإن نصبه ليس بتأثير أن ولن وإذن وكى لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه ، كما زعم النحاة ، وإن جزمه ليس بتأثير لم أو لما أو غيرهما لاختصاصها به كما زعموا أيضاً وإنما كان كما ذكر المخزومي من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه ، فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في

الحال والمستقبل , ولا دلالة له على أحدهما , فإذا أُريد ان يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي ب(لم) أو (لما) وسكن على آخره , أما استعماله ماضياً في الإثبات فلم يبقى له أثر.

6- ظهور مسميات كثيرة لحل معضلة اختلال فهم الزمن في الآيات القرآنية والتي لم تنطبق عليها قواعد النحاة مثل فن العدول والإلتفاف والإنزياح وانحراف معنى الفعل ورجوع الفعل لأصله , فكانت محاولات غير موحدة وغير متفقة على تسميات كانت مدلولها واحد : أن الفعل الظاهري لا يوحي للزمن المقصود به .

7- كان التوسع في النظريات اللغوية التي لا تزيد الدارس أي فائدة علمية, وعدم ترجيح كفة الخلاف حول الرأي الصائب وحذف الرأي المخطيء. وافتقار النحو العربي إلى وضع كتاب يتحلى بأكمل ما يتطلبه العصر من دقة وتهذيب واتقان في المادة والتبويب والترتيب والشمول والتحليل وإعطاء الضوابط التعقيدية على أسس و دون تحيز لمذهب أو لهجة , ليعتبر بمثابة معجم لغوي موحد للغة العربية لكل الناطقين بها ويتم ترجمته لتصبح اللغة عالمية, ومنها توحيد ترجمة القرآن والذي ظهرت اختلافات جوهرية في ترجمته .

8- أورد النحاة الدلالات المختلفة لاستخدام صيغة المضارع فلاحظوا أن الفعل مضارعا في هيئته إلا أن سياق الجملة يعبر عن زمن آخر, معتمدين على ظاهرة استقطاع الكلمة من سياقها التي اشتهر بها العرب, لذلك وضع البحث تصنيفا للجمال الفعلية في العربية من حيث : حسب الإثبات والنفي ,وحسب الحدث في الجمل الشرطية , وحسب الحدث في الأفعال المركبة (تدخلات افعال الطلب والتمني والتأكيد).

9- تتركب الجملة العربية وفق قواعد وقوانين منصوص عليها في كتب اللغويين, وقد ينحرف التركيب اللغوي عما هو معتاد ومألوف, بسبب سياق ما, فيأخذ التركيب معنى آخر هو الأساس غير المعنى الظاهر, فيتجاوزته إلى دلالات أخرى, ذات وظيفة بلاغية, لاتفهم إلا من خلال القرائن الحالية والسياقية . فالدراسات النحوية واللغوية ركزت على استنباط القواعد التي تتعلّق بأقسام الكلام, وما يتعلّق بالجملة من مباحث, ومن ثمّ تطبيقها على الكلام الفصيح من قرآن وشعر ونثر: في حين تجاوز علماء المعاني هذه الشكلية, وأدت هذه القواعد المثالية إلى فهمٍ أعمق وأدق للمعنى.

10- صنف الباحث الفعل بعد استقراء الدراسات السابقة والآيات القرآنية - أولا حسب الزمن : زمن الفعل الماضي وهو الفعل الذي تحقق في الماضي على وزن (فعل) (كان يفعل)و (قد كان يفعل). وبعد أدوات النصب كلها . ثانيا زمن الفعل الحاضر وهو الفعل الذي يقع في اللحظة أو يعبر عن حقيقة او عادة ,وثالثا زمن الفعل المستقبلي وبه ثلاث أنواع : المستقبل العادي :بإضافة (س) و(سوف) على يفعل . والمستقبل

الأمرى : على وزن (إفعل) ومنه الأمر والطلب والدعاء والطلب والترجي والنصيحة , وبعد لام الأمر. المستقبل المنفي :بعد أدوات الجزم (النفي). المستقبل المحقق : على وزن (فاعل) .ومنها ((إني جاعل في الألاض خليفة)) , ((إني ذاهب الى ربي سيهدي)) ((فإنه أثم قلبه)) ولذلك كلمة قلبه مرفوعة رغم انها مضاف اليه حسب راي النحاة ولكن اذا اعتبرنا (أثم) فعل مستقبلي محقق و قلبه فاعل مرفوع لأن معنى الآية (فإنه سوف يأثم قلبه مؤكدا).

11- اختلط الأمر على النحاة باستعمال الفعل في غير زمنه أقصد به زمنا آخرأ , ووقوعوا في ارتباك مع تصنيف القواعد اللغوية , فالفعل الماضي كما تقول القاعدة وقع في زمن الماضي, والمضارع يقع في الحال ومستمر رؤية وقوعه, وكذلك المستقبل هو الفعل الذي لم يحدث بعد ووقوعه بعد لحظة المتحدث , ولكنهم وجدوا مخرجا للتهرب من تصحيح قواعدهم حول التزمين الصحيح للفعل وتصنيف آخر لازمنة الأفعال المتعارف عليها. ولكن قواعديو العرب استقطعوا الفعل وجردوه من السياق وتعاملوا معه بمفرده, وهنا وقع الخطأ . فاضطروا إلى اشتقاق علم الدلالة والعدول والالتفاف في محاولة لى النص القرآني والتهرب من النحو والقواعد إلى البلاغة والتفسير .

12- قَسَم النحويون الفعل على ثلاثة أقسام: (الماضي والمضارع والأمر), وربطوا الزمن بصيغة الفعل, فالماضي عَبَرُوا عنه بصيغة (فَعَل , و فَعَل , و فَعِل) . أما الحاضر والمستقبل عبروا عنهما بصيغة (يفعل , يفعل , يفعل). اما الأمر الذي هو طلب يطلب حصوله في المستقبل فعَبَرُوا عنه بصيغة (افعل , أفعل , إفعل) فنحن الان أمام وجهتي نظر ورأيين علميين متناقضين , الاول يقول :إن العربية لا تنقصها الأزمنة الصرفية الدقيقة والثاني يقول: إن للعربية زمانان فقط: ماضٍ ومضارع ,بينما الأمر ليس زمنا صرفياً ,والاستقبال يأتي على وجهه المضارع .

13- صنف الباحث الفعل المضارع الى عدة أقسام منها فعل يتحدث عن الحقائق والظواهر الطبيعية وليس مضارعاً بمعنى حال صدور وحدوثه . اي أن يدل على العمل الذي لا يحدث فيه زمن خاص ولكنه يحدث في كل وقت ولا يلاحظ فيه وقت معين, ومضارع يتحدث عن ثوابت وصفات وسمات بشرية . ومضارع يتحدث عن عادة تكرارية واستمرار تنفيذها ,وفعل مضارع مرتبط بنوع الفعل المتطاوول وليس قصير الحدوث أثناء قيامه مثل فعل الإيمان والشكر بخلاف فعل الكفر والقتل فهو قصير الحدوث , و فعل

مضارع يحاكي وقت صدور وحدث الفعل في الماضي. ومضارع يحاكي المستقبل كأحداث يوم القيامة والحوار الذي يقع في ذلك الزمن. و فعل مضارع جاء واصفا لحالة ما . وليس كما ذكر المخزومي " أن يدل على العمل الذي يكون مستقبلا بالنسبة إلى ما حدث في الزمن الماضي الذي سبق زمن التكلم كقوله تعالى ((فجاءته إحداهما تمشي على استحياء)), ((وجاءو أباهم عشاء يبكون))" - وهنا الفعل ليس مضارعاً حقيقياً كما ظن المخزومي, لان الجملة كلها في وقعت الماضي والسياق النحوي للقرآن اختلف عن قواعد اللغة . إلا اذا وقع فعلين أحدهم قبل الاخر وهما أصلا في زمن الماضي ((فأصدق وأكن من الصالحين)) فياتي الاول في المضارع والثاني في المستقبل .

14- توصلت الدراسة إلى مقارنة في حل مشكلة الآيات التي اعتبرها النحاة مخالفة لقواعدهم التي صنفوها والتي كانت بداية للمشككين في أصحية القرآن مقارنة بالقواعد , والبده في التهجم على القرآن من قبل الملحدون الذين طعنوا في الاسلام بطعنهم في القرآن. كانت دراسة الباحث في باب كامل حول أكثر من ثلاثين آية قرآنية والفصل في تبين دلالاتها البلاغية واللغوية رغم مخالفتها كما زعموا لقواعدهم, والتي تبين أن القاعدة كانت قاصرة على فهم آيات القرآن .

15- الفصل بين منهج النحو ومنهج القواعد لدراسة العربية, حيث أن المنهج القرآني كان "نحو" يسير حسب سياق الجملة القرآنية وموضع السورة ومتناسبات نزولها, أما حديث العرب فكان "قواعديا" أي بقواعد وهي مناسبة لغير الناطقين بها . وقد ينحرف قائلها إن دعت البلاغة لذلك في الشعر والنثر .

16- كان فهم النص القرآني مبعثاً للخلاف النحوي بين النحويين أنفسهم وبين المفسرين , واستمر الخلاف النحوي على العديد من المسائل خاصة في إعراب الآيات القرآنية التي تختلف حكمها حسب الرواية, مما أحدث إشكالا في ايجاد مخرج وتعليل حول أسباب ذلك الخلاف أو الخروج عن القاعدة المتعارف عليها . وهو السبب في ولادة المذاهب الفقهية وانتشار أنواع كتب التفسير بناءً على الإعراب الغير دقيق للآيات القرآنية محل الحكم الفقهي .

17- يجب استنتاج قاعدة واستقراء عملي في حقبة توسع الدولة العباسية والتي نقلت الخلافة بجوار بلاد فارس وليست المدينة أو مكة؛ مفاده انتشار مؤلفي كتب النحو واللغة والأحاديث النبوية وتفسير القرآن من أناس ليست أصولهم عربية , أي أعاجم الأصل وإن تعلموا العربية .في المقابل قلة المؤلفين في نفس الحقبة من بلاد العرب الأقحاح أو من قبائل عربية من بلاد الحجاز واليمن والشام .

18- إن حاجة العرب لفهم (معاني) الكلمات في الآيات القرآنية واستعمال سياقهما في الآية أكثر من حاجتهم لكتب تفسير أبحرت في قصص قد تبدو من الاسرئليات وانحرفت عن المعنى المقصود به, لذلك سعى الباحث في هذا الاتجاه النحوي وابتعد عن اشتقاق قواعد تثقل كاهل المتحدث العربي بلغته وجعلت من لغته رهينة الكتب دون استعمالها في الحياة العامة .

19- اعتمدت الأحكام الفقهية المستنبطة من الشريعة على فهم كتب التفاسير . واعتمد المفسرون على معنى الآية القرآنية وإعرابها في سياقها القرآني . فاذا كان الإعراب خاطئاً, أدت إلى فهم مغلوط للآية. ومن ثم فإن تفسيرها يكون خاطئاً. وبالتالي أدت إلى أحكام فقهية خاطئة لم تكن موجودة في عهد الرسالة المحمدية. وهذا هو السبب في ولادة المذاهب الفقهية والطوائف الدينية وانقسام الأمة الإسلامية إلى شيع وأحزاب تتصارع وتستميت على صحة مذهبيها, وتقاتل من أجل نشره واستمرار فكره ونظرياته .

20- نستخلص من الدراسة أن الفعل إذا كان مفرداً و جاء آخره ساكناً (أيقال عنه مبني على السكون أو حذف النون أو حذف العلة), فإنه فعل مستقبلي, وإذا جاء مفتوحاً (مبني على الفتح أو حذف النون) فإنه فعل ماضي. وإذا جاء مرفوعاً (مبني على الضمة أو ثبوت النون) فإنه فعل حاضر ؛ أيا كان تركيب الجملة .

21- ان هذا البحث يفتح طريقاً في تصحيح قواعد اللغة والتي هي من صنع بشر وليست قواعد خالدة مدى الدهر تنافس القرآن في القدسية, وتتناقض مع التطور البشري وتهمل تطوره الفكري وتداخل اللغات .

والله ولي التوفيق

الملاحق

هذه الدراسة هي حلقة من حلقات دراسة الخلاف والتي فاقت البحوث فيما ارفف المكتبات، إلا أنها تختلف بكونها مهدت الطريق حول فض الخلافات وتوحيد الرؤى حول القواعد اللغوية وتغير مسار الدارسين في هذه القضايا والتي لها صبغة اجترأ التراث والبحوث القديمة دون تقديم حلول تذكر.

ومن هذه البحوث على سبيل المثال التي أعدها مركز الملك فيصل بالرياض، وإلى أدلة الجامعات العربية عن

الرسائل الجامعية ما يلي :

مؤلفات الخلاف النحوي :

1. المهذب لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (289 هـ)
2. اختلاف النحويين لأحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ)
3. المسائل على مذهب النحويين ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (299 هـ)، وهو ردّ على كتاب اختلاف النحويين لثعلب
4. الواسط؛ لأبي بكر محمد بن قاسم بن الأنباري (328 هـ).
5. الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس محمد بن ولاد (332 هـ)؛ حققه الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة 1416 هـ.
6. المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (338 هـ).
7. الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لعبدالله بن جعفر بن دُرُسْتُويه (347 هـ).
8. النصر لسيبويه على جماعة النحويين لابن درستويه (347 هـ).
9. الاختلاف لأبي القاسم عبيدالله بن محمد الأزدي (348 هـ).
10. الخلاف بين النحويين لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (384 هـ).
11. الخلاف بين سيبويه والمبرد لأبي الحسن الرماني (384 هـ).
12. كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لأبي الحسن أحمد بن فارس (395 هـ)
13. مسائل الخلاف لأبي القاسم يوسف بن عبدالله الزجاجي (415 هـ)
14. الخلاف، لعلي بن الحسن الباقولي الأصفهاني (543 هـ)

15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (577 هـ). يحتوي على (121) مسألة خلافية، نشر بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، وإحدى طبعاته نشرتها المكتبة التجارية بالقاهرة سنة 1380 هـ.
16. المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة لأبي محمد عبدالمنعم بن محمد بن الفرس (597 هـ).
17. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (616 هـ). يحتوي على (85) مسألة، وقد نال الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. بتحقيقه درجة الماجستير من جامعة أم القرى في مكة المكرمة سنة 1396 هـ، ثم نشرته دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة 1406 هـ.
- وكان الدكتور محمد خير الحلواني حقق قطعة من أول كتاب التبيين فيها (51) مسألة، ونشرها بعنوان: مسائل خلافية في النحو، وإحدى طبعاته نشرتها دار الشرق العربي في بيروت سنة 1412 هـ.
18. رؤوس المسائل في الخلاف لأبي إسحاق إبراهيم بن أصبغ (627 هـ).
19. نزهة العين في اختلاف المذهبين، لأبي الحسن علي بن عدلان (666 هـ).
20. الإسعاف في مسائل الخلاف، لأبي محمد الحسين بن بدر بن إياز (681 هـ).
21. الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب، ليوسف بن حمزة الكوراني (768 هـ).
22. ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، لأبي عبدالله عبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي (802 هـ)، يحتوي على (223) مسألة؛ حققه الدكتور طارق الجنابي - بيروت: دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1407 هـ.
23. الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد؛ تعليق على كتاب الإنصاف لابن الأنباري، طبع معه.
24. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلواني - حلب: دار القلم العربي، 1974 م.
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم - الموصل، 1399 هـ.
25. دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيويه، لعبدالكريم جواد كاظم الزبيدي - جدة: دار البيان العربي، 1403 هـ.

26. الخِلاف بين النحويين للدكتور السيد رزق الطويل - مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1405 هـ.
- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك للدكتور فهمي حسن النمر - القاهرة: دار الثقافة، 1985 م.
27. النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، للدكتور محمد آدم الزاكي - مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1405 هـ.
28. مسائل خلافية بين ابن هشام وأبي البقاء للدكتور حمزة عبدالله النشري، 1406 هـ.
29. مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه لفخر صالح قدارة - عمان: دار الأمل، 1990 م.
30. مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقاً ودراسة للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود - بريدة، 1420 هـ.
31. ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للدكتور محمد حسنين صبرة - القاهرة: دار غريب، 2001 م.
32. مسائل الخلاف النحوي بين الكسائي والفراء للدكتور الحسيني محمد القهوجي - القاهرة: جامعة الأزهر، 1421 هـ.
33. مسائل الخِلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي لمحمود موسى حمدان - القاهرة: مكتبة وهبة، 1422 هـ.
- الرسائل العلمية في الخلاف النحوي:
- أعدت رسائل كثيرة في مرحلتي الدكتوراة والماجستير في موضوع الخلاف النحوي، ومنه اعتراضات بعض النحويين على بعضهم، وفيما يلي قائمة بما تمكنت من معرفته من هذه الرسائل مرتبة حسب تاريخ مناقشة الرسالة:
- أولاً: رسائل الدكتوراه:
- 1- الإنصاف والخِلاف بين المدارس النحوية؛ تحقيق ودراسة/ عفاف محمد محمد حسنين - القاهرة: جامعة عين شمس، 1971 م.
- 2- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، محيي الدين توفيق إبراهيم - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، 1972 م.

- 3- الخلاف بين البصريين والكوفيين وأثره في تطوُّر الدراسة النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري، السيد رزق عبدالوهاب الطويل - القاهرة: جامعة الأزهر، 1974م، طبعت هذه الرسالة، وقد ذكرت في الفصل السابق، وهي الكتاب رقم 72.
- 4- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، فتحي بيومي حمودة - القاهرة: جامعة القاهرة، 1398 هـ.
- 5- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري (عرض ونقد)، محمد آدم الزاكي - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1405 هـ، طبعت هذه الرسالة، وقد ذكرت في الفصل السابق، وهي الكتاب رقم 29.
- 6- قضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع للسيوطي؛ علي أحمد الكبيسي - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، 1987 م.
- 7- الخلاف النحوي بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرد؛ عزّة عبدالله الغامدي - الرياض: كلية الآداب للبنات، 1412 هـ.
- 8- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه في شرح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري؛ هدى جينويتشي - الرياض: جامعة الملك سعود، 1414 هـ.
- 9- الخلاف النحوي الكوفي؛ حمدي محمود الجبالي - عمان: الجامعة الأردنية، 1995 م.
- 10- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج: توثيقًا ودراسة؛ إبراهيم بن صالح الحندود - الرياض: جامعة الإمام، 1415 - 1416 هـ، طبعت هذه الرسالة، وقد ذكرت في الفصل السابق، وهي الكتاب رقم 32.
- 11- تعقيبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، محمد حماد القرشي - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1416 هـ.
- 12- اعتراضات وردود ابن هشام على ابن مالك وابنه: جمعًا ودراسة وتوجيهًا؛ عبدالخالق بن أحمد الشمراني - المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1419 هـ.
- 13- شروح الألفية: مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب - حلب: جامعة حلب، 1999 م.
- 14- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري؛ شريف عبدالكريم محمد النجار - صنعاء: جامعة صنعاء، 1999 م.

15- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، علي بن مهدي القرني - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1420 هـ.

16- اعتراضات السمين الحلبي في الدرّ المصون على أبي حيان: دراسة نحوية صرفية، عبدالله بن عبدالعزيز الطريقي - المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1420 هـ.

17- مصادر الخلاف النحوي حتى القرن الرابع، نايف حسين شقير - دمشق: جامعة دمشق، 2000 م.

18- اعتراضات الدماميني النحويّة في تعليق الفرائد لابن مالك: جمعًا ودراسة، عبدالعزيز بن أحمد البجادي- الرياض: جامعة الإمام، 1422 هـ.

19- اعتراضات ناظر الجيش للنحويين في تمهيد القواعد: جمعًا ودراسة، عبدالله بن محمد آل راسين - الرياض: جامعة الإمام، 1423 هـ.

20- اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، جمعًا ودراسة، منصور بن أحمد عريف الرحمن - الرياض: جامعة الإمام، 1424 هـ.

21- الخلاف النحوي عند المتأخرين، عبدالنبي الدكير - تطوان: جامعة محمد الخامس، تاريخ التسجيل: 1991 م.

22- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية، مصطفى فؤاد أحمد محمد - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، تاريخ التسجيل: 1414 هـ.

23- اعتراضات البغدادي للنحويين في خزانة الأدب: جمعًا ودراسة. سالم بن عبد العزيز القرزعي - الرياض: جامعة الإمام، تاريخ التسجيل: 1417 هـ.

24- مسائل الخلاف بين الفراء والرضي في شرح الكافية. ريم خلف الجعيد - مكة: جامعة أم القرى، تاريخ التسجيل: 1424 هـ.

ثانيًا: رسائل الماجستير:

1. الخلاف بين البصرة والكوفة وأثره في النحو، أحمد حسن كحيل - القاهرة: جامعة الأزهر، 1942 م.

2. كتاب الانتصار أو كتاب نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه، عبدالحميد عوض السيوري - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، 1969 م.

3. الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبيين، محمد خير الحلواني - بغداد: جامعة بغداد - كلية الآداب،

1971 هـ

4. تحقيق كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1976م، طبعت هذه الرسالة، وقد ذكرت في الفصل السابق، وهي الكتاب رقم 17.

5. اللغة العربية بين المدرستين البصرية والكوفية. خضر إلياس خضر - القاهرة: جامعة القاهرة، 1976م.

6. مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري. كريم سليمان

الحمد - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، 1980 هـ.

7. دراسة الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، عبد الله بن محمد

المنصور - الرياض: جامعة الإمام، 1402 هـ.

8. مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد وثلعب. خالد بن عبد الرحمن العجيمي - الرياض: جامعة الإمام،

1404 هـ.

9. الخلاف بين نحاة البصرة. عطا محمد موسى - إربد: جامعة اليرموك، 1985 هـ.

10. أبو البركات الأنباري ومسائل التقديم والتأخير في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، مها عبدالعزيز

العسكر - الرياض: كلية التربية للبنات، 1407 هـ.

11. الخلافات النحوية في تفسير الطبري وأثرها في المعنى. صالح بن إبراهيم الفراج - الرياض: جامعة الإمام،

1407 هـ.

12. مسائل الخلاف النَّحْوِيَّة بين أبي حيان وابن عطية، عيسى بن علي العسيري - الرياض: جامعة الإمام،

1408 هـ.

13. المسائل الخلافية في أبواب التوابع في النحو العربي. إقبال محمد عبدالمجيد الغباشي - مكة المكرمة:

كلية التربية للبنات، 1409 هـ.

14. مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. محمد بن عبد الرحمن السبيعي -

الرياض: جامعة الإمام، 1410 هـ.

15. مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان. نورة بنت سليمان البقعواوي - الرياض: جامعة الإمام،

1412 هـ.

16. اعتراضات السهيلي على النحاة: جمعاً ودراسة. عبد الله بن زيد الداود - الرياض: جامعة الإمام، 1414هـ.
17. اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي: جمعاً ودراسة وتقويماً؛ سيف بن عبد الرحمن العريفي - الرياض: جامعة الإمام، 1415هـ.
18. المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء. عبدالعزيز بن أحمد البجادي - الرياض: جامعة الإمام، 1415هـ.
19. اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور: عرض ودراسة، جمعان بن بنيوس السبائي - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1416هـ.
20. اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل. سعود بن عبد العزيز الخنين - الرياض: جامعة الإمام، 1416هـ.
21. الخلافات النحوية في النواسخ الفعلية. عبدالله عثمان اليوسف - الرياض: جامعة الملك سعود، 1416هـ.
22. مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء في كتابيهما معاني القرآن وإعراب القرآن: جمعاً ودراسة. إبراهيم بن حمد المحميد - الرياض: جامعة الإمام، 1416هـ.
23. اعتراضات السمين الحلبي النحوية للزمخشري في الدرالمصون: جمعاً ودراسة وتقويماً. عبد الله بن عيسى الجعفري - الرياض: جامعة الإمام، 1417هـ.
24. المفغولات: قضاياها التركيبية والخلافية: عمر علي المقوشي - الرياض: جامعة الملك سعود، 1417هـ.
25. تعقيبات أبي حيان النحوية والتصريفية لأبي البقاء العكبري في البحر المحيط. معوضة محمد حكيم - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1418هـ.
26. الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب: دراسة تأصيل وتقويم/ بشائر عبد الله محمود علاونة - إربد: جامعة اليرموك، 1998م.
27. اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وداد أحمد القحطاني - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1419هـ.
28. اعتراضات ابن عصفور للنحويين في كتاب شرح جمل الزجاجي: جمعاً وتوثيقاً ودراسة؛ ميسر محمد شبير - الرياض: جامعة الإمام، 1419هـ.

29. أثر المعنى في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي - إربد: جامعة اليرموك، 2000 م.

30. الخلاف النحوي في المقتصد شرح الإيضاح؛ علي محمد الشهري - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1420 هـ.

31. في توظيف الرواية وجدلية البرهان: دراسة في كتاب الإنصاف للأنباري. خولة جعفر أرشيد القرالة - الكرك: جامعة مؤتة، 2000 م.

32. اعتراضات ابن القواس للنحويين في شرحه لألفية ابن معطي: جمعًا ودراسة، خليل بن إبراهيم العباس. الرياض: جامعة الإمام، 1421 هـ.

33. اعتراضات الرعيبي للنحويين في شرحه لألفية ابن معطي: جمعًا ودراسة. محمد عبد الله الحجيلان - الرياض: جامعة الإمام، 1422 هـ.

34. العوامل اللفظية بين البصريين والكوفيين: دراسة نحوية صرفية. موسى محمد دعامسة - القدس: جامعة القدس، 2003 م.

35. اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح؛ غريب ياسين وداني - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1424 هـ.

36. المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني سيبويه: جمعًا ودراسة. عبد الله بن محمد النغمشي - الرياض: جامعة الإمام، 1424 هـ.

37. ما خالف فيه المبرد سيبويه من المسائل النحوية. عبدالعاطي محمد مصطفى - القاهرة: جامعة الأزهر، د.ت. 2000.

38. اعتراضات ابن هشام الأنصاري على النحاة: جمعًا ودراسة وتقويمًا. سعود بن خلف الدوسري - الرياض: جامعة الإمام، تاريخ التسجيل 1412 هـ.

39. الخلاف النحوي بين الفراء وسيبويه من خلال معاني القرآن، المصطفى أيت زراف - مراكش: جامعة محمد الخامس، تاريخ التسجيل: 1995 م.

40. الخلاف النحوي في التبيان لأبي البقاء العكبري. سنية بنت عبد الرحمن العكش - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، تاريخ التسجيل: 1422 هـ.

41. أدلة الاحتجاج عند ابن مالك في خلافه مع النحويين في شرح التسهيل، سامية صالح الصاعدي - مكة

المكرمة: كلية التربية للبنات، تاريخ التسجيل: 1425هـ.

42. اعتراضات الدماميني النحوية على المرادي في ضوء شرحهما للتسهيل من أول الكتاب إلى آخر باب

إعمال المصدر، ليلى معتوق الشمري - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، تاريخ التسجيل: 1425هـ.

43. اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية. محمد عبد الله بن صويلح المالكي - مكة المكرمة: جامعة

أم القرى، تاريخ التسجيل: 1425هـ.

أعدت هذه القائمة بالرجوع إلى قاعدة المعلومات عن الرسائل الجامعية التي أعدها مركز الملك فيصل

بالرياض، وإلى أدلة الجامعات العربية عن الرسائل الجامعية،



قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم بن السري الزجاج، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة 1973 م.
- أبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1998 م.
- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، 1939
- ابن السكيت . إصلاح المنطق . تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون . دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة. 2010
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة، 1403 هـ 1983
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية. الجزء الاول . البداية والنهاية . مكتبة المعارف بيروت. 1990
- ابن منظور، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، ط 2، دار إحياء التراث . العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، 1992
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة. 1999.
- أحمد بن محمد المصري أبي جعفر النحاس، إعراب القرآن . تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد 1980
- الأفغاني ، سعيد. أصول النحو ، المكتب الإسلامي 1978
- الأنباري، أبو البركات بن الإنصاف. في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. المحقق: جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي القاهرة . الطبعة الاولى . 2002.
- الألوسي، محمود شهاب الدين. تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، رسالة ماجستير. جامعة مؤتة، 2010
- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، محمد . علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، 1972
- البحيري، أسامة، تحولات البنية في البلاغة العربية، ط ١، دار الحضارة، مصر. 2000.
- الحموي، ياقوت. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي 1993.
- الدرويش، محي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه. الناشر: اليمامة - دار ابن كثير - دار الإرشاد النشر: 1992

- الذنبيات, فايز مدالله. القرائنُ البلاغيةُ للترجيحِ بينَ التَّأويلاتِ عندَ ابن الأثيرِ في كتاب المثل السائر. عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية 2016 .
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د.مازن المبارك، ط 3، دار النفائس، بيروت، 1979.
- الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه:مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1986
- الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ص13، المحقق: فخر صالح قدارة، دار عمار، دمشق، سنة النشر: 1425 هـ- 2004 م.
- الحلبي، السمين، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية 2011 م.
- الساقى، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977 م.
- السامرائي، فاضل صالح . أسرار البيان في التعبير القرآني .- كلية الاداب جامعة بغداد 2002 م.
- السامرائي، فاضل صالح . الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . دار الفكر، عمان الاردن 2000 م.
- السامرائي، فاضل صالح . بلاغة الكلمة في التعبير القرآني. شركة العاتك لصناعة الكتاب. القاهرة . 2006 م.
- السامرائي، فاضل صالح . تحقيقات نحوية، دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الاولى، 2001 م.
- السامرائي، فاضل صالح. على طريق التفسير البياني – د فاضل صالح السمرائي- كلية الادراب والعلوم . جامعة الشارقة -2002م.
- السكاكي، مفتاح العلوم. ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط 2، دار الكتب .العلمية، بيروت، لبنان، 1987 م.
- السيد، علاء الدين رمضان، ظواهر فنية في لغة الشعر العربي الحديث، منشورات الكتاب العرب، دمشق، 1996 م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: عبد الإله نيهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق - 1407 هـ 1987 م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة 1394 هـ/ 1974 م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي .بيضون، ط 1 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998 م.
- الشنتمري، الأعلم .ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1957 م.
- الصفاقسي، ابراهيم محمد.المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق:موسى محمد زنين. كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، 1992 م.

- الطبل، حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية. الناشر: دار الفكر العربي. سنة النشر: 1998 م.
- العكبري، أبي البقاء. إعراب القراءات الشواذ. تحقيق: محمد السيد عزوز. عالم الكتاب. 1996 م.
- العلوي، يحيى بن حمزة. الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز، من العلوم البيانية .والأسرار القرآنية، تحقيق: د.بن عيسى باطاهر. ط1، دار المدار الإسلامي، 2007 م.
- العلوي، يحيى بن حمزة. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف .مصر، 1991 م.
- العيثان، عادل بن معتوق .صيغة الفعل دلالتها الصرفية والنحوية عند اللغويين المعاصرين بقسم اللغة العربية –كلية الآداب جامعة الملك سعود على شبكة الانترنت :

<http://almaktabah.net/vb/showthread.php?p=387264&styleid=13&langid=1>

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي بوخاتم، مولاي علي، مصطلحات النقد العربي السيماءوي، الإشكالية والأصول والامتداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط2، مؤسسة الرسالة 2006 م.
- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1996 م.
- القيسي، أبي محمد مكي، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ،كلية الآداب جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة، 1984 م.
- الطبري محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن المعروف بتفسير الطبري . تحقيق :الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد حسن يمامة الناشر :دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة :الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- المخزومي، مهدي . في النحو العربي: نقد وتوجيه . دار الرائد العربي ،بيروت . الطبعة الثانية .1986 م.
- المسيعدين ، أحمد علي عبد الله. اختلاف القراءات القرآنية و أثره في اختلاف الإعراب في تفسير روح المعاني في النحاس، ابوجعفر نحمد، إعراب القرآن . تحقيق: زهير غازي زاهد . عالم الكتاب ،بيروت ، 1988 م.
- المنصوري، علي جابر، الدلالة الزمنية في الجملة العربية.الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الطبعة1. 2002 م
- الهتاري، عبد الله علي. تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي .كلية الآداب والألسن جامعة دمار. مجلة الدراسات الاجتماعية العدد الثاني والعشرون، يوليو - ديسمبر. 2006 م.
- الهروي، ابي عبيد القاسم بن سلام، كتاب فضائل القرآن .تحقيق: مروان العطية ،دار ابن كثير دمشق-بيروت

- غياث بابو . دلالة العدول في صيغ الأفعال . دراسة نظرية تطبيقية. مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة، العدد الثاني عشر، شتاء 2013 م.
- تحريشي، محمد، النقد والإعجاز. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.
- ديره،المختار أحمد .دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع. طرابلس -الجمهورية الليبية ، 1991 م.
- جعفر، عبد النبي محمد. اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي . جامعة أم درمان الإسلامية،كلية اللغة العربية ،السودان ، 2010 م.
- جمعة، حسين. جماليات الخبر والإنشاء، دراسة بلاغية جمالية نقدية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005م.
- حسان، تمام. اللغة العربية؛ معناها ومبناها. ط ٣، عالم الكتب، 1998م.
- خضر، محمد يوسف . الإعراب الميسر في قواعد اللغة العربية ،مكتبة المنار، الطبعة الثانية، 1986م.
- روبنة، زبير.الزمن في القرآن الكريم بين الصيغة الصرفية والسياق النحوي من خلال نماذج قرآنية. دراسة ماجستير .جامعة محمد خيضر.2016م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط 6، عالم الكتب، بيروت، 1977م.
- شناوة ، سعاد شاكر،المستوى الدلالي في الفنون البلاغية ،بحث جامعة المثني كلية التربية ،مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 3-4 المجلد 6، 2007م.
- شنوقة، السعيد. منحج التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل .معهد اللغة العربية وآدابها- المركز الجامعي الطارف- الجزائر 2009م.
- عمر، يوسف حسن. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قارونس، 1978م.
- فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، م.1952
- موسكاتي ،سبتينو. الحضارات السامية القديمة .ترجمة السيد يعقوب بكر . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.القاهرة 1957م.
- لحميدي ، لعمرى، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية من خلال كتاب إعراب القرآن لابي جعفر النحاس ، رسالة ماجستير كلية الآداب واللغات جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011م.
- كيكليدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن بن عبد الله الدمشقي . الفصول المفيدة في الواو المزيدة. تحقيق: حسن موسى الشاعر .دار البشير – عمان الطبعة الأولى، 1410هـ 1990 م .

- مكرم ,عبد العال سالم,القران الكريم واثره في الدراسات النحوية ,مؤسسة علي جرح الصباح .الطبعة الثانية.1978م.
- ويس، أحمد محمد، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.
- يعقوب ,صالحه حاج .المقام والقرينة الحالية ودورهما في المعنى .قسم اللغة العربية ,الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية .2013م.

كيب تاون: 2018





UNIVERSITY *of the*
WESTERN CAPE

Arts Faculty

Foreign Language Department

MA

Research proposal

Title:

**"Grammatical Controversy on the Temporality of
the Imperfect Tense in the Qur'anic Text"**

Is it *Mu'rab* (Declinable) or *Mabnī* (Indeclinable)?

Al-Khilāf al-Nahwī ḥawla al-Dalālah al-Zamaniyyah lil fi'l al-Mudāri' fī al-Naṣ al-Qur'āni

Wal Faṣlu fī bināihi wa I'rābih

Submitted by

Name & Surname : Fakhri Hassan

Student Number : 3698176

Supervisor : Dr. Mustapha Saidi

Academic year : 2017

Abstract

This research discusses the temporality of *Al-Fi'l Al-Moḍāri'* (present tense) in Arabic in terms of structure and case endings. It also focuses on the time of the imperfect tense and how it is affected by the *Adawāt* (particles) and justification as well as the meaning, context and the purpose of the sentence.

The study also investigates the controversial issues on finding a standardized definition of the actual imperfect tense in order to distinguish it from the outwardly one. It also investigates the changes which the imperfect tense undergoes when preceded by particles and how they change the case endings from *Mabnī* (Indicative) into *Mu'rab* apocopate (to be Jussive or Subjunctive). Another focus is investigating the reason why the tense of the verb that comes after particles of negation, prohibition, justification and denial is always imperfect not perfect or future, regardless of the context and the purpose of the text, and the reason as to why this rule applies to all Qur'ānic verses which contradict this rule when being parsed.

In addition, it uses semiotics to explain the imperfect tense in the Qur'ānic verses and investigates the effectiveness of applying abstention and assembly to distinguish between the tense and its meaning in the Qur'ānic text. This can help to determine the actual time of the tense in the Qur'ānic text which in turn helps to parse the imperfect tense correctly and to justify why there is a case ending which contradicts the grammar rules. The correct parsing of the imperfect tense, including indicative, subjunctive and jussive, will pave the way for more attempts to rectify the interpretation of the Qur'ānic verses which create controversy. This can be achieved by presenting the verses which contradict the rules of parsing, making hypotheses, analyzing them and then parsing them in a logical way utilizing an analytical approach.

Key words: Verb, Present tense, Grammar, syntax, parsing, declinable (*Mu'rab*), indeclinable (*Mabnī*), Subjunctive (*Manṣūb*), Indicative (*Marfū'*), Rhetoric, Interpretation (*Ta'wīl*), linguistic, Abstention, Expression, controversy (*Khilāf*)

**Grammatical Controversy on the Temporality of
The Imperfect Tense in the Qur'ānic Text
Is it *Mu'rab* (Declinable) or *Mabnī* (Indeclinable)**

Introduction

Early Arab grammarians tried to make rules for all Arabic speech in order to eliminate mistakes and incorrect interpretations which deviate from the intended meanings of the Holy Qur'ān. However, due to the fact that they worked individually and without using a standardized approach this led to the existence of various linguistic schools based on the differing and conflicted points of views of the scholars, such as the *Baṣrah*, *Kūfah* and *Baghdād* schools, which means a linguistic curriculum was utilized by the grammarians in *Baṣrah*, *Kūfah* and *Baghdād*. This in turn led to the existence of different grammatical curricula and teaching syntaxes such as the modular, descriptive, structural, generative and historical. Differences and disagreements on grammatical rules and parsing, which is the science of analysis and interpretation of the Qur'ān, have emerged especially after the widespread of parsing (the science of analysis and the interpretation of the Qur'ān) and the recurrent readings.

Differences and disagreements re-emerged between the earlier and the later grammarians within the texts and annotations not only technically, but also in terms of improving the grammar automatically utilizing logical rules and philosophical opinions. (*Sībawayah:14*).

This is why understanding the Qur'ānic text was a controversial issue among grammarians themselves along with the interpretation of the Qur'ānic text. This conflict continued, especially the parsing of Qur'ānic verses of which their interpretations differed according to the narration. This created controversy in terms of finding a solution for these differences and deviations from the common rule.

The current conflict is not in accordance with the Qur'ānic text in terms of meaning or concept as the parsing of the imperfect tense is the other way around, being indeclinable, unlike the perfect and the future tense.

Since the tense of the sentence plays an important role in providing a mutual background for discussion, interpretation and parsing among the specialists in order to reach the right meaning, and since the study of tense requires the distinction between time, event and narration in the general context which should not be neglected as per previous studies, such as the earlier *Al-Baṣriyūn and Al-Kufiyūn* Arab grammarians who classified the kinds of tenses which became the norm and has not been updated or improved despite the complete contradiction between the name and the concept of the tense. This classification remains the same even though *Al-Baṣriyūn and Al-Kufiyūn* grammarians still have a disagreement about it. The controversy on finding the cogent meaning of the tenses in general, the imperfect tense in particular as well as its parsing still exists, and every time rules are found and improved upon, other grammarians find that these rules contradict the Holy Qur'ān both in content and form.

Significance of the study

The significance of this study lies in the fact that it paves the way for new curricula, studies and books about the issue of *Tafsīr* (Exegesis) Al-Qur'ān (parsing the Holy Qur'ān), especially the tense of the verb. It will also encourage more attempts to renew the grammatical rules based on the derivation of additional tenses to precisely express the actual time of the sentence in the Qur'ānic verses, which were a point of controversy. This study also explains the nature of time and event, which in turn provides guidance to those attempting to rectify the grammatical rules utilizing the Qur'ānic verses as well as those attempting to find justification for the rules which do not comply with the meanings of the Qur'ānic verses.

Furthermore, this study creates a link between the tenses in terms of event (action) and time, and finds the relationship between them. This is because this study is an applied one focusing on how language uses the time factor in some Qur'ānic verses as opposed to verbal sentences which do not express a time factor. The value of such a linguistic approach is best demonstrated in the study of parsing of the Qur'ānic verses which are a point of controversy.

A further highlight of the research is that it opens the door for the rectification of the derivations of religious *Al-Ahkām Al-shar'iah* (Rules of Islamic Law) ordinances, which were based on misunderstanding the Qur'ānic verses and texts. These were based on how juristic schools of thought understood *Al-fiqh* (The deep understanding of Islamic law) and

Tafsīr (Exegesis) from these Qur'ānic texts and its structure. Most of the controversial issues arose because grammarians estimated the grammatical structure and function of these Qur'ānic texts differently which was a point of controversy among grammarians and interpreters.

Research problem

The problem of the research is the difference in the temporal indications of the present verb, where the philologists differed in the original time indication of the present verb, is it for the present and for the future together, or is it only for the present. The grammarians set the rules to restrict (suppress) the language and protect it from aberration, but neglected it in the study of the temporal term for the verb being interested in the form only. However they overlooked the meaning, and were more interested in the morphology and the syntactic context time with the result they were lacking in the terminology field of time-specific for the verb.

This led to further problems such as the need to change the parsing when it is *Mu'rab*'s verb (the vowel of the last consonant at the end of the verb in present tense), unlike the past tense which is normally *Mabnī* (the vowel of the last consonant at the end of the verb), it is always based on *Al-Fath* (Subjunctive) for the perfect, and based on *Sukūn* (Jussive) for the future tense. The grammarians thus did not find a solution to the problem but merely meandered around it as they could not grasp the repercussions. Thus instead of changing the parsing of the case endings, they considered the present tense to be declinable *Mu'rab* and affected by *Hurūf Al-Jazmi and Al-Naṣbi* (the particles which introduce the verb in Subjunctive and Jussive case) .

Aims of the study

This study aims to draw the attention of the grammarians to the importance of the sentences' context, specifically the different tenses found in the Qur'ānic verses; and not to determine the meaning of the verb without considering the preceding and following context. In other words, it is the context that determines the meaning of the sentence, not only the form.

The two main aims of this research are:

1. To end the controversy among grammarians concerning the meaning of the present tense and to return it to its origin. Thus, to precisely determine the tense of the verb in the present tense based on the utilization of the tense in the Qur'ānic text.

2. To study the case endings (*Harkāt Al-i'rāb*), and the effect of particles of negation (*Hurūf Al-naḥī*) on the sentence. Hence, to prove that the present continue tense (*Al-Fi'l Al-Moḍāri*) is not declinable (*Mu'rab*) as the grammarians classified, rather it is indeclinable (*Mabnī*), as it is permanently in an indicative case (*Marfū'*).
3. To explain the linguistic and rhetorical meanings of the imperfect tense in the Qur'ānic verses which are the point of controversy between grammarians and to attempt to rectify its parsing.

Methodology

Due to the nature of the previous studies in this field, which is commonly adopting a descriptive methods based on historical references (Zidane, 1988). An objective, analytical methodology will be adopted in this study based on the eloquence of the Qur'ān itself. Even though I have benefited from the descriptive inductive method to assist in understanding the tenses of the Arabic verb by studying the grammar curricula such as the modular, descriptive, structural, generative and historical, I chose the analytical approach as my research methodology in order to study the utilization of the imperfect tense to express both time and event. This can be achieved by explaining the Qur'ānic verses and their meanings in the overall context, the reason behind the sending of these Qur'ānic verses as well as the interpretations thereof.

Research questions

This study tries to answer the following questions:

- To what extent have ancient and modern grammarians paid attention to the study of the temporal meaning of the tense and how can it be beneficial as a preliminary study in the interpretation of the Holy Qur'ān?
- How did grammarians handle the tense in terms of time and how did they distinguish between time and event?
- What are the factors and particles that can be used to find the tenses of the verb or its meaning?
- How to find a plausible parsing of the Qur'ānic verses which contradict the grammatical rules, especially those verses that grammarians disagree on?

.Research limitations

This study investigates the present tense and the controversy surrounding it in terms of *Mabnī* (declinable) and *Mu'rab* (indeclinable) status as well as its temporal meaning. It also explores semantics which includes station and assembly and how the meaning of the verb form changes from one tense to the other. This study is thus applicable to those instances when the imperfect tense in the Qur'ānic verse contradicts the rules, and thus allows for an end to the *Khilāf* (controversy) regarding the Qurānic *Tafsīr* (exegesis) and how to parse these verses.

Literature review:

To accomplish this study, the researcher has examined several books, research studies and scientific treatises from several universities related to this study. He found that there are available grammatical books dealing with the verb and its divisions. However, the researcher did not find a single book or solo research which discusses the temporal connotations of the present verb or the construction of the present verb, except in different and various parts of books and studies.

It is through the grammatical differences in the indication of the present tense in the Qurānic text and its times with the grammarians in the light of the context and the place, which has necessitated the study of the present verb in the grammatical lesson, and how it has been derived and the reasons for its designation including the study of its time indications in the Qur'ānic text. For example, the University of *Ummu- Al Qura* has been classified on its website on grammatical controversy, reaching more than three hundred literary works on grammatical differences between books, investigations and scientific studies. This proves that the subject matter of the dispute still exists and has not been resolved yet.

These current studies pertaining to grammar controversies discuss the issues individually, in which the views of the scholars and their evidence are presented, with neither one assessing the basis of the opinion or the analogy, nor finding solutions to these differences. However, both Arabic schools of Arabic grammar have systematic fundamental Arabic grammar rules but most of time the grammarians themselves violate these rules in different contexts.

Usually some grammarians such as (*Al-Baṣriyūn*) from *Al-Basrah* Arabic Grammar school consider the opinion of the *Al-Kuḥfīyūn* (another Arabic Grammar school) or vice versa. Thus, it seems like a choice that is not governed by a fixed approach and rules, as if it were dependent on the narration in many cases.

These relevant studies can be classified according to their historical context.

The earliest books of Arabic grammarians are:

Al-Insāf Fi Masā'il al-khilāf, (Equity in matters of dispute, Dr. Mabroukm, International Printing Company, 2002) by *Al-Anbārī*. In his book, he discussed more than 121 grammatical issues of disagreement between *Al-Baṣriyūn* and *Al-Kuḥfīyūn*, in which most of Arab linguists and grammarians did not agree, proving that they relied on restricting their grammatical rules based on their own views and opinions without any scientific foundations or common ground.

Al-Anbārī(deceased 328 A.H) also commented on the grammatical issue no: (39) pertaining to the *Fi'l* (Verb) and its *Maṣḍarr* (infinitive): a form of a verb expressing the verbal notion without reference to a particular subject, and which one of them is derived from each other, he stated that: " *Al-Kuḥfīyūn* considered that the *Maṣḍarr* (Infinitive) derived from the verb and branched out on it and argued the matter confirming that the *Maṣḍarr* (Infinitive) is indeed derived from the verb because the *Maṣḍarr* (Infinitive) is valid for the validity of the verb and is invalid for its invalidity."(*Al-Anbārī*:155)

The issue is still disputed: Is the *Fi'l* (Verb) before the *Maṣḍarr* (Infinitive) or vice versa?

It is also presented in question (75) about *Fi'l al-Amr* (the imperative verb) without " lam" لم (Particle of negation that precedes a present verb) which can be translated as (did not) is it construed (expressed) or is constructed? "So he went to the view of the *Kuḥfīyūn* where they said: "The (imperative) verb excluded from the present tense syllable is for act of confronting – towards form (do) - is construed (expressed) in jussive, and *Al-Baṣriyūn* went on to say that it is construed (expressed) in jussive." (*Al-Anbārī* :230)

As for *Al-Kuḥfīyūn*, they protested that they said: "We said that it is a construed (expressed) *Majzūm* (Jussive), because the origin of the (imperative) verb is for act of confronting, towards form (do) and (to do) as they said in the passive imperative. It is proved that the origin of the (imperative) verb when it begins with the syllable *Lam* : towards form: (to do)

is for the act of confronting. However, the most usage of the (imperative) verb is to confront in their statements." (*Al-Anbārī* :233)

He also stated " preventing the realization of the (*Hurūf Al-jazm*) particle, with the omission is not also correct onto the source, you go to the condition particle (*En'*) which works with the omission *Al-Hadf* in six places, namely: the imperative, interdiction, supplication, questioning, wishful thinking, and presentation. All were estimated."(*Al-Anbārī*:234)

Furthermore, *Al-Anbārī* raised a question about the effectiveness of the conditional particle (*En'*) in the present tense. In particular, he discussed the grammatical rule used by grammarians at that time, which states that “the prevention of the verb’s factors omitted from the sentence does not affect the meanings in the phrase context. Therefore, he question their common use of the infinitive particle (*Ann=نْ*) which concord with the omission of infinitive particle (*Ann=نْ*) after the (*Faa*).” *Al-Anbārī* further adds, if it is an answer to the six cases cited above, by which you have authorized the effects of the conditional (*Inn /نْ*) with omission.

Furthermore, he dismissed the *Al- Baṣriyūn*’s protestation when they argued that the verb in the imperative mood (*فعل الامر*) is expressed in a jussive case. Hence, based on the assumptions that the verbs’ original case is always constructed, and that the verb in the constructed state is expressed in the jussive case; the imperative verb is therefore expressed in the jussive case. Furthermore, they argued that when the verbs were marked by the accusative case *Al-fath*, which indicates the accusative cases in three different categories (the singular, the irregular plural, and the imperfect). However, if they applied the previously mentioned rule; the imperatives will be expressed in similar manners to the one used in nouns expression. Therefore, the imperatives remained in their original jussive case (*Al-Anbārī*:267).

In this way, *Al-Anbārī* addressed the issue of the dispute over the origin of the act as being expressed or constructed according to the view of *Al-Baṣriyūn* and *Al-Kufiyūn*, without explaining the reasons for their correctness and error, and whichever is closer to the Qur'anic text, leaving the field open without a final solution.

Moreover in the book *Al-īdāh Fī ‘ilali Al-Naḥuo*, which can be translated as follows: (clarification on grammar defects, Al-Mubarak, dar alnafayisa, Beirut,1979) authored by *Al-Zajjājī* is a series of episodes of the history of grammar and its relevance to jurisprudence,

speech and logic, and explains to us many of the dialectical questions raised by the book of Sibawayah among the linguistics and certainly on the important aspect of the grammatical dispute between *Al- Baṣriyūn* and *Al- Kufiyūn*. This is a precedent for *Ibn al-Anbarī* in his book (*Al- Inṣāf*). His controversial issues, which were based on the selection of the best and the election of the more pertinent, *Al-Zajjājī* did not interpolate his book with all the words, and did not mention every defect, but he published the answers before his hands and then put the arguments to the test and chose the strongest and fairest.

Al-Zajjājī (deceased 337 AH) Confirmed what *Al-Baṣriyūn*'s have argued when they stated that "the construction of the particles and the verbs is the origin case. However, the nouns are the only elements from in the language are worthy to be expressed. He further presented a defect that can be applied on some of the nouns; which prevents them from being expressed so they were constructed instead. In addition, he presented some elements needed for the verbs to be expressed. The elements added to the verbs are similar to the 'defects' he previously added to the nouns. Furthermore, he argues that all the constructed verbs in its original case; and on the other hand all the expressed verbs transformed from the original case. He also explained that the expressions are applied on verbs to separate the formed meanings. In respond to that the *Al-Baṣriyūn* argued that these meanings exist in the nouns not the verbs and characters, while *Al-Kufiyūn* said; the origins of the expressions are for nouns and verbs. *Al-Zajjājī* the origin of the construction for the characters everything is removed from the expression of nouns and verbs its defects removed it from the origin. Hence, it is understood that the imbalance in the expression of the verbs and their construction is existing and did not agree upon because the reason lies in the change in the present verb according to its position and factors. It has not been classified as a construed or constructed tool (entity) for disruption of the rule."

Also in this above mentioned book; the author did not reach a final solution between *Al-Baṣriyūn* and *Al-Kufiyūn* and did not provide an independent opinion on their disagreement. As in *Basra*, the grammar differs from the way in *Kūfah*, because of the difference of views between the two linguistic cities in dealing with the issues. Each team sees the validity of its doctrine, and outweighs the other school. However, the other responds to his owner and comes with evidence against his proof. The difference between the two cities on some grammatical issues was the cause of emergence of scientific debates dominated by fanaticism and the love of the retaliation against the rival. The most famous of these was the debate that took place between *Al-Kassāī* and *Sībawayah* within *Al-Barmakī's* council.

The grammatical differences moved from the novel to writing. The books were almost devoid of grammatical dispute and the response to it. Then the grammatical controversies in the books became independent, certainly it was presented as grammatical issues in which *Al-Baṣriyyūn and Al-Kuḥfiyyūn* differed about it.

There were many Arab grammarians who have studied the Arabic grammatical controversies and they tackled it from different perspectives such as:

- *Khilāf Al-Naḥwiyyīn*, (Grammarians Differences), by *Abu- Albbās* (deceased 291 A.H).
- *Al-muqni' fi Al-khilāf bayna Al-Baṣriyyūn wa Al-Kuḥfiyyūn*, (The Persuasive Difference between *Al- Baṣriyyūn* and *Al-Kuḥfiyyūn*) by *Abu Jaafar al-Naḥhās* (deceased 338 A.H).
- *Al khilāf bayna Al-Naḥwiyyīn*, (The Difference between the Grammarians), by *Abū-Al-Hassan Al-Rommāni*, (deceased 384 A.H.).
- *Kifāyatu Al-Mota'allimīn Fi Ikhtilāfi Al-Naḥwiyyīn*, (Adequacy of Learners about Differences of Grammarians), by *Ibn Fāris*, (deceased 395 A.H).
- *Masāyil Al-khilāf Al-Naḥwī*, (Issues of Dispute in Grammar), by *Hussein Ibn Ayyāsh*, (deceased 681 A.H)

Furthermore, there are many modern books which discussed the present tense and its indication.

Al-fi'l; Zamānuhu wa Abniyatuhu, (The verb its time and constructions, 1983) by *Al-Sāmurrāi*. It is one of the modern books that contributed to the researcher's understanding of the subject; in this book the author mentioned the matter of the verb in Arabic studies, because of its importance in the language of the Arabs. The author furthermore continued his discussion concerning the present tense verb and its divisions of advancing definitions of the verb, with the classical grammarians and amongst them were *Sībawayah*, *Al-Zajjājī*, *Al-Zamakhsharī*, and *Ibn Ya'ish*, and he criticized these former classical linguists for the fact that they did not give more attention to the important aspects of studying the language which concerns the temporal indication of the verb. *Al-Sāmurrāi* continued his discussion towards the sections of the verb in terms of time, and here he gave us opinions from the *Al-Baṣriyyūn and Al-Kuḥfiyyūn* Arab grammarian schools, and the phases of the agreement including the differences which occurred between them.

The author made a determined effort in his study of the verb in terms of its temporal indication when he presented us with a topic on the verb and time; he touches therein some of the temporal connotations of the past and present with examples from the words of the Arabs and cites some Qur'ānic verses in it. However, he did not dwell on these two verbs when he presented us with these connotations, but rather extended his words about the structures of the "present verb". Whatever the case, the researcher benefited from discussing the topic in which he wrote (*Al-Sāmurrāī: 23-24*).

Al-Sāmurrāī saw that the former grammarians were interested in the issue of the verb in their study, as the modernists were concerned about it, but they cared about it in terms of the doer and its structures more than their interest in the methods of use and the minutes of time, and they did not give the issue of temporal indication its worth. As for the contemporary grammarians, they are more concerned and focused on the tense of the verb, which can occur at different times in the process as it notably varies in the present and in the future. Thus the researcher discovered a few grammarians have tried to compile a grammatical book with scientific rulings which includes discussing the tenses of the three Arabic verbs, as well as the verb's action and its case in construction and expression.

As for this book *Al-Nnahu Al-Arabī; Naqd wa Tawjīh*, (Arabic Grammar: Criticism and Guidance, 1986) *Al-Mahdi Al-Makhzūmī* a second study, which was reviewed by the researcher. The author proceeded to discuss the verb from various aspects in the sixth topic of the written subjects in his book. He started by introducing how the verb was defined by the classical grammarians, where after he further discussed the derivation sources/ roots presenting the views of *Al-Baṣriūn* and *Al-Kufiūn* who represented the main Arab grammar schools in the history of Arabic grammar. In addition thereto, he discussed the types of the verb which occurs in the Arabic language supported with the view of the famous grammarian and linguist *Sībawayh* and the school of Arabic grammar represented by the *Kufiūn*.

He said: "The grammarians divided the verb into three types: first one is the past, which is indicative of past time, and second one is the present, which is indicative of the present or future, and also identified the Imperative verb also known as the Command verb which is third tense . "(*Al-Makhzūmī:65*)

Furthermore he said: "In this division, they identified the tenses as being three types: past, present and future. *Sībawayh* (deceased 180 ah) said: "As for the verb, examples were

taken from the expression of the nouns of events, and they were constructed for the past tense, future tense and present continuous tense." (*Al-Makhzūmī*: 70)

The grammarians divided the verb on the basis of the division of philosophical time, past, present and future and designated each time to a particular form.

He then began to talk about the Arabic verbs in the use that is at the core of this research. The researcher found that the author monitors its use in terms of its indication over time.

He said: "There are three constructions that are associated with time, which are constructed forms/ patterns of *Fa'ala* (did), and the pattern form *yaf'alu* (does / will do) and the pattern form of *Fa'il* (doer)." (*Al-Makhzūmī*: 122)

The author discovered that which al-Sāmurrāī has find that the classical grammarians and linguists tackled the verb from its influential point of view without giving attention and consideration of its contextual meanings.

The researcher also found that *AlMakhzūmī* mention the definition and division of the verb by indications of tense. *AlMakhzūmī*'s study appears to be useful and valuable for the information that can be used in this research.

While In this book; *Aqsām Al-kalām Al'arabi* (Arabic language parts of Speech,1977) is written by *Fādil Al-Sākī*, some contemporary scholars criticized the grammarians for focusing on time in the form of the verb and neglecting the context in which it was presented. therefore *Al-Sākī* said in his book: "The grammarians had to realize that the verbs were mere formulations and expressions that indicate a time, which is part of the meaning of the formula and that the context or the conditional statements with their combined verbal and current context is the only one to assign the temporal indicator, and nominate it for a specified time. Accordingly, these researchers divided time in two types:

First, the morphological time is the time indicated by the singular formula outside the context.

Second, the grammatical time, or structural contextual time, which is determined by the combined verbal and current context, i.e., the meaning of the verb in context.

A comparison of grammatical time and morphological time can be said: "The field of consideration of grammatical time is the context, not the singular form, and the construction of Arabic sentence is the most fertile field for this consideration." (*Al-Sākī*: 44)

In the book; *Al-zaman Wa Al-Lughah* (Time and Language, 1989), by *Mālik Al -Matlabī*. He said: "The formulas in the Arabic language are devoid of any indication of a time on the morphological level, and that the occurrence of heterogeneous formulas in one synthetic level means emptying a formula, without any other of time which indicates to one of its new indication phases. Here it is wrong to attribute time to such formulas as a "temporal form" because time is acquired from the clues (combinations) of the verbal and moral context". (*Al Matlabī*:19)

In the opinion of the researcher that the indication of the context on the grammatical time is not separated from the singular indication of the morphological formula, they are interdependent, and that the morphological formula is not without a time indication, but the context gives additional connotation to the singular morphological indication determined by the same context, combining the two indications, and does not cancel one of the other indications, or emptied of its content.

Thus, *Al -Matlabī* adds to the grammar lesson is a contextual approach to studying time and verbs.

The grammatical controversy is still standing as a fertile subject for graduate studies in universities and a scientific discussion in scientific and linguistic conferences. Perhaps the most prominent of the university studies are:

Al-khilaf Al-nahwi fi Binyat alnas Alqaranii fi daw' Aldirasat Alhaditha, (The grammatical dispute in the structure of the Qur'ānic text in the light of recent studies, 2012) by *Shayma' Zanganah*.: This study in the vast structure of the Qur'ānic text and the grammatical controversy that took place therein, in the light of the Qur'ānic text; the researcher summarized that the reasons of grammatical disagreement: difference of the grammarians and interpreters in understanding the meanings of the Qur'ānic text and their awareness therein, and the secrets of its structures. It also showed that the definitions of text came in a variety of scientific disciplines, trends and different schools. She also revealed that the term of the text in the old grammatical studies has no resonance with the grammarians, and it is not known by its contemporary terminology, and that the indication of the tools over time is

related to the context in which it is presented. Finally, the researcher explained that grammatical differences cannot be studied without relying on meaning, context, denominator, the addressed, and reasons for descent.

The researcher discussed the nature of the dispute among the grammarians and their position from the text as well as grammatical differences in the structure of the Qur'ānic text and its tense with the, in the light of recent studies and its effects in the light of the exegesis attempts.

That is what concerns us, what the researcher addressed is that to clarify the dispute and establish a scientific basis depending on the context and the position, contrary to what was understood by the old linguistics.

In this thesis: *Dilalāt Alfi'l Almodāri' Al-zamaniyah fi Sūrat Yūsuf Wa al-nahl*, (Significance of the temporality of the present tense verb in both *Sūrah Yūsuf* and in the *Sūrah Al-Nahl*, 2015) by *Abdel Rahmān*: The researcher commenced studying the topic of the verb in Arabic by presenting the opinions of the modern and contemporary Arab grammarians concerning it. The study focuses on the present verb in many aspects, including: its marks in construction and expression, and its temporal indications. The researcher analyzed the cases of the present tense to reveal most of its time using its three basic dimensions the present and the future and the past (in *Sūrat Yūsuf*). The researcher dealt with the temporal indications of the present and statements in the present tense and its indication on the present and future and the past as well as the use of the present tense to express the past and the indication of non-previous times.

In this above mentioned thesis: *Al-af'āl Al-kalāmiyyah fi al-Qur'ān*, (verbs which indicate speech in the Qur'ān) by Mohammed Mdourits. He starts from the issue of the possibility of disclosure in the Qur'ānic address (discourse) during the theory of the verbal statements, where the researcher benefited from this thesis to see the adequacy of the deliberative method to study the Qur'ānic method. To add to what extent it is possible to exploit the theory of verb indications in general and the verbal statements, especially in the detection of the expression mechanisms used in the Qur'anic discourse. This thesis is not intended to study the meanings of the Qur'an through the text - This is what is meant by the context and the denominator noted by the researcher, and adds: The interpreters take great care of the rules of language and expression and eloquence, which would reveal the meanings of the

Qur'ān. However, here adds the researcher in the event that these rules are true without doubt in the understanding and not restriction (escalation).

As for the studies published in the newspapers of a quarterly arbitrated or from the websites of the international network (Internet), the most important of the study especially for the researchers are:

This study *Dilālāt Al-'udūl fi Şiyyāghat Al-af'āl* (indication of compensation in the formulas of verbs, 2015) by *Ghayāth Babu*: The study also confirmed that the researcher's approach and part of his goal was agreed upon: The verbs in the linguistic context may exchange their tenses. For example, the past verb, which indicates the past time, may modify its past tense in the linguistic context to the future time, if the *Du'aa* 's case of speech (form of supplication) is indicated or assembled with the article *In* (when). Although the conditional, and becomes the time of the present complex with the article *Lam/ لم* (didn't), no firmness, which indicates the past time. The examples are many in the linguistic heritage, and *Ibn Al-Athīr* mentioned that the verbs exchange tenses, such as reversing back from the future action to the imperative verb, and from the past verb to the imperative verb.

As the context is used to determine the time of the verb because the verbs outside the context is not a time indication, it plays an important role in determining the meaning of the temporal indications of the verbs, *Fadāil Al-Sāqī* criticized the grammarians for focusing on time in the form of the verb, and neglect the context in which it was stated. The grammarians had to recognize that the verbs are mere formulas, words that indicate a time, is part of the meaning of the formula, and that the context or circumstantial statements in its readings of the current and transitional is only the one that indicates the intended time of the verb, and nominate it for a specified time. However, the time of the verb in the singular formula has no value outside the context, whilst in the case of synthesis with the verb in speech it has a time (tense) , called structural time determined by verbal clues or corrective clues.

In this following study; *Harakāt Al-fi'l wa Dalālāt Al-Zaman*, (The Vowels of the verb and the indications of the time,2015) by *Kamāl Sālih*, He touched in his study Verb Movement and Time Indication, in which he pointed out that the close link between the verb and the time systematically refers us to the concepts of the two productive elements of this connection. They can be represented by recommendation (nature): the verb and time, the verb is an event associated with time with the commitment to differentiation developed by

Tamām Hassān between temporal time and grammatical time. Perhaps the most important justification for this commitment is to avoid the distractions of time and divisions (branches) that are far away from the real destination, the event (action) is inherent in the verb, despite the fact that the tense of verb cannot represent the real time of the sentence.

There is no event (action) without time and in contrast it does not always represent its time because the verb is characterized by change and transformation between abstraction, increase, perfection, decrease and stagnation, as well as its conjugation of the active and the passive.

Therefore, *Sālih* concentrated on his study about the grammatical time of the verb, which is (what is taken from the verb to show it at the time of the event, 2014). He did not explain why the times of the verb are intertwined. For example, the past time is included in the present tense preceded by the particle which indicates the negation, the jussive, the conversion, that is, the fluctuation of the time of the present verb of its significance to the future to indicate the past time. While the particle *Lann* / لن (never) signifies in the allocation of the indication of the verb of the present verb to the negated future, and vice versa, the characters of the future *Sīn* / س (will) and the particle *Sawfa* / سوف (It is a particle that precedes the present tense and indicates an action that will occur : be going to) in conjunction with the present tense assigned to the future form confirmed exclusively. As for the past verb, we find that the original time goes to the future if it is preceded by a condition where he stressed that the time here in nature is not a virtual time but a real one.

In this research; *Al-Afāl Almusā'idah fi Al'arabiyyah* ,(Auxiliary verbs in Arabic) by *Ahmed Attiyyah*, the subject of the research published on the forum of the Arabic Language Research Center was the Auxiliary verb in Arabic, which is a strange subject as a new topic, as the author of the paper says. The verb did not appear steadily in the constructions of the Arabic sentence, which confirms its existence, but I tried to feel the effect of his presence on the syntax of the sentence in Arabic language, through the texts of our distinguished scholars.

The research includes the following: Interpretation by *Al-Mubarrad*, to the negated sentence and the added particle *Kāna* (to be / was), and the definition of the verb in terms of event and the time connotations of the negation particles of the verb. And moving the effect of the auxiliary verb to the verb negation characters, and passing the effect of the auxiliary verb to the original verb.

Therefore, this research is considered a comparative study and approach between the grammars in the Arabic language to guarantee to give time to the Arabic verb and the grammars of the English language prescribed for the education of the other speakers, which contains twelve periods of time. It is a modern debate to try to develop the rules as an example of what happened of development to other languages. This study is useful when translating the Qur'ān into English and comparing the time of the verb in the Qur'ān with the corresponding in English in order to straighten the meaning and complete the translation.

Research outline

In an attempt to meet the requirements of this research and achieve the aim, this study will be divided into five chapters:

Chapter one (Research proposal): includes the abstract, research aims and importance, methodology, limitations and literature review.

Chapter two (Grammatical controversy and historical panorama): In this chapter we shall learn about the commencement of the grammatical controversy in general and the controversy over the imperfect tense in particular. It also presents the different grammarian points and the reasons why the controversy still exists and the content of the grammatical tuition is still not improved.

Chapter three (The meaning of the drift of the imperfect tense): We will discuss types of imperfect tense, its meanings, its abstention and assembly according to the opinions of the grammarians as well as my point of view. This will take the form of a comparative study in order to parse the tenses in the Qur'ānic verses and to explain the difference between their points of views and mine in relation to the interpretation thereof.

Chapter four (The significance and parsing of the present verb in the Irregular Qur'ānic verses, which are contrasting the rules of Arabic Morphology).

Chapter five (Making rules for the imperfect tense): It is an analytical study conducted by the researcher to correct the rules of the imperfect tense in terms of division, declinable and indeclinable.

Bibliography

1. Al-Faraj.S.B, *Alkhalafāt Alnihwiat Fī Tafsīr Altabrī*, Riyadh: Imam University, 1407 AH.
2. Al-Hitari.A, *Tahawulat Al'aierab fi Alsiyaq Alqaranii wa'athariha Albalaghiu* , Article in website called Islamic, <http://islamiyyat.com/q1q/> , 2008.
3. Al-Mallah.M, *Alzaman fi Allughati Alerbyah: Binayatih Altarkibiat Waldilalia*, Publisher: Dar Al Aman Publications, Rabat Edition: 1st 2009.
4. Al-Mansōurī.A.J, *Aldilalāt Alzamanā fi Aljumla Al'arabiya*, Publisher: International Scientific House and Dar Al-Thaqafa Publishing House, Jordan Edition: First 2002.
5. Al-Matlabī.M, *Alzamn Wa Allugha* , Publisher: Egyptian General Book Organization, Cairo Edition: 1986.
6. Al-Sāmurrā'ī.F, *Al-féil; Zamānūho wa Abniyatuhō*, (The verb its time and constructions), Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut, 3rd Edition, 1983.
7. Al-Suyūtī.H, *Hma' Alhwamea'*, editor: Ahmed Shams al-Din, Publications: Muhammad Ali Bedbound, Ed: 1, Dar al-Kuttab al-Ulmiyya, Beirut, Lebanon, 1998.
8. Al-ZAJJāJī.A.Q, *Al idha fi 'illat annahow*, editor: Māzen Al-Mubarak, Dar Al-Nafāys, Beirut, 1979.
9. Babu.G, (Indication of indentation in verb forms), *Journal of Studies in the Arabic Language and Literature*, No. 12, winter, 2013.
10. Fādīl. A. (Studies in the verb): Publisher. Dar Al Qalam, Beirut. First Edition 1982
11. Fahmāwi, A.S, (Effect of Meaning in Grammar Differences and Directing *Surah Al-Baqarah* in the Book of the Statement in Ghareeb Al-Qur'an for *Abu Al-Barakat Al-Anbari*), Irbid: Yarmouk University, 2000.
12. Hassān, T (Arabic language, meaning and structure), third edition World, 2001.
13. Ibn Jinnī, (Characteristics), Editor Muhammad Ali Al-Najjār, Third Edition, World of Books, Beirut, Lebanon, 1983.
14. Jahfah.A.M, *Dlālāt Alzzamn Fī Alerbyat: Dirasat Alnisq Alzamanii Le-l'afeali*, Publisher: Dar Toubkal, Morocco, Edition: First, 2006.
15. Lubnā. Ab. R, (The implications of the act of time in the Sourti Yūsuf and Al-Nahal), Islamic International University, Malaysia 2004.
16. Mahdī.Al. M, (In Arabic Grammar , Criticism and Guidance), Publisher: Dar Al Raed Al Arabi, Beirut .Edition: Second, 1986.

17. Mohamed. H. S, (The results of the dispute between *Al-Baṣriyūn and Al-Kufiyūn* grammarians), Cairo. Dar Gharib, 2001.
18. Mohieddīn .T. I, *Al-Anbārī*, fairness in matters of dispute, Mosul, 1988.
19. Rashīd K, (Time Grammar in Arabic Language), Author: The World of Culture for Publishing, Jordan Edition: 2008.
20. Rizq. A, (The differences between the grammarians), The Faisaliah Library, Makkah 1995.
21. Sakākī, *Miftāh Al-‘ulūm*, Editor: Naim Zarzōr, Dar Al-Ketub. Scientific, Beirut, Lebanon, 1987.
22. Sākī. F, *Aqsām Al-kalām*, (sections of Arabic speech in terms of form and function), Al-Khanjī Library, Cairo, 1977.
23. Sāleh.A.R, *Harakat Alʿel W Dalālato Alzaman*, Journal of the Faculty of Islamic Education No. 59 of 2009 University of Mustansiriya.
24. Shayma’ . R. Z, (The grammar controversy in the structure of the text of the Qur’ān in the light of recent studies), University of Baghdad 2012.
25. Sībawayah, *Al-keṭab*,(The book), editor: Abdul Salam Mohammed Harun, I 6, World of Books, Beirut, 1966.
26. The Holy Quran, *Dar Al-fajr Alaslamy, Second Edition, Damascus Syria, 2008.*
27. Vandris.D, (The language), translation of Abdel Hamid Aldawachli, Mohamed Kassas, Anglo-Egyptian Library, 1950.